وزارة التعليم العالـي والبحث العلمي

جامعة العربي التبســي - تبسـة

جامعة العربي التبسي – تبسـة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: التاريخ و الآثار

UNIVERSITE LAARBI
TEBESSI – TEBESSA

الميدان: علوم إنسانية و اجتماعية

الشعبة:علوم إنسانية

التخصص:تاريخ الثورة التحريرية

العنوان:

البعثات الدبلوماسية للحكومة المؤقتة نحو بلدان الكتلة الشرقية 1958-1961

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر " ل.م.د "

دفعـــــة: 2019

إعداد الطالبتين:
1- بن مناح وسام
2- براكنـــي سهيـــة

إشراف الأستاذة:
أ- وابـل بختـــة

لجنـــة المنـــاقشـــــة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
صالح عسول	أستاذ محاضر -أ-	رئيسا
وابل بختة	مساعد -أ-	مشرفا ومقررا
موهوب مبروك	مساعد -أ-	ممتحننا

Université Larbi Tebessi - Tebessa

السنة الجامعية: 2019/2018

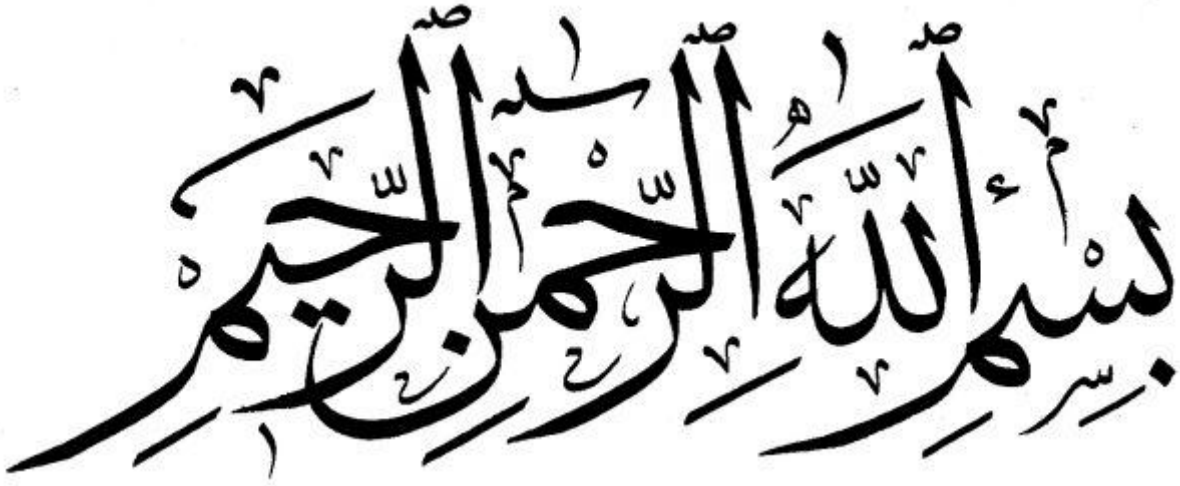
بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

إذن بالطبع

أنا الموقع أسفله الأستاذ (ة): ..... وابل بحيبة .....

المشرف على مذكرة تخرج: ماستر [X] ماجستير [ ] دكتوراه علوم [ ] دكتوراه ل.م.د [ ]

المعنونة بـ:

..... السعيدات الدبلوماسية للحكومة المؤقتة بتونس .....
..... الجالية الشرقية من 1958 - 1962 .....

تخصص:

..... تاريخ الثورة الجزائرية .....

من إعداد الطلبة:

1- ..... بن حسناج وسام .....
2- ..... بن حبيب سيوه .....

أشهد بأن المذكرة تستوفي كل الشروط العلمية والمنهجية، وعليه أوقع هذا الإقرار والإذن بالطبع.

تبسة في: 27/05/2019

إمضاء الأستاذ المشرف

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله

الطالب (ة): بن حمتاج وسام .....

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: 270073 الصادرة بتاريخ: 2009/12/30 م.

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر في تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية.

المعنونة بـ :

البعثات الدبلوماسية للحكومة الجزائرية في بلدان الكتلة الشرقية 1958-1961

تبسة في: 27/05/2019.

إمضاء وبصمة الطالب

Benhamdach

2019 ماي 28

إمضاء السيد: زياني الهادي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله

الطالب (ة): بن اكني بثينة .....

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: 103828188 الصادرة بتاريخ: 2017/3/13

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر في تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية.

المعنونة بـ :

البعثات الدبلوماسية للحكومة المؤقتة نحو بلدان الكتلة الشرقية 1958-1961

.....

.....

أتعهد أنني التزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك أتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في : 27/5/2019.

إمضاء وبصمة الطالب

2019 ماي 27
رئيس المجلس الشعبي البلدي
إمضاء السيد: زياني الهادي
عن مكتب

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم و الصلاة و السلام

على أشرف المرسلين ،و على آله و صحبه أجمعين

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم "من اصطنع إليكم معرفا فاجازوه،فان عزمتم عن مجازاته فادعو له حتى تعلمو أنكم قد شكرتم فإن الله يحب الشاكرين"

لله الحمد و الشكر عدد خلقه و رضا نفسه و زنة عرشه و مداد كلماته ،أولا الحمد لله الذي منا علينا بالصحة و أعاننا على إكمال هذا العمل المتواضع و نتقدم بجزيل الشكر و جل إمتناننا لالى لأستاذة "وابل بختة "التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها و نصائحها القية فلها منا فائق الاترام و التقديركما لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى الاستاذ "براكني عبد الباقي" الذي لم يبخل علينا بنصائحه و توجيهاتته ،كما نشكر كل من ساهم في هذا العمل سواء من قريب أو بعيد

الفهرس العام

المحتـوى	الصفحة
شكر وعرفان	/
قائمة المختصرات	/
فهرس	/
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية	
المبحث الأول: ظروف تشكيلها	**06**
المطلب الأول: الظروف الداخلية	**06**
المطلب الثاني: الظروف الخارجية	**14**
المبحث الثاني: مراحل تأسيسها	**18**
المطلب الأول: فكرة التأسيس	**18**
المطلب الثاني: تطور الحكومة المؤقتة	**21**
المطلب الثالث: المواقف من تأسيسها	**24**
المبحث الثالث: مبادئ وأسسها	**29**
المطلب الأول: مبادئها	**29**
المطلب الثاني: أسسها	**29**
الفصل الثاني: دور الحكومة المؤقتة الدبلوماسي	
المبحث الأول: نشاطها الدبلوماسي	**32**
المطلب الأول: المحافل والمؤتمرات الدولية	**32**
المطب الثاني: في هيئة الأمم المتحدة	**36**
المطلب الثالث: في حركة عدم الإنحياز	**41**
المبحث الثاني: أهداف الدبلوماسي للجزائرية	**43**
المطلب الأول: على الصعيد الداخلي	**43**
المطلب الثاني: على الصعيد الخارجي	**45**

المبحث الثالث: الصعوبات التي واجهت نشاط الحكومة المؤقتة	**47**
المطلب الأول: داخليا	**47**
المطلب الثاني: خارجيا	**49**
الفصل الثالث: نشاط للحكومة المؤقتة في بلدان الكتلة الشرقية	
المبحث الأول: الإتحاد السوفياتي وبعض الدول الأسيوية	**52**
المطلب الأول: الإتحاد السوفياتي	**52**
المطلب الثاني: الصين الشعبية	**62**
المطلب الثالث: الفتنام	**71**
المبحث الثاني: بعض دول أوروبا الشرقية	**75**
المطلب الأول: و غوسلافيا	**75**
المطلب الثاني: تشيكوسلوفاكيا	**79**
المطلب الثالث: المجر	**81**
خاتمـة	**85**
ملاحـق	**89**
قائمة المصادر والمراجع	**116**

الرمز	المختصر
ط	الطبعة
د، ط	دون طبعة
تر	ترجمة
د، ب، ن	دون بلد نشر
د، س	دون سنة
ج	جزء
ص	صفحة
ع	العدد
P	Page

مقدمة

مقدمـة:

ساهم إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في تفعيل الساحة الدولية لصالح القضية الجزائرية وا ٍخراجها من الحيز الضيق الذي فرضته عليها السلطة الفرنسية إلى الساحة الدولية، لهذا جاء قرار لجنة التنسيق والتنفيذ القاضي بتأسيس الحكومة المؤقتة نتاجا لظروف داخلية ودولية، فعن الأولى فقد عانت الثورة الجزائرية من نقص الأسلحة بسبب توقف عمليات الإمداد والتموين عبر الحدود، إلى جانب صعوبة الإتصال بكافة الزعماء والأطراف، أما من الناحية الدولية، فقد مارست السلطات الفرنسية ضغوطات كبيرة على نظامي تونس والمغرب الأقصى مما ولد ضغطا على جبهة التحرير الوطني

- بالإضافة إلى رغبت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إرباك الدبلوماسية الفرنسية بفضل مواقفها الشجاعة اتجاه المشاريع الديغولية سواءا كانت إقتصادية، إجتماعية او سياسية وبذلك قبلت الكثير من تلك المبادرات لمصلحتها.
- لهذا عرفت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ثلاث تشكيلات تولى فرحات عباس بتولي عهدتين فيها ليحل محله يوسف بن خده في الثالثة منها.

أسباب اختيار الموضوع:

مرد ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها:

- تخصصنا في مجال تاريخ الثورة الجزائرية مما دفعنا إلى تناول هذا الأخير ودراسته بتعمق لمحاولة إبراز الدور الذي لعبه النشاط الدبلوماسي بهدف التعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية.
- كما أن هذا الموضوع من بين المواضيع التي تفرض نفسها على الباحث في حقل المعرفة التاريخية، المعاصرة عامة والثورة خاصة نظرا لأهميتها وفعاليتها.

- المساهمة في دراسة النشاط الخارجي في سبيل إنجاح الثورة من خلال إبراز قدرات وطاقات الجزائريين من خلال تبلور الفكر السياسي في الحوار وتنظيم الثورة على الصعيد الداخلي والخارجي.
- معرفة الدور الكبير الذي قامت به سواءا كان الدبلوماسي وتمثيلها للجزائر في المؤتمرات الدولية وز يارة وفودها المستمرة لدولأوروبا الشرقية وا إفريقيا.

إشكالية البحث:

- والتي تتمحور حول الدور الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة التحريرية والمتمثلة في:
- كيف ساهم النشاط الخارجي للثورة في تدويل القضية الجزائرية ومنه تتدرج عدة تساؤلات فرعية هي:

- ما هي أهم المبادئ والأهداف التي اِعتمدتها وتبنتها الثورة التحريرية في نشاطها الدبلوماسي؟
- فيما تمثل نشاط الوفد الخارجي للتعريف بالقضية الجزائرية؟
- ما هي أهم المؤتمرات والمحافل التي طرحت فيها القضية الجزائرية؟

أهداف الدراسة:

- محاولة التعرف على مدى مساهمة النشاط الدبلوماسي في إنجاح العملية التحريرية سواءا بالعمل على توفير الإمكانيات المادية وبتدويل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة والمحافل الدولية.
- تحديد أهم الدول والمنظمات التي وقفت إلى جانب القضية الجزائرية ودعمها بمختلف الأشكال.

المنهج المتبع:

- اتبعنا في إنجاز هذا البحث منهجين معروفين في الدراسات التاريخية وهما:

المنهج التاريخي الوصفي

تم الاعتماد عليه في عرض الوقائع وتتبع التسلسل التدريجي للأحداث وسردها بالإضافة إلى المنهج التحليلي الذي وضعناه في رصد المعلومات وتحليليها.

ولمعالجة هذا البحث إعتمدنا على الخطة رأيناها مناسبة من خلال التقسيم الآتي:

مقدمة وثلاث فصول رئيسية تحتوي كل منها على مباحث جزئية وخاتمة، فتحدثنا في الفصل الأول عن تأسيس الحكومة المؤقتة الذي تضمن ظروف تشكيلها ومراحل تأسيسها بالإضافة إلى مبادئها وأسسها، بينما خصصنا الفصل الثاني لدراسة دور الحكومة المؤقتة الدبلوماسي بدا بنشاطها في المحافل و المؤتمرات الدولية، بالإضافة الى هيئة الأمم المتحدة و حركة عدم الانحياز، و أيضا اهدافها الدبلوماسية بالاضافة الى الصعوبات التي واجهت الحكومة المؤقتة، اما الفصل الثالث فقد خصصناه لدراسة نشاط الحكومة المؤقتة في بلدان الكتلة الشرقية أما في الأخير كانت خاتمة الموضوع والتي تعتبر حوصلة لما توصلنا إليه من إستنتاجات مدعمين ذلك بملاحق تزيد الموضوع وضوحا.

المصادر والمراجع:

جريدة المجاهد اللسان الناطق لجبهة التحرير الوطني باعتبارها معيار أساسي لها علاقة مباشرة بالمعلومات الموضوع وكذلك من خلال ما أعطته من إهتمام كثير للمادة العلمية الخاصة بالنشاط الدبلوماسي والأعمال التي قام بها الوفد الخارجي لدعم الثورة ومختلف المواقف الدولية تجاه القضية الجزائرية ،أما عن أهم المراجع نذكر منها: **عمر بوضربة في كتابه تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية** واعتمدنا عليه والذي افادنا

بشكل كبير نظرا لما جاء فيه من جميع العناصر التي تتعلق بموضوع البحث أيضا **كتاب محمد عباس نصر بلا ثمن** وأيضا **كتاب المهمة والمنجزة لسعد دحلب،** ومن خلال إنجازنا لهذا العمل صادفنا عدة صعوبات أهمها ندرة المادة التاريخية من حيث المصاد،ر أيضا تعذر الوصول إلى المراجع التي تتضمن مختلف الزيارات التي قام بها الوفد الخارجي للثورة إتجاه الدولة الأفرو آسيوية والأوربية والكتلة الشرقية مما اضطرنا الاعتماد على مراجع توفرت لدينا حسب مجهودنا وحدود اطلاعنا المتواضع لهذه الجزئية لصعوبة الوصول إلى المصادر الأصلية من وثائق وشهادات ومذكرات.

وختاما نتوجه باسمى عبارات الشكر والتقدير لكل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل سواء من قريب أو بعيد ، ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة **"وابل بختة"**.

الفصل الأول:

تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

المبحث الأول: ظروف تشكيلها

المطلب الأول: الظروف الداخلية

المطلب الثاني: الظروف الخارجية

المبحث الثاني: مراحل تأسيسها

المطلب الأول: فكرة التأسيس والإعلان بها

المطلب الثاني: تطور الحكومة المؤقتة

المطلب الثالث: الموقف من تأسيسها

المبحث الثالث: مبادئها وأسسها

المطلب الأول: مبادئها

المطلب الثاني: أسسها

المبحث الأول: ظروف تشكيلها

شهدت الثورة الجزائرية منذ إندلاعها ليلة الفاتح نوفمبر 1954 وا إلى غاية استرجاع السيادة الوطنية في جويلية 1962، أحداثا وتطورات هامة على مختلف الأصعدة، سواء السياسية منها أو العسكرية، أما على المستوى الداخلي أو الخارجي كان لها تأثير كبير في سيرها وا إستمرارها[1].

فيعتبر تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتاريخ 1958/09/19 أحد أبرز هذه الأحداث الهامة، لما جاء كحصيلة لظروف وعوامل عاشتها الثورة، مما أسهم في ظهورها وأولها مايلي:[2].

المطلب الأول: الظروف الداخلية:

أ: ظروف سياسية:

بعد إنعقاد مؤتمر الصومام بتاريخ 20 أوت 1956، تم تشكيل أول جهاز تنفيذي رسمي للثورة الجزائرية عرف بلجنة التنسيق والتنفيذ (CCE)، إضافة إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي يمثل السلطة التنفيذية لها[3] فقد سعت هذه الأخيرة بكل ما أتيح لها من إمكانيات إلى تنظيم الثورة وتطبيق أوامرها، غير أن الصعوبات التي إعترضتها أجبرتها على مغادرة الجزائر بإتجاه الخارج وذلك بعد الفعل العنيف إتجاهها من قبل السلطات العسكرية الفرنسية[4].

---

[1]- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص 21.

[2]- محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، وزارة المجاهدين، ص 88.

[3]- الذكرى لخمسون لتأسيس الحكومة ا لمؤقتة للجمهورية الجزائرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص 3.

[4]- العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 88.

مرت لجنة التنسيق والتنفيذ بفترات حرجة وصعبة للغاية، خاصة بعد غياب عنصرين فاعلين فيها العربي بن مهيدي وعبان رمضان.[1]

وقد ادى هذا الأمر إلى ظهور أزمة داخلية سنة 1957، تمثلت في الصراع بين كريم بلقاسم وعبان رمضان، ولكن بفضل اللجوء إلى وساطة فرحات عباس تم حل الأزمة مؤقتا بالإتفاق على توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة الجزائرية، وهذا في مؤتمر 20 أوت 1957 بالقاهرة، حيث اتهم عبان من قبل كريم بلقاسم بإبراز ميولات للاستحواذ على السلطة، فما كان لهذا الأخير إلا أن طلب من فرحات عباس بإقناع عبان بالعدول عن ذلك إلا أنه كان واثقا من أفكاره، ولهذا حاول كريم بلقاسم أن يخلق قيادة موحدة لجيش التحرير قادرة على تمرير السلاح إلى الداخل وذات فعالية في الخارج، فكان من المأمول أن يدعمه العقيد عمر أو عمران والعقيد محمود الشريف، لكن قائد الولاية الخامسة عبد الحفيظ بوصوف وقائد الولاية الثانية لخضر بن طوبال تحالفا ضد كريم بلقاسم ومنعاه من الإنخراط في السلطة، ويلاحظ هنا أن إنقساما مماثلا كان موجودا بين الزعماء الخمسة المسجونين في فرنسا حيث نجد أن محمد بوضياف لا يتكلم مع بيطاط وحسين آيت أحمد يؤيد عبان رمضان وكريم بلقاسم بينما يعارضه بن بلة وخيضر[2]

بالإضافة إلى هذا فقد بقيت لجنة التنسيق والتنفيذ تدور في حلقة مفرغة وتعاني من غياب روح الثقة وعدم التجانس بين الأعضاء المشكلين لها، مما أدى إلى فشلها في حل المشاكل التي كانت تعاني منها الثورة في الداخل، خاصة ما تعلق بشكل الأسلحة والذخيرة[3] وفي هذه الأجواء سيحدث إغتيال عبان رمضان، وقد إنجر عن هذا الإغتيال آثار سلبية

ولد في 10 جوان 1920 بالإربعاء، مناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري، بعد خروجه من السجن في 1955، التحق بالثورة، حيث كان المحرك الأساسي لمؤتمر الصومام، عضو المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ اغتيل بالمغرب في 27 ديسمبر 1957 (ينظر محمد حربي*الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ص 185.)

[1] - الذكرى الخمسون لتأسيس الحكومة المؤقتة، المرجع السابق، ص 8.

[2] - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغايته 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1997، ص 474.

على نفسية بقية أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، خصوصا فرحات عباس ففكر في الإنسحاب من عضوية لبعثة الخارجية، لكنه تراجع عن قراره وبرز ذلك بقوله: " بأن مكانه بين المسؤولين وا ٍلى جانبهم على الأقل من أجل تفادي ما هو أسوأ[1]،بالإضافة إلى ذلك فقد وقعت حوادث في صفوف الثورة دلت على تقليص وتراجع روح الثقة، فظهرت حركات مناوئة للقيادة ومنها قضية لعموري[2]؛ و التيتعود جذور ها إلى تاريخ فيفري سنة 1958، عندما قررت لجنة التنسيق والتنفيذ CCE إنشاء لجنة التنظيم العسكري COM، في غارديميا وبتونس ووحدة المغرب، ولما تأكد عدم نجاعة الكوم الشرقي بقيادة محمدي السعيد تقرر حله بأمر من كريم بلقاسم، غير أن العقوبات التي نزلت بقيادتها الآخرين التي ستغذي المؤامرة، فكان فتحي الديب أول من إتصل بمحمد لعموري وأخبره عن أشياءعن عبد الناصر من الحكومة المؤقتة بالأخص من كريم بلقاسم، كما أعلنه أن الحكومة المؤقتة والعقداء بلقاسم كريم، وبعدها إنضم مصطفى لكحل وأحمد نواورة إلى المؤامرة ، ثم عمارة بوقلاز ومساعده عواشرية[3].

غير أن إكتشاف المؤامرة تم في المؤقت المناسب، كما يذكر علي كافي في مذكراته فجاء فيه بأن الفصل في ذلك يعود إلى معرفتنا تفاصيل قضية لعموري إلى المناضل الليبي سالم شيك الذي كان يحسن البربرية، وكان لعموري في ضيافته حيث نقل عنه: إن لعموري عندما كلم جماعته في الكاف بتونس في منزل شيك سالم باللهجة الشاوية فهم ما قاله، وكان سالم مخلص للثورة وعندما لاحظ وجود شيء يحضر قد يمس بالثورة تحرك وأبلغ القيادات بما سمع، مما جعل القيادة في تونس تتبع إتصالات لعموري وأتاحت له الفرصة

[1] - محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 89.

[2] - نفسه، ص 89.

[3] - حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 206.

ليجتمع بمجموعته، وألقت القبض عليهم أثناء ذلك وأدخلوا السجن ثم تمت محاكمتهم، وترأس المحكمة العقيد هواري بومدين الذي جيئ به من المغرب[1].

في ظل هذه الظروف وصل الجنرال ديغول إلى هرم السلطة في فرنسا إثر حوادث 13 ماي 1958[2] التي قادة غلاة المعمرين وقادة الجيش الإستعماري بالجزائر، إذ يعد هذا عاملا هاما يضاف إلى العوامل السابقة، فديغول بعودته هذه أعاد القوة للنظام الفرنسي والذي يعول أساسا على الجيش والحل العسكري لقضاء على الثورة الجزائرية، ومن ثم تحقيق طموحات المعمرين،[3] وبالمقابل أعلن عن مشاريع إقتصادية إصلاحية وأشار إلى إمكانية التفاوض في حالة وجود ممثل شرعي وحيد للثورة[4].

بالإضافة إلى المناورات السياسية والمشاريع الإقتصادية الخادعة والتي ستتجسد في مشروع قسنطينة، والذي بدأت بوادره بالحديث عن سياسة الإصلاحات بهدف تحسين ظروف معيشة السكان الجزائريين وذلك منذ مجيئ ديغول في جوان 1958، والذي عمل على التحضير لإستفتاء حول دستور خامس للجمهورية الفرنسية المزعم إجراؤه بتاريخ: 26سبتمبر 1958[5] ، وفي هذه الظروف شرعت لجنة التنسيق والتنفيذ في دراسة ملف تحولها إلى حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية من أجل مواجهة سياسة ديغول داخليا، وسواء عسكريا أو سياسيا وا يجاد جهاز سياسي شرعي يمكنها من أن تساهم في التعديل في عملية المفاوضات وا يجاد تسوية سلمية[6].

---

[1]- على كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، 1954-1962، ط1، دار القصبة، الجزائر، 2011، ص 218.

[2]- الذكرى الخمسون، المرجع السابق، ص 8.

[3]- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 24، 25.

[4]- الذكرى الخمسون، المرجع السابق، ص 98.

[5]- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 25.

[6]- محمد العربي الزبيري،المرجع السابق، ص 90، 91.

ب-الظروف العسكرية:

كانت تلك الفترة جد حرجة وهذا الذي تأكده مصادر الأرشيف والدراسات التاريخية التي تناولت هذا الموضوع نذكر البعض منها ففي سنة 1958، وما بعدها سجلت بصورة ملحوظة منعطفا حاسما في سير العمليات العسكرية في الجزائر، فسواء في الداخل أو في الخارج، تلقت الثورة ضغطا عسكريا من طرف الجيش الإستعماري الفرنسي وفرق الأمن بمختلف وحاداتها، حيث أصبحت المبادرة من جانب الوحدات العسكرية الفرنسية، التي تأقلمت مع أسلوب الحرب الثورية، وقد عم الإرهاق في الداخل من جراء الإستراتيجية العسكرية الديغولية وبدأ الحماس الذي عرفته الثورة عند بدايتها بتناقص تدريجيا.[1]

خاصة بعد الإرهاق الذي وصلت إليه الثورة في الداخل إثر الخناق العسكري على الحدود الشرقية الغربية، حيث تلقت قوات جيش التحرير الوطني خسائر كثيرة في العتاد والعباد، فخلال سنتين 1958- 1959 فقد الجيش الآلاف وسط الأسلاك الشائكة والمكهربة.[2] خلال محاولات اختراق خط موريس* ونتيجة للتأثيرات السلبية الخطيرة على الثورة فقد ضاعفت قوات الجيش عملياتها الصغرى منذ جانفي 1958، ضد القوات العسكرية الفرنسية على الحدود الجزائرية التونسية، وبذلك تبدأ معركة الحدود، التي ستنتهي في أواخر شهر ماي من نفس السنة، وقد تكبدت وحدات جيش التحرير الوطني خسائر فادحة في هجماتها ضد خط الموت – موريس – فمثلا إستشهد يوم 26 فيفري 1958 حوالي 225 جنديا مقابل مقتل 19 جنديا فرنسيا فقط، وبعدها بيوم إستشهد 100 جندي مقابل جندي

---

[1] - عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 26.

[2] - الذكرى الخمسون، المرجع السابق، ص 9.

* - هو خط مكهرب ويعتبر وسيلة لجأت إليها فرنسا للقضاء على الثورة إذ كان هذا الخط قد عرقل بعض الشيء مسيرة بعد الوحدات من الجيش التحرير الوطني لا سيما فيما يتعلق بنقل الأسلحة والتموين ينظم على زغدود، المرجع السابق، ص 155، 156.

فرنسي واحد فقط.[1] وستكل معركة جيش التحرير بمنطقة سوق أهراس ما بين 23 أفريل 1958 إلى 03 ماي 1958 إستشهاد 620 جندي جزائري واستيلاء الجيش الفرنسي على: 546 قطعة سلاح، وستختتم هذه المعركة بحصيلة ثقيلة قدرتها السلطات العسكرية الفرنسية ب: ستة آلاف (6000) شهيدا أو أربع آلاف (4000) قطعة سلاح، وبذلك أصبحت مهمته إختراق خط موريس غير مضمونة العواقب إطلاقا بالنسبة إلى جنود جيش التحرير، مما أدى إلى إنحطاط معنويات مقاتلي جيش التحرير الوطني، فكان لزاما على لجنة التنسيق والتنفيذ إيجاد مخرج لهذا المأزق[2].

ولهذا الغرض أنشأت لجنة العمليات العسكرية (COM) بالإضافة إلى تجاوز مفهوم الولايات تطبيق لقرار المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1957، القاضي بإنشاء قيادة موحدة لجيش التحرير مقسمة إلى فرعين: الفرع الأول ترأسه العقيد هواري بومدين ونجح في إدارته نجاحا كبيرا، مقره الحدود الجزائرية المغربية وأما الثاني منه فترأسه العقيد محمدي السعيد، ويتواجد على الحدود الجزائرية التونسية وقد فشل في إدارته رفقة مساعديه فشلا ذريعا، مما أدى إلى تأزم الوضع على المنطقة الشرقية ثم إنتقلت أثاره إلى الداخل خاصة بالولاية الأولى والقاعدة الشرقية[3].

لقد سادت روح الفوضى وعدم الانضباط لدى جيش الحدود، وسادت الخصومات بين ضباط جيش التحرير، وهذا لعدة أسباب كان على رأسها إقدام كريم بلقاسم، على فتح باب المناصب السامية في جيش التحرير الوطني، كتعيينه للرائد إيدير مسؤولا على جيش الحدود، هذا الإجراء جلب للسيد كريم بلقاسم تهمة الجهوية وفقدانه لنفوذه شيئا فشيئا داخل

---

[1]- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 92.

[2]- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 27.

[3]- محمد العربي الزبيري،المرجع السابق، ص 93.

صفوف جيش التحرير على الحدود، وسعى هؤلاء الضباط إلى العدل على طرده ومن ولاه من قادة الثورة، بدعوى الفشل الذريع في إيجاد حلول ناجحة للمشاكل الخانقة التي كانت تعاني منها الثورة، وفي مقدمتها مشكل التسليح، كل هذا أدى بالقادة الناقدين في لجنة التنسيق والتنفيذ: كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، وعبد الحفيظ بوصوف، إلى رئيس الجيش لإيجاد حل مناسب، كما شرعت القوات العسكرية الفرنسية في تطبيق حق المتابعة ضد جنود جيش التحرير الوطني عبر الحدود[1]، وذلك لتطبيق أوامر سلان الذي أصدر أوامر تقضي بحق المتابعة من هنا جاءت أوامر للطيران الحربي الفرنسي بمهاجمة ساقية سيدي يوسف التي أدت إلى استشهاد تسعة وستين (69) مدنيا وحصيلة ثقيلة من الجرحى قدرت بمائة وثلاثين 130 شخص، كما إزدادت أزمة التسليح حدة جراء إقامة خط موريس المكهرب والملغم على طول الحدود الجزائرية التونسية والجزائرية المغربية ومصادرة سفينة سلوفينيا التشيكوسلوفاكية المحملة بمائة وثمانية وأربعين (148) طن من الأسلحة إلى جيش التحرير الوطني بالمغرب الأقصى.[2]

ج-الظروف الاجتماعية:

تجمع جميع المصادر التي اطلعنا عليها على أن وضعية الشعب الجزائري قبيل تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كانت جد سيئة بالداخل وعلى الحدود كذلك، ويشير تقرير السياسة العامة إلى أن تأسيسها، جاء بمطلب من الشعب الجزائري وتلبية لمطالب جيش التحرير الوطني.[3]

وفي هذا الإطار يشير تقرير السياسة العامة الذي أعده فرحات عباس بتاريخ 20 جوان 1954، أنه جاء يعتبر تلبية لمطالب المستعجلة للشعب ولجيش التحرير الوطني، ولقد

[1] - عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 23، 24.
[2] - محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 94.
[3] - الذكرى الخمسون، المرجع السابق، ص 9.

كان للإجراءات العسكرية الفرنسية أثر كبير على الوضعية الإقتصادية للسكان الجزائريين خصوصا مع توسيع نطاق المناطق المحرمة وإقامة المحتشدات الإجبارية الخاصة بالجزائريين، قصد عزلهم عنه [1].

ففي هذا الإطار متلاقا من السلطات الفرنسية بالولاية الثانية بإقامة ثلاثة وسبعين (73) محتشدا. في حين كانت المناطق المحرمة تشكل ثلثي (3/2) مساحة الولاية. فتأثرت مناطق عديدة من جراء ذلك خاصة الفقيرة منها.[2]

كما يشير التقرير ذاته عن الوضعية العسكرية إنشاء الحكومة المؤقتة كان من أجل رفع معنويات الشعب، الذي كان يأمل في دعم خارجي جاد، وهو ما كان يمكن لهذه الهيئة السياسية تحقيقه.[3]

ولقد كان للإجراءات العسكرية الفرنسية أثر كبير على الوضعية الإقتصادية للسكان الجزائريين خصوصا مع توسيع نطاق المناطق المحرمة وإقامة المعتقلات والمحتشدات، ويشير تقرير الوضعية العسكرية إلى أن إنشاء الحكومة المؤقتة كان من أجل رفع معنويات الشعب الجزائري.[4]

كما شنت المصالح النفسية المختصة في الجيش والإدارة الفرنسيين حربا نفسية على أفراد الشعب الجزائري، وتأتي في طليعة هذه الأخيرة المكاتب الإدراية المختصة (SAS) التي شرع إنشؤها منذ سنة 1955 وقد تضاعف مجهوداتها بعد تاريخ 13 ماي 1958،

1- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 95.

2- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 30.

3- نفسه، ص 30.

4- الذكرى الخمسون، المرجع السابق، ص 9، 10.

فركزت جهودها على المرأة الجزائرية وفئة الشباب مستعينة بالوسائل الدعائية كالصحافة المكتوبة، الإذاعة، والسينما.[1]

وسعت هذه المصالح إلى تثبيط عزائم الشباب وزرع اليأس فيهم بقمعهم بالقوة ثم بالتحدث لهم عن خط الموت على الحدود وعن ندرة الأسلحة والذخيرة ثم محاولة صرف إهتمامهم عن الثورة بوسائل مختلفة.[2] كالرياضة والإكثار من النو ادي وتكوين مؤطرين متشبعين بالفرنسية، ودفع البعض الآخر نحو الإنحراف كشرب الخمر والدعارة من أجل زرع الإحباط النفسي لدى الشباب الجزائري الذي ويعتبر خزان الثورة التحريرية[3]، حيث صرح فرحات عباس في جريدة المجاهد بأن أربع سنوات من الحرب تحمل مشاقها شعب شجاع لا يمكن إلى أن تنتهي إلى تجسيد شخصية هذا الشعب وإعلان حكومته الوطنية الشرعية.[4]

المطلب الثاني: الظروف الخارجية:

كان لها دورا وتأثيرا بارزين في دفع قيادة الثورة ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ، للتفكير الجاد في مسألة إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، والتي يمكننا أن نذكر أهمها فيما يلي:

- الضغوط التي تعرضت لها لثورة الجزائرية من طرف نظامي تونس والمغرب الأقصى، فإعلان فرنسا لحق المتابعة العسكرية لعناصر جيش التحرير الوطني عبر الحدود، إضافة إلى كثرة تواجد عناصر ه في تراب الدولتين،أدّ يا إلى تزايد التصعيد في المغرب العربي، حيث قام الطيران العسكري يوم 08 فيفري 1958 بقنبلة ساقية سيدي يوسف، وقد أد هذا الهجوم العدواني إلى مقتل عشرات المدنيين من الطرفين التونسي والجزائري الذي يعد

[1] - محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 96.

[2] - نفسه، ص 96.

[3] - عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 31.

[4] - محمد العربي الزبيري،المرجع السابق، ص 96.

مؤشر ا لتزايد الضغط في المغرب العربي[1]، فمن أجل تفادي مثل هذه الأخطار ومن أجل تفادي التدخل المصري في المنطقة وتحديدا من البوابة الجزائرية قامت الدولتان التونسية والمغربية بإعادة بحث فكرة ندوة مغاربية والتي ستنعقد بطنجة المغربية بين 27 و29 أفريل 1958.[2]

- هذه الأخيرة جعلت من إستغلال الجزائر شرطا لحل "الصراع الجزائري الفرنسي" كما إعترفت الدولتان بجبهة التحرير الوطني ممثلا شرعيا للشعب الجزائري، وطرح اقتراح إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، لكن بعد إستشارة الحكومتين التونسية والمغربية.

- لقد شكل خوف نظامي تونس والمغرب من أخطار امتداد الحرب إلى بلديهما دافعة لمحاولاتهما احتواء الثورة الجزائرية، وهذا ما أتيح فعلا في ضغوط سياسية و" نصائح " للمركون إلى المفاوضات.[3]

- كما تعتبر عودة ديغول إلى السلطة اثر أحداث 13 ماي 1958 بالجزائر، ظرفا خارجيا هاما، إذ أن هذا الأخير سعى إلى محاصرة الثورة وعزلها ديبولوماسيا، وا ٍستطاع لفترة أن يزيح منها المبادرة، لهذا فقد إقترح عمر أو عمران في تقرير ه إلى اللجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E)، ضرورة تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، كخطة هجومية من الناحية الدبلوماسية وقصد الاستفادة من الصراع بين الشرق والغرب في إطار الحرب الباردة، لكسب الدعم المادي والمعنوي في المحافل الدولية.[4]

وا ٍذا كانت عودة الجنرال ديغول إلى السلطة ومن جهة أخرى زيادة آمال المسؤولين المغاربيين في حل تفاوض للتخلص من " الأزمة الجزائرية " التي تمنع إستقرار سلطتهم، فإن

---

[1]- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 31، 32.

[2]- نفسه، ص 32.

[3]- محمد العربي الزبيري: ا لمرجع السابق، ص 97.

[4]- عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 33.

فرحات عباس بدوره إعتبر عودة للجنرال، فرصة كبيرة لإيجاد تسوية سليمة، " للصراع "

وهو ما يمكن إستخلاصه من تصريح له في جريدة المجاهد بتاريخ 10 أكتوبر 1958، حيث قال " إن تشكيل الحكومة الجزائرية من شأنه أن يجعل التفاوض بين الجزائر وفرنسا أكثر سهولة ودقة من ذي قبل، كما ألح فرحات عباس في نفس الحديث عندما يضيف " إن الحل الوحيد المعقول بالنسبة لفرنسا هو أن تفتح مفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من أجل تحقيق السيادة الجزائرية، كما أوضح في كتابه تشريح حرب، أن ديغول كان في وضع يمكنه من تسوية مشكلتنا.[1]

- وفي هذا الإطار ومن أجل كسب نظامي تونس والمغرب وعزل جبهة التحرير عنهما، قام ديغول بتقديم تنازلات لصالح البلدين، ففي 14 جوان 1958 وافق على إحتلال المراكز العسكرية الفرنسية المجودة في غرب وجنوب المغرب، أما في 17 من نفس التاريخ وقع إتفاقا حول انسحاب القوات الفرنسية من كل التراب التونسي بإستثناء بنزرت.[2]، هذه التنازلات الفرنسية ستدفع حكومتي البلدين – تونس والمغرب الأقصى – إلى التخلي نوعا ما عن دعم جبهة التحرير الوطني في مرحلة أولى ثم الضغط عليها في ثانية، من أجل التأثير على مواقفها، وستتجلى هذه السياسة في ندوة تونس المنعقدة في الفترة الممتدة ما بين 17 و20 جوان 1958، هذه الأوضاع دفعت جبهة التحرير لأن تبحث لها عن نفس ثاني.

- والحقيقة أن الوضع في المغرب العربي خاصة والوضع الدولي عامة كان سيلتزم إنشاء هيئة سياسة تتمتع بطابع رسمية ذي صيغة شرعية لها وزنها، تكون في مستوى حكومة، خصوصا بعدما أنجزت تونس إلى مفاوضات مع شركات بترولية فرنسية من أجل التوصل إلى صيغة إتفاق، حول إمكانية تمرير البترول الجزائري عبر التراب التونسي، وهو

[1] - محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 98، 99.

[2] - عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 34.

ما دفع لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الاحتجاج لدى الرئيس التونسي لحبيب بورقيبة بعريضة مؤرخة في 13 جويلية 1958.[1]

ويعتبر الأستاذ أحمد توفيق المدني أن إنشاء الحكومة المؤقتة كان ردا على مناورات ديغول والسلطات الإستعمارية على الصعيد الدولي، والتي كانت تتذرع بعدم وجود حكومة تمثل الشعب الجزائري تكون مؤهلة للتفاوض مع الحكومة الفرنسية.

- ومن الظروف الدولية التي دفعت قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ إلى إنشاء الحكومة المؤقتة، الأحداث الهامة التي شهدها العالم العربي عموما فقد جاء في رسالة بعث بها فرحات عباس قبيل ساعات من الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة، إلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة جمال عبد الناصر جاء فيها بأن إنشاء هذه الحكومة هو إستجابه لنداء العروبة الصارخ الذي تصاعد في كل أرجاء الوطن العربي.[2]

- ففي المغرب العربي وعلى إثر العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958، حدث تعاطف كبير بين الشعبيين التونسي والجزائري، بالإضافة إلى ما شاهده المشرق العربي من وحدة بين مصر وسوريا،[3] وكذلك نجاح الثورة العراقية في 14 جويلية 1958 والتي أدت إلى التخلص من النظام الملكي العميل النوري سعيد، وموقف عراق الإيجابي من الثورة الجزائرية[4] ويمكن تلخيص الظروف الخارجية في بعض النقاط العامة منها[5]:

- حصول كل من تونس والمغرب على إستقلالهما.

1- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 99، 100.

2- نفسه، ص 100.

3- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 36.

4- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 101.

5- الذكرى الخمسون لتأسيس الحكومة المؤقتة، المرجع السابق، ص 10

- عودة ديغول إلى السلطة ومحاولته محاصرة الثورة بجميع الوسائل المتاحة.

- زيادة الضغط الدبلوماسي الفرنسي للحد من إنتصارات الثورة الجزائرية

- بروز كتلة من الدول الإفريقية والآسيوي المساندة للقضية الجزائرية.

وقد قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بإستشارات حول الموضو ع توجتها تقارير إضافية، لأعضائها، تناولت فيها الوضع الداخلي والدولي تشكيل أو حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية.[1]

المبحث الثاني: مراحل تأسيس الحكومة المؤقتة

المطلب الثاني : فكرة التأسيس

كانت تختمر في أذهان قادة الثورة الجزائرية منذ سنة 1956 وفي هذا الإطار يذكر رضا مالك بأنها بدأت تتبلور بعد اختطاف القادة الخمس يوم 22 أكتوبر 1956 وهذا بهدف الرد على هذا العدوان الفرنسي الذي إستهدف من ورائه القضاء على الثورة الجزائرية بإعتقال زعمائها.[2]

ثم طرحت الفكرة بشكل أكثر جدية سنة 1957 خلال جلسات المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة من 20 إلى 28 أوت 1957 حيث إتخذ قرارا تم بموجبه التفويض للجنة التنسيق والتنفيذ بتأسيس حكومة جزائرية حينما تحين الظروف المواتية.[3]

[1]- عمر بوضربة، المجرع السابق، ص 37.

[2]- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 42.

[3]- المرجع نفسه، ص 43.

إن مؤتمر طنجة المنعقد بالمملكة المغربية في أفريل 1958 طرح لنقاش فكرة تأسيس الحكومة على الصعيد المغربي بين ممثلي جبهة التحرير الوطني وممثلين عن حزب الإستقلال المغربي والدستور مع حكومتي المغرب وتونس من أجل إقامة حكومة مؤقتة جزائرية في المنفى.[1]

وقد كان للظروف الصعبة التي عاشتها الثورة آنذاك تأثير كبير في التعجيل باتخاذ الإجراءات الكفيلة بدراسة الموضوع بجدية، حيث أنه مع مطلع سنة1958 أصبحت الأوضاع جد مقلقة داخل لجنة التنسيق والتنفيذ، خصوصا بعد الإعلان عن خبر مقتل عبان رمضان من طرف رفقائه الباءات الثلاث: كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال وحدوث الأزمة في الجنة فكان لزاما إيجاد جهاز جديد يعيد للقيادة الثقة بين أفرادها، ونشاطاتهم.[2]، وفي هذه الأثناء، أي في ربيع 1958، أعلن فرحات عباس عند إجتماعه بجان لاكوتر بسويسرا بتاريخ 8 فيفري 1958 بأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هي قيد الدراسة.[3]

وفي هذا الإطار أعلنت لجنة التنسيق والتنفيذ في 4 أفريل 1958 عن إنشاء نواة الحكومة المؤقتة وذلك بإنشائها لثمانية مصالح وزراية وبموازاة ذلك أسست لجنة التنسيق والتنفيذ لجنة لدراسة فكرة إمكانية تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية والتي تقوم بإجراء إستشارات ودراسة التقارير المقدمة في هذا الموضوع من قبل السادة عمر أوعمران، كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، فرحات عباس وهذا خلال الفترة الممتدة من جويلية إلى سبتمبر

[1] - محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، ط1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ص 84.

[2] - المرجع نفسه، ص 85.

[3] - محمد بجاوي، المرجع نفسه، ص 86.

1958 وقد أفضت هذه الإستشارات والتقارير إلى شبه إجماع على ضرورة تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية وملائمة للظروف الداخلية والدولية[1]

بعد أن قامت اللجنة المكلفة بدراسة إمكانية تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية بتقديم إستنتاجاتها إلى لجنة التنسيق والتنفيذ في شكل تقرير مفصل والتي كانت إيجابية على مختلف الأصعدة داخليا وعلى صعيد الوضع في فرنسا والشمال الإفريقي وحتى على المستوى العالمي قامت لجنة التنسيق و التنفيذ يوم 9 سبتمبر 1958 في المسألة بالإتفاق على إنشاء هذا الجهاز وتم الإتفاق على المبادئ وهيكلة الحكومة التي ستسقر بالمنفى، بعد ذلك قام أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بإطلاع الدول الشقيقة بالقرار من أجل الحصول على تأييدها وا ٍعترافها وا ٍعتزالها حيث قام عبد الحميد مهري بالإتصال بفتحى الديب وقام لمين دباغين من جهته رفقة العقيد بوصوف بزيارة إلى المملكة المغربية لإعلام الملك محمد الخامس بالقرار في حين زار كريم بلقاسم ومحمود شريف تونس، وأطلع رئيسها لحبيب بورقيبة على قرار لجنة التنسيق كما تم تسليم بيان عن الحكومة المؤقتة الجزائرية ليلة الإعلان عنها لكل السفارات العربية بالقاهرة وا ٍلى الرئيس جمال عبد الناصر.[2]

وتم الإعلان الرسمي عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتاريخ 19 سبتمبر 1958 بالعاصمة المصرية القاهرة في حفل كبير حضرته الصحافة ووكالات الأنباء وسفراء بعض الدول العربية حيث قام بقراءة بيان التأسيس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فرحات عباس علما أن حفلين آخرين نظما بتونس والرباط في نفس الوقت، وهذا وقد تم تسجيل أولى الإعترافات بهذه الحكومة الجديدة خلال ذلك الحفل من طرف حكومة الجمهورية العربية المتحدة ثم الجمهورية العراقية فالمملكة الليبية ثم دول باكستان.[3]

---

[1] - العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1942-1992، الجزء الثاني، دار هومة، الجزائر، ص 86، 87.

[2] - العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 88.

[3] - نفسه، ص 89.

المطلب الثاني: تطور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

تشكلت منذ الإعلان عن أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية ثلاث حكومات متتالية:

التشكيلة الأولى: 19 سبتمبر 1958 – جويلية 1959.

ضمت هذه الحكومة الأولى كل من فرحات عباس رئيسا للجمهورية الجزائرية المؤقتة وكريم بلقاسم نائب له والدكتور الأمين دباغين وزير الخارجية[1]، أما عبد الحفيظ بوصوف قد تكفل بوزارة الإتصالات والمخابرات ولخضر بن طوبال بوزارة الداخلية، كما كانت وزارة الشؤون الإجتماعية من نصيب يوسف بن خده* ووزارة الإعلام من نصيب محمد يزيد**، وتم تنصيب أحمد توفيق المدني على رأس وزارة الشؤون الثقافية، أما وزارة المالية فكانت من نصيب أحمد فرنسيس كما تم تعيين مساجين فرنسا وهو رابح بيطاط، آيت أحمد وبوضياف في مناصب وزراء الدولة كما عين ثلاث كتاب دولة هم: لمين خان، عمر أو صديق، ومصطفى سطنبولي أما وزارة التسليح فكانت من نصيب محمود شريف وقد ضمنت هذه التشكيلة كل التوجيهات السياسية من العلماء والمركزيين وأعضاء[2] انتصار الحريات الديمقراطية إلا أن العقيد أو عمران قد أبعد عنها بسبب الانتقادات التي كان يوجهها وقد عرض إسمين لرئاسة الحكومة المؤقتة الجزائرية وهما كريم بلقاسم الذي يعد من التاريخيين والدكتور الأمين دباغين الذي كان رئيس البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني إلا أنهما رفضا، فالأول من طرف لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف للحفاظ على التوازن معه

---

[1] - عمار بوحوش المرجع السابق، ص 457.

* - عضو في حزب الشعب، مسؤول عن الفرع السياسي بباريس، عضو اللجنة المركزية لحزب الشعب، وزير للإعلام في الحكومة المؤقتة من 1958-1962، ينظر: محمد حربي المرجع السابق، ص 184.

** - ولد عام 1922ألتحق بحزب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية، إلتحق بجبهة التحرير الوطني عام 1955، أصبح عضو في مجلس الوطني للثورة ثم عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ، ينظر: محمد حربي، نفسه، ص 183.

[2] - نفسه، ص 476.

والثاني تم رفضه من طرف المختطفين الخمس: خاصة أحمد بن بلة وبعد نقاشات طويلة تم إختيار فرحات عباس.[1]

وترجع أسباب إختياره إلى دوافع إستراتيجية سياسية، حيث يعتبر سياسيا محنكا في ميدان المفاوضات ومعتدلا مقارنة بغيره من قادة الثورة الجزائرية لما عرف بثقافته السياسية الواسعة التي تمكنه من إعطاء وزن دبلوماسي للثورة في مواجهة سياسة الجنرال ديغولو مخططاته.

لهذا تعرضت تشكيلتها الأولى لعدة مؤامرات ،كما إتهم رئيسها بالتساهل في بعض القضايا وظهرت الصراعات على الزعامة بين كريم بلقاسم وبوصوف والرغبة في الانقلاب على فرحات عباس من طرف كريم بلقاسم اما يوسف بن خدة فلم يكن مناصر لسياسة فرحات عباس.[2]

التشكيلية الثانية: 18 جوان 1960 – أوت 1961

تقرر تشكيل حكومة مؤقتة جديدة من أجل ضمان شرعية الثورة فعين لجنة مكونة من: محمدي السعيد وهواري بومدين وسعد دحلب لتشكيلها وتعيين الوز ارة والرئيس مع أن كريم بلقاسم أصر على أنه المؤهل الكفء لرئاستها وذلك لكونه العضو التاريخي الوحيد من اللجنة الثورية للوحدة والعمل الذي لا يزال موجودا. كما طالب بإنشاء سلطة جديدة قوية مهمتها إدارة الحرب.[3]

لقد ضمت هذه التشكيلة كل من فرحات عباس رئيسا، وكريم بلقاسم نائب للرئيس ووزير الشؤون الخارجية، اما أحمد بن بلة نائب الرئيس، ونفس المنصب كان لمحمد

---

[1] - عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 48، 49.

[2] - نفسه، ص 49.

[3] - أحمد توفيق المدني، حياة كفاح الشركة الوطنية للنشر، ج3، ط، سنة 1982، ص 436.

بوضياف أما وزارة الإتصالات والاستخبارات، أما أحمد فرنسيس كان وزيرا للمالية،ووز ارة للشؤون الاجتماعية كانت من نصيب عبد الحميد مهري، أما محمد يزيد فكان وزير للإعلام ومحمدي السعيد وزير الدول كذلك نفس المنصب شغله كل من محمد خيضر، وحسين ايت أحمد، ورابح بيطاط، وعهدت وزارة الحرب إلى لجنة وزارية مكونة من كريم بلقاسم وبوصوف ولخضر بن طوبال ،كما تم إنشاء مجلس عام للأركان بقيادة هواري بومدين.[1]

التشكيلة الثالثة: سبتمبر 1961 – أوت 1962

لقد أراد كل أعضاء المجلس الوطني للثورة تغيير الرئيس وبالتالي تغيير أسلوب الكفاح بعد فشل المفاوضات وتزايد تسلط المنظمة السرية المسلحة التي لجأت إلى إستعمال العنف والإرهاب ضد الجزائريين، وغضب أعضاء قيادة الأركان الحربية من عجزهم في إجتياز حاجز الحدود الذي يمنعهم من خوض المعارك ضد الجيش الفرنسي وحاجز للإستيلاء على السلطة في الخارج ،كما دعى بن يوسف بن خدة إلى تشكيل حكومة ضيقة مشكلة من خمسة أعضاء و تنصيبها في الجزائر لإثارة حماس المقاومين وحفظ الثقة والبحث عن إتفاق بين جميع القادة[2].

كما قرر المؤتمرون ضرورة انتهاج لسياسة جديدة تتميز بالشدة والإصرار على مطالبهم وعدم التنازل عليها وضرورة إبعاد العناصر المعتدلة ذات التفكير الفرنسي وتعوضها بأخرى قادرة على مواجهة المواقف الفرنسية بصلابة. فعين المجلس الوطني للثورة لجنة مكونة من محمد بن يحي وبوادود عمار، مسؤول جبهة التحرير الوطني في فرنسا ومحمدي السعيد، للتشاور واقتراح حكومة جديدة حيث تشكلت هذه الأخيرة من بن يوسف بن خدة الذي حل محل فرحات عباس في رئاستها كما عوض سعد دحلب كريم بلقاسم في وزارة

[1] - المرجع نفسه ، ص 437.

[2] - سعد حلب، المهمة منجزة من أجل استغلال الجزائر، الجزائر، ص 134.

الشؤون الخارجية حيث كلف هذا الأخير بمنصب نائب رئيس المجلس ووزير الداخلية وعين بن بله نائبا للرئيس[1]

المطلب الثالث: المواقف من تأسيس الحكومة المؤقتة

أ- الموقف الداخلي :

يشير تقرير السياسة العامة الذي قدمه فرحات عباس يوم 20 جوان 1959

بأن تأسيس الحكومة المؤقتة هو تلبية للمطالب المستعجلة للشعب الجزائري ولمطالب جيش التحرير الوطني ويضيف تقرير الوضعية العسكرية بأن هذا الإعلان بعث حماسا شعبيا لدى الجزائريين وأملا في جلب الدعم للثورة الجزائرية على الصعيد الخارجي وفي نفس السياق يذهب العقيد علي كافي قائد الولاية الثانية. الشمال القسنطيني الذي يعتبر من أكبر المعارضين لقرار التأسيس حيث يقول " رغم المأخذ فإن التشكيلة إعتبرت حدثا تاريخيا وبعث للدولة الجزائرية وا ٍنتقاما ساطعا من لطخة سيدي فرج ذلك أن الشعب المهتم بكل ما يرجع له كرامته قد استقبل النبأ بكل حماسة وفرحة إذ للمرة الأولى منذ 1830 تولد حكومة بجهد الشعب الجزائري وحده ويدوم أبنائه.[2]

كما يشير نائب رئيس الوزراء ووزير القوات المسلحة كريم بلقاسم إلى جيش التحرير الوطني في 19 سبتمبر 1958 تحقيق ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

إن هذا التاريخ هو أمجد يوم في ثورتنا بعد يوم الفاتح نوفمبر 1954 أنه تاريخ حاسم في تحرير وطننا ستسجله الجزائر يوما تدعمت فيه سيادتنا وأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد إتصلت برسائل الثقة التي وجهها لها جيش التحرير الوطني المظفر من كل ناحية والحكومة الجزائرية تجدد شكرها على هذه الثقة التي ستعمل على أن تبقى أهلا لها

[1] - المرجع نفسه، ص 134-135.

ويذكر فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة ولقائد من الداخل تدرك مدى التأيد الشعبي من تأسيس هذه ا لحكومة المؤقتة وتأيد جيش التحرير في حيوية جديدة

من خلال الآراء السابقة لا برز مسؤولي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ولقائد الداخل ندرك مدى التأيد الشعبي من تأسيس هذه الحكومة المؤقتة وتأيد جيش التحرير الوطني لكن لن يعطينا كل الحقيقة عن موقف الداخل الذي تعني به موقف قادة الولايات الذين أخذوا على قيادة الخارج ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ مجموعة من المآخذ أهمها:

- عدم إستشارة قادة الولايات في الداخل حول الموضوع بصفتهم أعضاء في ا لمجلس الوطني للثورة الجزائرية وهو ما إعتبروه مفاجأة لهم[1].

أن القرار لم يتخذ بطريقة قانونية حيث أن أمرا في مثل هذه الأهمية يعد من صلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية، الذي يعتبر برلمان الثورة، وجهازها التشريعي فهو المؤهل للفصل فيه، لكن الذي حدث أن هذا المجلس لم يبتدع بل ولم يخطر أصلا وهو الذي يمثل الهيئة العليا للثورة التي لها دورين أساسين:

- دور اللجنة المركزية (دور حزبي).
- دور تشريعي (برلماني).

وا ٍذا كان بعض القادة يرفضون القرار بالطريقة التي صدر بها فإن البعض الآخر يرفض الهيئة الجسية ليس لذاتها وا ٍنما بسبب أنها تحت رئاسة رجل معتدل إلتحق بقطار الثورة بعد إقلاعه ولكونها أداة لسيطرة الخارج على الداخل. حيث حث هذا الإجراء تأكيدا وتجسيدا نهائيا لإستقرار القيادة السياسية للجبهة بالخارج وبالتالي يكرس اعطاء الخارج الأولوية على حساب الداخل والذي يجابه عسكريا الهجمات والعمليات الواسعة التي يتعرض

[1] - مريم الصغير، المرجع السابق، ص 140.

لها من قبل الجيش الإستعماري مما سيؤدي إلى تبلور الإنشقاقات داخل صفوف الثورة بين العسكريين والسياسيين بين الداخل والخارج.[1].

ب- المواقف الدولية من تأسيس الحكومة المؤقتة

تباينت المواقف الدولية إزاء الإعلان عن تشكيل أو حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية ويمكننا أن نرصد ردود الفعل الدولية إتجاه هذا الحدث على النحو الاتي:

أولا: الدول العربية:

لم يطرح إعتراف الدول العربية بالحكومة المؤقتة أي شكل ذلك أنه بمجرد الإعلان عن تأسيسها تلقت إعتراف خمس دول في نفس اليوم، **الجمهورية العربية المتحدة (سوريا، مصر)، الجمهورية العراقية، الجمهورية التونسية، المملكة المغربية.** ثم تلاه إعتراف كل من المملكة العربية السعودية والمملكة الهاشمية الأردنية وفلسطين يوم 20 سبتمبر 1958، اليمن يوم 21 من نفس الشهر، والسودان يوم 27 سبتمبر، لبنان 15 جانفي 1959م.[2]

تعتبر هذه الإعترافات العربية بالحكومة الجزائرية الناشئة تجسيد للمساندة الواسعة للعرب إتجاه الثورة الجزائرية وتتويجا للنشاط الديبلوماسي الذي تمثل في البعثات رفيعة المستوى الذي أوقدتها لجنة التنسيق والتنفيذ إلى هذه البلدان[3]

ثانيا: الكتلة الشيوعية:

أثبتت بعض دول الكتلة الشيوعية تضامنها الكبير مع الشعب الجزائري منذ اندلاع الثورة التحريرية ليلة أول نوفمبر 1954 وقد تطورت أشكال هذا التضامن لتشمل المساعدات

[1] - مريم الصغير، المرجع السابق، ص 141.
[2] - سعد دحلب، المرجع السابق، ص 81.
[3] - عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 62.

المادية والمعنوية فلما أعلنت عن ميلاد الحكومة الجزائرية إعترفت بعض دول هذه الكتلة بها مثل الصين الشعبية يوم **25 سبتمبر 1958** فالفيتنام الشمالي يوم **26 سبتمبر 1958.**

ولكن باقي الدول تأخرت في الإعلان عن إعترافها بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لحساب سياسة وأغراض متعلقة أساسا بطبيعة العلاقات الدولية آنذاك، وسياسة الإتحاد السوفياتي في عهد الرئيس خروتشوف الذي كان يرى بأنه ليس من اللائق مضايقة فرنسا الديغولية وهذا في إطار جهوده الرامية إلى تفكيك المعسكر الإشتراكي، التي تعاني في هذه الحقبة من التبعية الإيديولوجية للإتحاد السوفياتي الذي أحكم قبضته على ما يعرف بدول الطوق الشيوعي بأوربا[1].

ثالثا: الكتلة الغربية الرأسمالية.

الحليف الطبيعي لفرنسا لذلك لم تعر هذا الحدث أدنى إهتمام وخصوصا أن الإستفتاء حول دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة المقرر ليوم 26 سبتمبر1958، بالجزائر غطى هذا الحدث وجعله باهتا على الأقل بالنسبة للدول الغربية رغم أن بعض المؤرخين الغربيين يحاولون إظهار مواقف بعض دول هذه الكتلة بنوع من الحياد مثلما يذهب إلى ذلك "ألستر هورن" في كتابه حرب الجزائر حيث يقول:أنّ الولايات المتحدة وا إنجلترا كانتا تلعبان دورا مزدوجا فلا هي تعترف بالحكومة المؤقتة ولا هي تساند السياسة الفرنسية في الجزائر"[2].

إن إعتراف بعض الدول بالحكومة المؤقتة إضافة إلى اوجه الدعم المختلفة التي جاء بها سيضعف من الموقف الدولي لفرنسا التي في حال لجوئها لقطع العلاقات الدبلوماسية مع هذه الدول أو الضغط عليها ستجعل الحكومة الجزائرية المستفيد الأول في كلتا الحالتين كما

[1]- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 63، 64.

[2]- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص: 120.

سينتج عن تأسيس الحكومة المؤقتة وا ٍعلانها عن إرادتها في التفاوض وارتدادات عميقة في هيئة الأمم المتحدة مما سيفشل محاولات الطرف الفرنسي الهادف إلى تجميد القضية بدعوى عدم وجود مفاوض مقبول في الساحة الجزائرية[1].

[1] - نفسه، ص، 120.

المبحث الثالث: المبادئ والأسس.

أنشأت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في ظروف متميزة وحرجة بالنسبة للثورة الجزائرية ولهذا قد احتلت الأبعاد الدبلوماسية والدولية قسما هاما، وقد عبر فرحات عباس بعد تأسيس الحكومة على توظيف هذا العامل توظيفا كاملا بقوله: "نحارب كأن الحرب هي وسيلة النصر الوحيدة ونمارس الدبلوماسية كأنها الوسيلة الوحيدة لتحقيق أهداف الشعب الجزائري"[1].

عندما نمعن النظر في البيان الذي أصدرته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 26 سبتمبر، حول سياستها العامة نجد انها قامت على مبادئ وأسس معينة وقع الإعلان عنها بوضوح ويمكن إجمالها فيما يلي:

المبدأ الأول: الوفاء للماضي وهنا جملة من التواريخ التي عرفتها الجزائر نذكر تاريخين مهمين وعظيمين، ربط بينهما في عباراته الأولى وهما تاريخ 1830م و1957م التاريخ الذي انتشرت فيه آخر دولة جزائرية أمام الغزو الفرنسي والتاريخ الذي انبثقت فيه أول دولة جزائرية في نهاية الغزو[2].

المبدأ الثاني: الذي ألحت عليه الحكومة في بيانها وهو موقفها من الشعب الجزائري ونضاله العظيم الذي يقوده منذ أر بع سنوات كاملة حيث ارادت في أول بيان أصدرته هو التوجه الى الشعب الذي صمد في وجه المستعمر منذ دخوله الجزائر كما وجهت تحية للشهداء الذين عبروا طريق الحرية للشعب والتفافه حول ثواره.[3]

---

[1]- العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص: 103.

[2]- عمار بوحوش، التاريخ، المرجع السابق، ص: 587.

[3]- المجاهد، أسس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ومبادئها، لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطنيين، العدد 40، 10 أكتوبر 1958، ص: 04.

المبدأ الثالث: تعهدها أمام الشعب الجزائري بتحقيق الحرية والعدالة والتحرير الإجتماعي.[1]

المبدأ الرابع: إعلان المسؤولية التي تتحملها فرنسا في هذه الحرب وذلك باعتدائها على الدولة الجزائرية وانتهاك ممتلكات الشعب واصرارها على محاولة تأييد إحتلال 1830م بوسائل الإجرام والإرهاب والإبادة الجماعية.

المبدأ الخامس: هو توضيح رسمي يتعلق بالسياسة الخارجية التي سارت عليها الثورة حتى الآن والتي لن تجيب عنها الحكومة في المستقبل.

المبدأ السادس: تحديد سياستها فيما يتعلق بتسوية القضية الجزائرية مع فرنسا والأقليات الأوربية وذلك بتعهدها بمنحهم حق المواطنة وكل الضمانات الأساسية لمصالحهم المشروعة إن رغبوا فيها، أما إذا رغبوا أن يبقوا كفرنسيين سيكون نظامهم نفس نظام الأجانب المعمول به بجميع أقطار العالم المتحضر.[2]

[1] - المجاهد، المرجع السابق، ص: 04.

[2] - نفسه، ص: 05.

الفصل الثاني:

دور الحكومة المؤقتة الدبلوماسي

المبحث الأول: نشاطها الدبلوماسي

المطلب الأول: نشاطها في المحافل والمؤتمرات الدولية.

المطلب الثاني: في هيئة الأمم المتحدة

المطلب الثالث: في حركة عدم الإنحياز

المبحث الثاني: أهداف الدبلوماسية الجزائرية

المطلب الأول: على الصعيد الداخلي

المطلب الثاني: على الصعيد الخارجي

المبحث الثالث: الصعوبات التي واجهت نشاط الحكومة المؤقتة.

المطلب الأول: داخليا

المطلب الثاني: خارجيا

المبحث الأول: نشاط الحكومة المؤقتة الدبلوماسي

المطلب الأول: المحافل والمؤتمرات الدولية

سجلت الدبلوماسية الجزائرية خلال الفترة المعنية بالدراسة 19 سبتمبر 1958 حضورها بشكل حاسم في المحافل الدولية، من خلال المؤتمرات والزيارات العديدة، لتضع بذلك أولى اللمسات الرسمية للدبلوماسية الجزائرية في إطار الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

- **في إفريقيا:**

1-مؤتمر أكرا الثاني 8-12 ديسمبر 1958: عقد المؤتمر بالعاصمة الغانية أكرا بدعوة من رئيس جمهوريتها نكروما في شهر ديسمبر 1958.

شاركت فيه الحكومة المؤقتة بوفد رسمي إلى جانب ثمانية بلدان إفريقية مستقلة هي غانا، مصر، أثيوبيا، ليبيا، المغرب، السودان، تونس، ليبيا[1]، وقد شكلت الثورة الجزائرية النقطة الأساسية في هذا المؤتمر الذي عقدته الدول الإفريقية لإحياء الذكرى الأولى لإستقلال غانا، الذي قدمت فيه الثورة الجزائرية كمثال للدعم حيث صوت المشاركون فيه لصالح حق الشعب الجزائري في الإستقلال وتقرير مصيره [2].

-وكان الهدف من هذا الإجتماع هو طرد المستعمر الأجنبي وا ٍسترجاع الكرامة المهدرة، ولعرض مختلف الأساليب الاستعمارية ودراسة أنجح الوسائل لإجباره على مغادرة القارة الإفريقية، فخرج المؤتمر بجملة من القرارات الملخصة في ما يلي:

[1] - عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 197، 198.

[2] - تطور الدبلوماسية الجزائرية من 1830-1962، الدبلوماسية الجزائرية 1830، 1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص92.

-التأكيد على حق الشعب الجزائري في الإستقلال وا ستنكار سياسة إدماج الجزائر في فرنسا.

- دعوة فرنسا للإعتراف الشعب الجزائري بحقه الطبيعي في الإستقلال.

- تجديد للامم الصديقة لفرنسا نداء مؤتمر أكدا لأول لكي تر فض أية مساعدة لفرنسا.

- الدعوة بقوة منظمة الأمم المتحدة لإيجاد حل سلمي للمشكلة الجزائرية بإجراء مفاوضات مباشر ة بين الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية وأن يحدد أجلا معقولا لفتحها.[1]

2- مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة"بمنروفيا": من 8 إلى 14 أوت 1959:

أنعقد هذا الأخير بالعاصمة الليبيريا"منروفيا" من4 إلى 8 أوت 1959 وهو الثاني للدول الإفريقية المستقلة [1]، وهذا لمناقشة أوجه الدعم الممكنة من الدول الإفريقية المستقلة وفيه صادق المؤتمرون على عدة توصيات منها التحضير للمناقشات التي سوف تجري في الجمعية العامة الأمم المتحدة حول القضية الجزائرية ومتابعة الجهد الدبلوماسي لصالحها مع تقديم الدعم المادي لها[2].وا علان يوم أول نوفمبر يوم الجزائر ودعوة الدول الإفريقية إلى الإعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، حيث إعترفت كل من غانا وغينيا بها والذي يدل على التضامن ما بين الدول الإفريقية[3]

[1] -عمر بضربة، المرجع السابق، ص 198.

[2] - العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. كلية الحقوق باتنة 2010-2011،ص 63.

[3] -مريم الصغير، المرجع السابق، ص329.

3- مؤتمر الدار البيضاء: بداية سبتمبر 1959:

انعقد في إطار الدورات التي كانت تعقدها جامعة الدول العربية وصودق على لائحة مواصلة الدعم المادي والمعنوي للقضية الجزائرية، وذلك بأن تقوم الدول الغربية بأداء الأنظمة المتبقية من الميزانية الجزائرية والمقررة عن عام 1960ب 12 مليون جنيه، وكذا العمل على حسب إعتراف الدول الإفريقية والآسياوية إعتراف بها، وكان نتيجة لهذه التحركات المكثفة للوفد الجزائري أن أصدر ديغول في 16 سبتمبر 1959. تصريح القضية الجزائرية لدى الحكومات الأجنبية وفي تلك الفترة عقدت الحكومة المؤقتة بتونس إجتماعا أصدرت على أثره تصرح بتاريخ 20 سبتمبر 1959، رأت فيه أن تصريح ديغول يشكل قاعدة صالحة للمناقشة والتفاوض لأنه يعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وفي 20 نوفمبر 1959، اصدرت الحكومة المؤقتة بيانا عينت فيه وفدا يتكون من أحمد بن بلة، محمد بوضياف، حسين ايت أحمد، محمد خيضر، رابح بيطاط لإجراء مباحثات مع الحكومة الفرنسية حول ظروف ضمانات تطبيق تقرير المصير[1].

4- مؤتمر الشعوب الإفريقية المستقلة بأديسا بابا:

أنعقد في العاصمة الأثيوبية أديسا بابا من 14 إلى 24 جوان 1960 كانت القضية الجزائرية هي المحور الرئيسي لمداولات المؤتمر[2]. تميز بحضور 13 وفدا بعد حصول بعض الدول الإفريقية على إستقلالها ورفع العلم الجزائري على مبنى البرلمان الأثيوبي مقر المؤتمر، وفيه طالب إلى الدول الإفريقية المستقلة الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية، كما دعى إلى ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة معها لتسوية القضية الجزائرية[3]. وجدد

---

[1] - فوزية بوسباك، الثورة الجزائرية في المحافل الدولية، مجلة الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهد، العدد الثالث، الجزائر،1955، ص 968،169.

[2] - نفسه، ص 168،169.

[3] - محمد بجاوي، المرجع السابق ، ص 170.

المؤتمرون النداء الذي وجهته لائحة المؤتمر الثاني للتضامن الشعوب الافريقية الأسيوية من 12 إلى 15 افريل 1960 من اجل السحب الفوري لجميع القوات الإفريقية التي تحارب ضمن الجيش الفرنسي في الجز ائر مع إستمرار الدعم لها على مستوى الأمم المتحدة.

5- مؤتمر كوناكري: من 12 إلى 15 أفريل 1960:

مثل جبهة التحرير الوطني الدكتور فرانز فانون، وقد تم إختياره ليكون نائبا لرئيس المؤتمر الممثل لغينيا وهو البلد المضيف وهذا يدل على مكانة الثورة الجزائرية في العالم الأفروآسيوي وقد وجه المؤتمر رسالة إلى رؤساء الحكومات الأعضاء في الرابطة الإفريقية الفرنسية كي يسحبوا قواتهم التي تحارب إلى جانب القوات الفرنسية في الجزائر بدلا من ذلك عليهم بتقديم كل الدعم للشعب الجزائري من أجل تحرره وا ٍستقلاله وأوصى المؤتمر جميع الحكومات في العالم بالاعتراف رسميا بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[1].

6- مؤتمر القاهرة: من 25 إلى 31 مارس 1961 :

حيث شكلت قضية الصحراء محور مناقشات الشعوب الإفريقية وقد دافع ممثل جبهة التحرير الوطني بشدة عن قضية وحدة التراب الوطني ومن ذلك قدر هذا المؤتمر دعم موقف الحكومة الجزائرية بشكل كبير فيما يتعلق بالصحراء كجزء مكمل للتراب الوطني الجزائري[2].

كما حضرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مؤتمرات أخرى كالمؤتمر العربي للبترول الذي إنعقد في القاهرة في أفريل 1959 ومؤتمر الاتصالات اللاسلكية للبلدان العربية الذي انعقد بدمشق في مارس 1959 وفي مجلس التضامن من الأفرآسياوي المنعقد في

[1] - عبد القادر خليفي، المؤتمرات الأفروآسيوية والقضية الجزائرية، مجلة المصادر، العدد 8 المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر ،2003، ص222 ،224.

[2] - تطور الدبلوماسية الجزائرية 1962،1830، المرجع السابق، ص 93.

القاهرة من 09 إلى 12 فيفري 1959، المؤتمر العالمي للسلم الذي انعقد بالعاصمة السويدية ستوكهولم من 08 إلى 12 ماي 1959 ومؤتمر الامم الإشتراكية العالمية المنعقد بهامبورغ الألمانية من 14 إلى 18 جويلية 1959 ، حيث شارك فيه مكتب بون للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وفيه تم عرض الخطوط الكبرى لبرامج الثورة على الوفود الاشتراكية التي حضرت ذلك رغم محاولة الحكومة الفرنسية منع هذه الندوة ودفع الحكومة الفيدرالية الألمانية لطرد وفد جبهة التحرير الوطنية كما شارك الوفد الجزائري في المؤتمر الطبي العربي المنعقد بدمشق سنة 1959 وتم فيه تقديم تقرير عن وضع اللاجئين الجزائريين في المحتشدات وحرمانهم

من وسائل الصحة ،[1] كذلك ندوة ضد القنابل النووية والهيدروجينية انعقدت بهيروشيما في أوت 1959 وقد مثل الحكومة فيه مكتب طوكيو بالإضافة إلى ندوة ثالثة ضد الكولونيالية في المتوسط والشرق الأوسط انعقد بالعاصمة اليوغوسلافية بلغراد من 02 إلى 05 ديسمبر 1959 مثل الجزائر فيها العربي دماغ العتروس ومحمد يعلي والمشاركة في المعرض الدولي لدمشق في شهر سبتمبر 1959 من طرف مكتب دمشق في إطار جناح خاص بالجزائر[2].

المطلب الثاني: الحكومة المؤقتة في هيئة الأمم المتحدة

عملت ديبلوماسية جبهة التحرير الوطنية منذ اندلاع الثورة التحريرية على تدويل القضية الجزائرية، وذلك من خلال العمل على كسب دعم المجتمع الدولي سواء على المستوى الثنائي بين دولة وأخرى أو على المستوى الجماعي، وفي الهيئات الدولية، ويعتبر هذا الأخير برنامج عمل المكاتب الخارجية للجبهة التي تسعى إلى تدويل القضية الجزائرية

[1] -المرجع السابق، ص 665.

[2] - عمر بوضرية، المرجع السابق، ص 201.

عن طريق التعريف بها وجلب إهتمام الرأي العام العالمي وتعاطفه معها، وذلك من خلال طرحها في اعلى هيئة دولية، الا وهي هيئة الأمم المتحدة حيث تعتبر هذه الاخيرة أهم آلية عولت عليها جبهة التحرير الوطني ثم الحكومة المؤقتة في إطار سيعيها الحقيقي لتدويل القضية الجزائرية[1]

1-الدورة الثالثة عشر: من 16 سبتمبر إلى 13 ديسمبر 1958 :

بدأت مناقشة الموضوع في اللجنة الأولى وامتنع المندوب الفرنسي أيضا عن المشاركة في المناقشة، وقدمت سبعة عشر من الدول الآسيوية الإفريقية مشروع قرار في 12 ديسمبر 1957، ونص المشروع القرار الآتي:

الجمعية العامة بعد أن ناقشت مسألة الجزائر وبالاشارة إلى قرارها فيه أعربت الجمعية العامة عن أملها في الوصول إلى حل سلمي ديمقراطي عادل بواسطة الوسائل المناسبة طبقا لميثاق الامم المتحدة[2].

فقد تقدمت سبعة عشر دولة إفريقية وآسيوية بمشروع قرار رقم 12 ديسمبر نصه "أن الجمعية العامة بعد أن ناقشت مسألة الجزائر في 15 فيفري 1957، الذي عبرت فيه الجمعية عن أملها في الوصول إلى حل سلمي ديمقراطي عادل بواسطة الوسائل السلمية طبقا لميثاق الامم المتحدة، وبالاشارة إلى قرارها يوم 10 ديسمبر 1957 الذي أعربت فيه الجمعية العامة عن ظرورة المحادثات بإستخدام الوسائل المناسبة الأخرى في سبيل الوصول إلى حل طبقا لمبادئ الامم المتحدة والاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال[3]. وقد

---

[1] - عمر بوضرية، المرجع السابق، ص 192.

[2] - عطا الله فشار ، دور الدبلوماسية في انتصار الثورة الجزائرية، إشراف ضيف الله عقيلة، رسالة الماجستير كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001، ص 118-119.

[3] - يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2،ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1996، ص 312.

عارضت الدول الأسيوية الافريقية في تعديل مشروعها معارضة شديدة، ولكن أمام إصرار هايسني على عرض تعديلها للتصويت، تقرر عرض التعديل الأول فكان مصيره الرفض بأغلبية (48) صوتا مع إمتناع (19) صوتا وأمام هذه النتيجة امتنعت هايتي عن عرض التعديل الثاني للتصويت وقد تم التصويت على مشروع الدول الآسيوية الافريقية كما هو فوافق عليه (32) صوتا و رفضه(18) صوتا مع إمتناع (30) صوتا أما الدول التي إمتنعت على التصويت(30). الأرجنتين، النمسا، بوليفيا، كمبوديا، الصين، كولومبيا، الدانمارك، كوستاريكا،إكوادور، سلفادور، الملايو، فلندا، اليابان، المكسيك، النرويج، ريما، البيرو، الفيليبين، إسبانيا، السويد، تايلندا، تركيا، أورغواي، فنزويلا[1].

2-الدورة الرابعة عشر للأمم المتحدة :

قام المندوب الباكستاني بالنيابة على الكتلة الآفروآسياوية (22 دولة) قرارا معتدلا سيجعل الطرفين المعنيين للدخول في محادثات لتقرير البدء بأسرع ما يمكن في تنفيذ حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، بما في ذلك شروط وقف إطلاق النار، وقد مر هذا القرار بسهولة يوم 7 ديسمبر. وحصل على ثمانية وثمانين صوتا ضد 26 صوتا وذلك بالرغم من ان الولايات المتحدة لم تكن راغبة في استشارة اعداء (ديغول) ولهذا فقد أعطت صوتها ضد القرار[2] .وهذ قد إمتنع عن التصويت 15 دولة، على هذا الأساس فقد نالت اللائحة الافريقية الآسيوية التي قدمتها ثلثي الأصوات عند الاقتراع عليها بالتفصيل لكنها لم تحصل على تلك الأغلبية المطلوبة عند الاقتر اع بالجملة[3].

هذا ولقد إكتسبت الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة للامم المتحدة أهمية بالغة في تدويل القضية الجزائرية، بالنظر إلى الظروف الدولية التي إنعقدت فيها:

---

[1] - عطا الله فشار، المرجع السابق، ص 119.

[2] - بسام العسلي، جهاد الجزائر ، جبهة التحرير الوطني الجزائر ،ط1، دار النفاش، لبنان،1984 ، ص170.

[3] - يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 312.

- تصريح ديغول الخاص بمبدأ حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره يوم 1959/09/16.
- بيان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتاريخ 1959/09/28، ثم دعوة ديغول قادة الثورة للمجيئ إلى باريس من أجل التفاوض يوم 1959/11/10 ورد الحكومة المؤقتة على مبادرة ديغول " التفاوض مع المسجونين الخمسة يوم 1959/11/12 [1].

3- الدورة الخامسة عشر 1960 :

في عام 1960 استمرت فرنسا تتماطل في تنفيذ تقرير المصير، أو الدخول في المفاوضات مع حكومة جبهة التحرير آما أن يتحقق لها برنامج مثال العسكري المعجزة، لكن الثورة استمرت في ز حفها الطويل من نصر إلى نصر،أما مشروع شال فقد أصيب بالفشل من كل الجهات ، في حين جبهة التحرير إزداد نفوذها قوة انتشارا في الداخل وفي الخارج وقبيل حلول موعد افتتاح أعمال الجمعية العامة طلبت 25 دولة إفريقية وآسيوية يوم 20جويلية 1960 إدراج القضية الجزائرية في جدول الاعمال وعند حلول موعد مناقشتها في اللجنة السياسية قاطع الوفد الفرنسي جلساتها، وأعلى معظم وفود الدول عن ارتياحهم لقبول الطرفين مبدأ تقرير المصير الذي أعلنه ديغول في تصريح وتركزت جهود المندوبين خلال المداولات على دور الامم المتحدة في إجراء الاستفتاء لتقرير المصير، الجمعية العامة لما كان الطرفان الجزائري والفرنسي قد اتفقا على القبول تقرر ما يلي :

أ- حق الشعب الجزائري في تقرير مصيه واستقلاله.

ب- الحاجة الماسة لايجاد ضمانات لتثبيت هذا الحق على أساس احترام وحدة التراب الجزائري.

[1] - عمر بوضرية، المرجع السابق، ص 195.

ت- أن الجمعية العامة مسؤولة عن تنفيذ هذا القرار بصورة كاملة وقد تمت المصادقة على هذا المشروع المعدل بأغلبية ثمانية وستين صوت.

وقد اتفقت المجموعة الإفريقية على نص مشروع تضمن النقاط التالية:

- الاعتراف بحق الشعب في تقرير المصير والاستقلال.
- تطبيق حق تقرير المصير بطريقة عادلة واحترام الوحدة الترابية للجزائر.
- قيام الامم المتحدة بالإشراف على تطبيق ما نص عليه هذا المشروع.
- إجراء إستفتاء في الجزائر وقيام الامم المتحدة بتنظيمه والاشراف عليه مما سمح للشعب الجزائري بتقرير مصيره[1]

4- الدورة السادسة عشر 19 سبتمبر1961-23 فيفري 1962:

خلال عام 1961 دخلت مشكلة الجزائر مرحلة حاسمة خاصة بعد أن قبلت فرنسا بفضل ضغط الثورة عليها، الدخول في مفاوضات مع الحكومة المؤقتة الجزائرية حول تحقيق الاستقلال وكيفية تقرير المصير، وحصلت فعلا لقاءات مولان وايفيان ولوغران.

لكن ذلك لم يمنع من إثارة قضية الجزائر في الامم المتحدة لأن لقاءات التفاوض السابقة كانت مصحوبة بمساومات رخيصة من طرف فرنسا، وضغوطات بقصد الخروج بالقضية إلى المتاهات التي تؤدي إلى اي حل شريف، وقد فضحت جبهة التحرير كل تلك الأساليب وكشفتها للرأي العام العالمي، نتيجة لذلك أثارت دول الكتلة الافروآسيوية المشكلة من جديد أمام انظار هيئة الامم المتحدة وشرعت اللجنة السياسية في مناقشتها يوم 14 ديسمبر 1961 وصادقت على اللائحة المقدمة إليها من طرف الكتلة يوم 16 ديسمبر وهذا نصه:

أن ممثلي الدول الإفريقية الأسيوية بعد أن عبروا عن أسفهم أمام استمرار الحرب في الجزائر وبعد ان لاحظوا عزم الطرفين على البحث عن حل تفاوضي سلمي على قاعدة حق

[1] - بسام العسلي، المرجع السابق ، ص 171.

الشعب الجزائري في تقرير المصير فقد دعوا الحكومتين إلى استئناف التفاوض وقد كان هذان على وشك الوصول إلى حل وهو إيقاف القتال وتنظيم استفتاء تقرير المصير الذي أذى إلى استقلال الجزائر في شهر جويلية 1962.[1]

المطلب الثالث: دورها الديبلوماسي في حركة عدم الإنحياز.

انعقد بالعاصمة اليوغوسلافية ببلغراد فيما بين 06 سبتمبر 1961 بمشاركة وفود 25 دولة إفريقية وأفرو اسياوية وحضره بصفة مراقب وفود من دول أمريكا اللاتينية ومثل الثورة الجزائرية فيها بن يوسف بن خده رئيس الحكومة المؤقتة بالجمهورية الجزائرية الجديدة، ركز أشغاله حول موضوع الإستعمار وخصوصا مسألة القواعد العسكرية المفروضة على الدول النامية والشعوب المحتلة.[2]

وطالب المؤتمر في قراراته وقف كل العمليات المسلحة ضد الشعوب المستعمرة فورا وأعلن عن معارضته للتجارب النووية في الجزائر وتوقيفها، وأيد هذا في قراراته نضال الشعب الجزائري من أجل الحرية والاستقلال ووحدة أراضيه ففي ما يتصل بالقرارات حول الجزائر والذي جاء فيه: "تعتبر الدول المشتركة في المؤتمر كفاح الشعب الجزائري كفاحا عادلا ودستوريا من أجل الحرية وتقرير المصير والاستقلال وكذلك من أجل وحدة أراضيه بما في ذلك الصحراء ولهذا هي مصممة على فكرة الاستقلال وأن رؤساء الدول والحكومات يسعدهم خاصة انه يمثل الجزائر بهذا المؤتمر رئيس الحكومة للجمهورية الجزائرية.[3]

---

[1] - عطا الله فشار، المرجع السابق، ص: 125.

[2] - أحمد بن فليس، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية، الثوابت والمتغيرات 1954-1962، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2002، ص، 155.

[3] - معمر العايب، العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية 1942-1962، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، 2008-2009، ص، 171.

كما شاركت الحكومة في العديد من المؤتمرات والندوات على الصعيد الدولي منها: اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي للسلم الذي أنعقد بموسكو في فيفري 1959.

المؤتمر العالمي للسلم: انعقد بالعاصمة السويدية من 08 إلى 13 ماي 1959 مثل فيه الجزائر محمد بعلي،اللجنة الدائمة للنضال ضد الكولونيالية في المتوسط والشرق الأوسط، انعقد بالقاهرة من 27 إلى 30 ماي 1959.[1]

[1] - عمر بوضربة، المرجع السابق، ص، 200.

المبحث الثاني: أهداف الدبلوماسية الجزائرية

أنشأت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في ظروف متميزة وحرجة بالنسبة للثورة الجزائرية.فقد ا ِحتلت الأبعاد الدبلوماسية والدولية قسما هاما من أهدافها وقد عبر فرحات عباس بعد تأسيس الحكومة على توظيف العمل الدبلوماسي توظيف كاملا بقوله "تحارب كأن الحرب هي وسيلة النصر الوحيدة، ونمارس الدبلوماسية كأنها الوسيلة الوحيدة لتحقيق أهداف الشعب الجزائري[1]، ويمكن إيجاز أهم الأهداف التي تبنتها الحكومة فيما يلي:

المطلب الأول: على الصعيد الداخلي

محاولة حل مشكل القيادة وذلك بتحقيق نوع الإنسجام و والوحدة التي لطالما كانت لجنة التنسيق والتنفيذ تفقدها ومن ذلك التخلص حب فرحات عباس وا ٍيجاد حلول ناجحة لتلك الصراعات التي كانت تحدث بين الاشخاص والقيادات داخل الثورة والتي أدت إلى تربع كريم بلقاسم على عرش الزعامة والسيطرة عليها مع إبقاء كل من بن طوبال وبوصوف متربصين كما أن الجميع كان يسعى لكسب المزيد من النفوذ والمراكز العالية، أما عن عبان رمضان* فقد أراد أن تكون هناك قيادة جماعية تقوم عليها الثورة الجزائرية إلى أن تقوم على الزعامة التي أضرت بالجزائر كثيرا في عهد مصالي الحاج بمعنى محاولة التخلص من الصراع بين السياسيين والعسكريين.[2]

-نجد كذلك أنه من الناحية العسكرية كانت هناك مشكلة الأسلحة التي كانت من اخطر المشاكل التي واجهتها الثورة خلال 1958م، حيث أنه وبعد أن قامت السلطات الفرنسية بإقامة خط موريس على الحدود الجزائرية التونسية والجزائرية المغربية أصبحت هناك صعوبة

---

[1] - عطا الله فشار، المرجع السابق، ص 44.

* - ولد عام 1920 في عائلة متواضعة اهتم بالنضال من أجل الاستقلال منذ سنة 1945 أعتقل سنة 1950، ينظر: محمد مهري، ومضات من دروب الحياة، مؤسسة الشروق الجزائرية، 2002، ص 76-77.

[2] - عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 38.

في إدخال الأسلحة إلى التراب الوطني ومن ذلك فإن أول هدف برمجته الحكومة المؤقتة من الناحية العسكرية هووا ٍيجاد حل لمشكلة التسليح وتقوية القدرات العسكرية لجيش التحرير الوطني.

- كذلك الهدف من إنشاء حكومة جزائرية مؤقتة هو مواجهة سياسة الجمهورية الخامسة بزعامة الجنرال ديغول والتي تصب في اتجاهين وبشكل متوازي على المستويين السياسي والعسكري فعلى الصعيدين الداخلي والخارجي إعطاء نفس ثانية للثورة في ظروف تغيرت فيها معطيات الصراع الجزائري الفرنسي، كما اعادت زرع روح التفاؤل والأمل لدى فئات الشعب الجزائري الطامحة إلى إعلان حكومة وطنية شرعية تواصل الثورة من خلالها على كسب المزيد من الدعم[1].

-بالاضافة الا إن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كان هدفه رد فعل على ذلك التحدي الذي جاءت به الحكومة الفرنسية وفرضته على الشعب الجزائري عندما أعلنت الحكومة الفرنسية سياسة الإدماج وأخذت توافي تنفيذها عن طريق إرغام الشعب الجزائري على المشاركة في الإستفتاء الذي تقوم بإجرائه يوم 28 سبتمبر حول الدستور الفرنسي الجديد[2].

[1] - عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 38-39.

[2] - إدريس خضير، البحث في تاريخ الجزائر الحديث، 1830-1962، ج 2، دار الغرب، الجزائر، 2003، ص267-268.

المطلب الثاني: على الصعيد الخارجي

إن ّ الظروف التي أنشئت فيها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت متميزة وحرجة بالنسبة للثورة الجزائرية لهذا فقد احتلت الأبعاد الدبلوماسية والدولية عموما قسما هاما من أهدافها المسطرة التي يمكن إنجازها في النقاط التالية:

مواجهة السياسة الخارجة للجنرال شارل ديغول وا ٍستعادة المبادرة منه ومحاولة تدارك الصعوبات التي كانت تعاني منها الثورة في الداخل وذلك بتحقيق الانتصارات الدبلوماسية وهو ما عبر عنه عمر أعمران* في تقريره إلى لجنة التنسيق والتنفيذ بضرورة تعجيل بإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة وذلك بخطوة هجومية من الناحية الدبلوماسية[1] من اجل توفير أداة شرعية ورسمية مع فرنسا وتكذيب ادعاءات ديغول الذي كان يتذرع بعدم وجود حكومة تمثل الشعب الجزائري للتفاوض معه وهذا ما عبر عنه فرحات عباس في رسالته إلى جمال عبد الناصر وذلك قبل الإعلان عن تأسيسها حيث قال:"هذه الحكومة سوف تكون عاملا من العوامل المساعدة على إيجاد حل سلمي".

-الاعتراف بالحكومة المؤقتة ولو ضمنيا في المؤسسة العالمية وهذا ما حدث عندما استطاع الوفد الجزائري من عرض القضية الجزائرية وللمرة الرابعة على هيئة الأمم المتحدة.

-الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال ووجوب التفاوض بين الطرفين حيث صوتت الجمعية بأغلبية الثلثين بحق الشعب الجزائري في الاستقلال كما أوصت بالتفاوض من أجل السلام[2] -محاولة

جبهة التحرير الوطني من الاستفادة من الوضع الداخلي الدولي آنذاك بالصراع الإيديولوجي

---

* - ولد في دوار فريغات براع الميزان يوم 19 جانفي 1919، إشتغل في الفلاحة ثم تطوع في الجيش الفرنسي إنخرط في صفوف حزب الشعب، شارك في تفجير الثورة.ينظر محمد حربي المرجع السابق،ص189

1 - محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص: 103.

2 - فوزية بوسباك، المرجع السابق، ص: 41.

بين المعسكرين الشيوعي بزعامة الإتحاد السوفيتي والمعسكر الرأس مالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية دون أن ينجر عن ذلك تبعية الجزائر لأي من المعسكرين بمعنى الاستفادة من الدعم المادي والدبلوماسي للدول الاشتراكية مع المحافظة على استقلالية القرار السياسي الجزائري[1].

-يمكننا ايضا اعتبار الإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة الجزائرية سنة 1958م هو محاولة بعث الدولة الجزائرية وإحيائها من جديد، وأما شخصية الجزائر أو الدولة الجزائرية تنتف ولم تزل نهائيا بعد قضاء الإستعمار الفرنسي على المقاومات والإنتفاضات الشعبية وهذا ما جعل جل الدول تعترف بها وتساندها خاصة بعد ما قامت دبلوماسيتها بشرح القضية الجزائرية في الأوساط الدولية وعملت على كسب تأييد الرأي العام الدولي[2].

هذا التعامل الذي انتهجته الثورة الجزائرية بصفة عامة والحكومة المؤقتة بصفة خاصة مع الإستعمار الفرنسي أربك السلطات المدنية والعسكرية الفرنسية مما عرضها إلى الإنتقادات اللاذعة من طرف الأوساط الفرنسية و ذلك من خلال القوات الإعلامية التي فضحت الإدعاءات وحملات التضليل وا إخفاء حقيقة الأمور عن المواطن الفرنسي، وفداحة الخسائر المادية والبشرية التي ألحقت بفرنسا خلال السنتين الأوليتان من إندلاع الثورة الجزائرية[3].

---

[1] - عمر بوضربة، المرجع السابق، ص: 141.

[2] - عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 41.

[3] - الغالي غربي، إستراتيجية الفرنسية بعد مؤتمر الصومام (1956-1957)، مجلة الرؤية، ع3، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، ص 70.

المبحث الثالث: الصعوبات التي واجهت نشاط الحكومة المؤقتة

المطلب الأول : داخليا

عند إجتماع أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بهدف تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت نوايا بعض الأعضاء تتجه نحو تنصيب أشخاص معينين ليست على مستوى رئاسة الحكومة فحسب بل كنواب لرئيس الوزراء وكوزراء أيضا وبالتالي فإن إعتراض أغلبية أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ على تعيين أولائك الأشخاص ورفضهم الإنصياع لمطالب الأقلية والإطاحة بها، كما أنهم قاموا بنشر الشائعات في الأوساط السياسية الجزائرية مفادها أن أعضاء الحكومة المؤقتة يستأثرون بالسلطة ويقومون بإتخاذ قرارات تنص بمستقبل الجزائر دون الرجوع إلى أعضاء مجلس الوطني للثورة[1].

وا ٍنه من الجدير بالملاحظة أن هذه الأقلية المعارضة للحكومة المؤقتة قد أصبحت تشكل تيار شديد الخطورة بل ويهدد كيان الثورة الجزائرية خاصة وأن هناك من أعضاء الحكومة من يؤيده ويدعمه ماديا ومعنويا وقد بدأت نشاطات هدا التيار المعارض تظهر بوضوح في مطلع شهر أكتوبر 1958، إذ وجهت إنتقادات لاذعة لمسؤولي الحكومة المؤقتة على التراخي في دعمها، للكفاح بالداخل عن طريق تهريب السلاح رغم تكديسه بكميات كبيرة وتعدد أنواعه المخزنة بكل من ليبيا وتونس، كما إنتقدت الحكومة من جهة أخرى على إهمالها لفتح الثغرات المطلوبة بخط موريس بهدف جلب السلاح وكذا على إبعادها لأولئك الضباط الذين تم تكوينهم وتدريبهم على تدمير خط موريس بالكلية الحربية المصرية وتركهم بتونس بدون عمل[2].

---

[1] - فتحي الديب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط2، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة 1990، ص 399-400.

[2] - عطا الله فشار، المرجع السابق، ص 49.

وكانت هذه الإنتقادات قد أوجدت حالة من الرعب في أوساط الحكومة المؤقتة وبين أعضائها خاصة أولائك المسؤولين على القوات المسلحة وأجبرتهم على ترك الجمود والتراخي في مسألة تمرير السلاح إلى الداخل والشروع في التحرك الحثيث وخلق ديناميكية ضرورية لمواجهة فرنسا في مواصلة الكفاح حتى يتحقق الإستقلال وا ٍنطلاقا من موقع المسؤولية على القوات المسلحة للثورة قرر كريم بلقاسم القيام بوضع مخطط دقيق بهدف إرسال عدد من وحدات قوات المسلحة المتواجدة بالحدود إلى داخل الجزائر، وفي 08 أكتوبر 1958 شرع في تطبيق هذا المخطط حيث دعا كل من العقيد محمدي السعيد قائد أركان العمليات العسكرية بالشرق والعقيد نواورة مسؤول الولاية الأولى وعواشرية، ومكلف بالإشراف على القاعدة العسكرية بشرق البلاد بحضور إجتماع يتعلق بأمور التسليح والتموين وخلال هذا الإجتماع قام كريم بلقاسم بتعيين محمدي السعيد رئيس لجنة العمليات العسكرية للمرة الثانية وكلفه بتوجيه وحدات القوات المسلحة المتواجدة على الحدود داخل الجزائر قبل يوم 25 أكتوبر 1958 [1].

لكن الشيء الذي حصل ولم يكن في الحسبان أن كل من نواورة وعواشرية قد رفض التعامل مع العقيد محمدي السعيد وبالتالي عدم قبول الدخول إلى الجزائر وعندما حاول كريم بلقاسم الإجتماع بهما في 08 نوفمبر 1958 لإقناعهما بالفكرة شدد في إعتراضهما على تعيين منجلي قائدا للقاعدة العسكرية الموجودة بشرق الجزائر أي على الحدود التونسية الجزائرية ويعتبر هذا أول عصيان أو تمرد يعم الجهة الشرقية ويعتبر الموقف مفاجئة كبرى وصدمة لكريم بلقاسم الذي كان يتصور أنه قادر على تحقيق النجاح الكبير لمخططه[2].

[1] - فتحي الديب، المرجع السابق، ص 400.

[2]- Mouhamed harbi, Le F.L.N Mirage et realilé.Op.Cit-p 22

المطلب الثاني : خارجيا

ولعل الشيء الذي سيزيد الموقف خطورة والوضع تأزما خلال شهر نوفمبر 1958 بتونس هو محاولة القيام بإنقلاب عسكري ضد الحكومة المؤقتة وقد تزعم هذا الإنقلاب العقيد محمدالعمور ي بعد عودته من منفاه إلى تونس مع أحد أنصاره المدعو الجمعي سعدية وخلال هذه الجمعية العامة التي ضمت إطارات الولاية الأولى والقاعدة الشرقية والتي ترأسها القائد العموري تقرر التخلص من العقيد محمود الشريف وزير التمويل والتسليح والعقيد كريم بلقاسم*،[1] ولكن العقيدين محمود الشريف وكريم بلقاسم تمكنا من إكتشاف المؤامرة قبل تنفيذها ولما تأكدا من صعوبة الإستنجاد بعناصر الجيش التحرير الوطني لإلقاء القبض على مدبري الإنقلاب قرر اللجوء للحكومة التونسية لتزويد الحكومة بالجيش التونسي وبالفعل لقد إستغل الجيش التونسي فرصة إجتماع 28 من المتآمرين وعلى رأسهم العموري بمدينة الكاف التونسية 16/ نوفمبر 1958 لإلقاء القبض عليهم وتقديمهم للمحاكمة ويبدوا أن العقيد بوصوف قد لعب دور كبير في محاكمة المتآمرين على الحكومة المؤقتة إذ تقرر تعيين العقيد هواري بومدين رئيسا للمحاكمة والرائد علي منجلي وكيلا والعقيد الصادق محامي وا ٍنتهت المحاكمة بإصدار الحكم بالإعدام على العقيدين لعموري والنواورة والرائدين وعواشرية و الجمعي سعدية اللذين نفذ فيهما الحكم في مارس 1959 أما المتآمرون الآخرون فقد حكمت عليهم المحكمة بالسجن لمدة سنتين ويلاحظ أنه خلال المحاكمة لم يتم التطرق إلى علاقة بوصوف وبن طوبال وا ٍتصالهما به بالقاهرة وتونس بالرغم مما كانت تردده الألسنة حول دور بوصوف وتورطه في المآمرة المدبرة ضد الحكومة المؤقتة[2].

---

* - ولد عام 1922 بذراع الميزاب، إنخرط في حزب الشعب 1945، حكم عليه بالإعدام مرتين، كان أحد مؤسسي جبهة التحرير الوطني وعضو في قيادته، عين نائبا لرئيس الدولة، ووزير للشؤون الداخلية والخارجية، ينظر: محمد حربي المرجع السابق، ص 188.

[1] - عطا الله فشار، المرجع السابق، ص 51.

[2] - عطا الله فشار، المرجع السابق، ص 52.

إستطاعت القضية الجزائرية أن تفرض نفسها تدريجيا في دورات هيئة الأمم المتحدة، وذلك للجهود للدبلوماسية للحكومة المؤقتة، وسياستها التي تبنتها الكتلة الأفرو آسيوية التي إستطاعت تحطيم كل المقولات المضللة والمناورات التي إستهدفت تمييع القضية والإبقاء على سياسة الأمر الواقع التي أوجبها الإستعمار.

الفصل الثالث:

نشاط الحكومة المؤقتة في بلدان الكتلة الشرقية

المبحث الأول: الإتحاد السوفياتي وبعض الدول الآسيوية

المطلب الأول: الإتحاد السوفياتي

المطلب الثاني: الصين الشعبية

المطلب الثالث: الفيتنام

المبحث الثاني: بعض دول أوربا الشرقية

المطلب الأول: يوغوسلافيا

المطلب الثاني: تشيكوسلوفاكيا

المطلب الثالث: المجر

المبحث الأول: الإتحاد السوفياتي وبعض الدول الآسيوية

المطلب الأول: الإتحاد السوفياتي

يعتبر المعسكر الإشتراكي أحد الفاعلين الأساسيين على الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية سنة **1945 م** حيث ترتكز العلاقات السياسية الدولية لهذا المعسكر على عدة مبادئ أساسية يعتمد عليها في توجهاته الخارجية منها سياسة التعايش السلمي والنضال من أجل الحرية والسلم وتعزيز حركة التحرر الوطني والتضامن الأممي.[1]

ومن هذا المنطلق إتبعت سياسة جبهة التحرير الوطني في أسلوب تعاملها دبلوماسية هادئة وهادفة بإتجاه البلدان الإشتراكية وذلك بإعتمادها لمبدأ الحياد لكسب المساندة والتعاطف والتأييد لكفاحها ضد الإستعمار الفرنسي وفي هذا السياق يذكر كل من محمد الأمين دباغين وسعد دحلب بأن النشاط الدولي لجبهة التحرير الوطني عند إنطلاق ثورة التحرير الوطني ضد الإستعمار كان هدفه الأساسي إخراج القضية الجزائرية من الإطار الفرنسي وجعلها على المستوى الدولي كحقيقة واقعة وثانيها كسب التعاطف الدولي معنا وا ٍخراج القضية الجزائرية من الإطار الغربي المرتبط بالإستعمار وبالحلف الأطلسي وا ٍيجاد حلفاء يساعدوننا ويسا ندوننا في كفاحنا ضد الإستعمار والأمبريالية[2]

وا ٍذا كانت دبلوماسية الجبهة قد انطلقت من التغيرات التي حدثت في خارطة العلاقات السياسية والإقتصادية الدولية بعد إنتهاء الحرب الكونية الثانية والتي كان لها صدى وطابعا في التوجهات العامة للسياسة الخارجية للثورة التحريرية ضد الإستعمار فقد أكدت منذ إنطلاقتها وضمن جميع بياناتها وتقاريرها بلاغاتها إعطاء طابع محايد لسياستها ونشاطاتها

---

[1] - إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية إتجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 179-1980.

[2] - بجاوي محمد، المرجع السابق، ص 270.

الدولية وهذا ما سلكته الحركة الوطنية الجزائرية منذ نشأتها وفي هذا الإطار يتفق كل من " أحمد يزيد " و" الأخضر الإبراهيمي "و " محمد الأمين دباغين " بأن سياسة الثورة الجزائرية التي تعتمد أساسا على الضربات القوية التي يتلقاها العدو في كل مكان على يد جيش التحرير الوطني[1]

إنطلاقا من مبدأ معاداة الإستعمار والأمبريالية وتورد المجاهد في هذا الخصوص بأن هذا التأييد لم يمنع هذه الدول في البداية من أن تتخذ من ثورة التحرير الجزائرية موقف غامض ذلك أن القادة السوفيات كانوا في سنة **1956** يرغبون في وجود حكومة فرنسية يشترك فيها الشوعيون إلى جانب الإشتراكيين على أمل أن يغيروا بذلك إتجاه فرنسا الداعم للولايات المتحدة الأمريكية.

حيث كان الإتحاد السوفياتي يتمنى أن تقوم فرنسا بإيجاد حل ليبرالي للمشكلة وكان الإتحاد السوفياتي غير راغب في أن تحل الو لايات المتحدة الأمريكية محل فرنسا في شمال إفريقيا في إطار القطبية الثنائية

لقد راهن الإتحاد السوفياتي على فصل أوربا الغربية عن الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة فرنسا التي كانت في نظره حليفا أساسيا وطبيعيا يجب تشجيع مواقفه وبالتالي من الأفضل عدم إزعاج فرنسا وعرقلتها في مختلف المجالات ومن ضمنها القضية الجزائرية ذلك هو التصور الذي قامت عليه السياسة السوفياتية بشأن القضية الجزائرية تصور أقرن موقفا مزدوجا.

وتعتمد كذلك مبدأ الإستقلالية ولم تكن قيادتها نابغة لأية حكومة وأيضا على مبدأ سياسة الحياد وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة من دول العالم.

[1]- مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر، دار الأمة، للطباعة والنشر، الجزائر، 2007، ص 179.

غير أنه رغم هذا الحياد الإيجابي الذي إلتزمت به جبهة التحرير الوطني في تعاملها، إلا أنها كانت تميز في تعاملها بين أولئك الذين يؤيدون الإستعمار وسيرون في فلكه ويد عمونه بكل ما يملكون لكي تبقى الجزائر دائما تابعة لفرنسا، وبين أولئك المساندين لكفاح الشعب الجزائري من أجل الحرية والإستقلال ومنه تتبين آلية الصراع بين الكتلتين ومواقفها وقواعد التعامل التي ينتهجها كل منهما لمعالجة المشاكل المعقدة والحساسة في مختلف أنحاء العالم[1]

لذلك فإن الإهتمام بالتوجه نحو المعسكر الإشتراكي كان هدفه الحصول على دعم الإتحاد السوفياتي وبقية الدول الإشتراكية إنطلاقا من معداتها للامبريالية والإستعمار، ورغم أن النتائج المحققة في هذا المعسكر كانت جيدة، إلا أنها مع ذلك لم ترق إلى المستوى الذي كانت ترغب جبهة التحرير الوطني تحقيقه.[2]

وعموما فإن سياسة البلدان الإشتراكية تميزت في غالبيتها بالدعم والتأييد السياسي والمعنوي للثورة الجزائرية وتقديم مساعدات مادية متعددة الأشكال تمثلت في الأسلحة والألبسة والمواد الغذائية والأدوية وسياسيا بالتصويت لصالح القضية الجزائرية في الأمم المتحدة.

كما أن سياسة وموقف الإتحاد السوفياتي من حرب التحرير الجزائرية، تغلبت عليه نظرة المصلحة السياسية والإستراجية القائمة على المصالح الإيديولجية بما فيها محاولة كسب فرنسا الأوربية التوجه على حساب نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في أوربا إن هذا الغموض في الموقف السوفياتي إتجاه الثورة في بداية الأمر لم يمنع جبهة التحرير الوطني من توجيه نقد للسياسة التي كان ينتهجها ضد الإستعمار الفرنسي وتعامل السوفيات مع

[1] -عمارة عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 202.

[2] - نفسه، ص 202.

فرنسا على حساب قضية تحريرية كان يفترض أن يكون الإتحاد السوفياتي داعما ومساندا لها ماديا ومعنويا.[1]

إتخذ الإتحاد السوفياتي من حرب التحرير الجزائرية موقف إتسم بالحيطة والحذر الشديد خلافا لما كان متوقعا تأييدا ممتزجا بنوع من الحذر والتحفظ، يحاول الجمع بين رغبتين معا: الرغبة في دعم كفاح الشعب الجزائري بحكم طبيعته كحركة لثورة مناهضة للإستعمار تطالب بالحرية والإستقلال وفي نفس الوقت الرغبة في عدم الإساءة إلى فرنسا وهذا ما عبر عنه مولوتوف "Molotouv " أحد القادة في تصريح لوفد برلماني فرنسي قائلا " أن رغبة الحكومة السوفياتية هي أن تبقى فرنسا في الجزائر بشرط أن يكون الحل مرضي للجزائريين والفرنسيين.[2]

كما أن الرئيس خروتشوف لم يخف نظرة بلاده بشأن حرب التحرير الجزائرية قائلا " نحن نفهم ما في المشكل الجزائري من تعقيد، ولكننا متيقنون أن هذه المشكلة تستطيع بدورها أن تحل بكيفية سليمة ".[3]نلاحظ هذا الغموض أيضا بشكل أكثر وضوح، في عهد حكومة فرنسا الإشتراكية برئاسة غي موليه "G. Mollet"

وزيارة هذا الأخير رفقة كريستيان بينولة للإتحاد السوفياتي في شهر ماي **1956** فخلال المحادثات التي أجراها غي موليه مع قادة الكرملين أثناء تلك الزيارة، عبر الوزراء السوفيات عن أملهم في أن تحل الحكومة الفرنسية هذا المشكل الهام جدا بما يتناسب مع عقلية العصر ومصالح الشعوب[4]

---

[1] - عمارة عمورة، المرجع السابق، ص 203.

[2] - قضية الجزائر أمام سياسة المعسكرات الدولية، المجاهد، عدد 21، المصادر بتاريخ 1 أفريل 1958.

[3] - نايت بلقاسم (مولود قاسم) نفس المرجع السابق، ص 178.

[4] - السياسة الروسية وحرب الجزائر، المجاهد، عدد 19 الصادر بتاريخ 1 مارس 1958.

وا ٍذا كان قادة السوفيات قد عبروا في أكثر من مناسبة عن إرتياحهم بعودة ديغول إلى السلطة على أمل أن يساهم في إيجاد الحلول العادلة للمشاكل المطروحة على الساحة الدولية والمساهمة في تحسين العلاقات بين المعسكرين الشرقي والغربي خاصة أن ديغول كان معارضا للقضية الثنائية وما نجم عنها من هيمنة القوتين العظمتين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي على العالم في ذلك الوقت فإنه وبعد أن إتضحت نواياه الحقيقية أصبحت موسكو لا تتردد في توجيه الإنتقادات اللاذعة والعلنية له. وعلى كافة مستوياتهم وفي مقدمتهم الرئيس خروتشوف شخصيا وفي مناسبات عديدة.

كما أن صحيفة البرافدا السوفياتية لسان الحزب الشيوعي م أنفكت تسنن سلسلة حملتها وا ٍنتقاداتها للجنرال ديغول وسياسته في الجزائر فقد إنتقدت بقوة الإستعمار الفرنسي قائلة أن الدم يجري بكثرة في الجزائر وفي الوقت نفسه تتفاقم الإجراءات القمعية ضد سكان الجزائر على فرنسا أن تراجع نفسها وتتخلص من عقدة الجزائر الفرنسية.[1]

وقد عبر السؤولون السوفيات عن ذلك الموقف بوضوح أكثر على لسان كبار الشخصيات التي كانت تكلف بإستقبال قادة ومبعوثي جبهة التحرير الوطني بمناسبة زيارتهم[2]لموسكو.

إن هذا الحرص السوفياتي على الجمع في موقفه من ثورة التحرير الجزائرية والمحافظة على علاقاته مع فرنسا في نفس الوقت هو ما عبر عنه أرض خروتشوف ضمن تصريح له لجريدة لوموند الفرنسية قائلا " إن موقف الشعب السوفياتي هو موقف التأييد المعنوي للجهود الرامية إلى التحرير الوطني والتعاطف مع مطامع الشعوب، إن الإتحاد

[1] - المجاهد، عدد 78، الصادر بتاريخ 3 أكتوبر 1960.

[2] - السياسة الروسية وحرب الجزائر، نفس المرجع السابق.المجاهد

السوفياتي لا يتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وأن الحل السليم لهذه القضية يمكن في أن تؤخذ بعين الإعتبار الحقوق المشروعة والمصالح الوطنية لشعوب الإتحاد الفرنسي.[1]

إن هذا الإنشغال السوفياتي المزدوج دعم جبهة التحرير الوطني في كفاحها التحريري تطبيق لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها من جهة وحرص على عدم إثارة غضب الجنرال ديغول بتبني مواقف مؤيدة لحرب التحرير الجزائرية ومحرجة لفرنسا من جهة أخرى[2]

وهذا ما عبرت عنه صحيفة المجاهد لقولها[3]: " إن رئيس الجمهورية الفرنسية رجل مفتون بالعظمة واستدعى الرئيس خروتشوف إلى زيارة فرنسا ليصافحه بيده المضجة بالدماء ...دماء الحرية التي يريقها ديغول كل يوم في الجزائر بدون حساب دماء الحرية التي جعلها ماركس معبد الشعوب الذي تصلي له الجماهير البشرية، الصلاة واحدة، إننا لا نجد أي حرج في أن نذكر إبن الفلسفة الماركسية الثورية بالمقدسات التي يستهتر بها الآخرون،ولا نجد حرجا في تذكير الرجل الذي زار آسيا قبل أن يزور باريس بأن رسالته نحو شعوب آسيا وا ٍفريقيا أشرف من منافعه مع الطغاة ذلك هو الموقف السياسي السوفياتي إبان الأعوام الأولى للثورة التحريرية التردد، الغموض، عدم الوضو ح.

وقد إستغل ذلك من طرف سياسة ومنظري الإستعمار الفرنسي بغرض إعطاء الصيغة الشرعية الدولية المتعلقة بفرنسا التاريخية أو فرنسا أو ما وراء البحار وكانت الدعاية الإعلامية الفرنسية في هذا المجال قوية ومضللة.

---

[1] -Le monde, 50 octobre 1995.

[2] - المجاهد عدد 65، الصادر بتاريخ 4 أفريل 1960.

[3] - المجاهد عدد 52 الصادر بتاريخ 5 أكتوبر 1959.

فقد تركت نوعا من الغموض والملابسات أثناء زيارة غي موليه لموسكو مما إنعكس على الموقف السياسي لقادة الكرملين إتجاه الثورة الجزائرية في ذلك الوقت إلا أنه ومع ذلك فإن السوفيات قدموا مساعدات متنوعة لجبهة التحرير الوطني.[1]

وفي هذا ورد المجاهد " أن الدعم المادي والمعنوي الذي حصلت عليه الثورة كان مهما للغية حيث تم تزويد جيش التحرير الوطني بالأسلحة والذخيرة والقادرة على مواجهة محافل قوات الحلف الأطلسي المزودة بأحدث أنواع الأسلحة الفتاكة ووسائل الدمار والإبادة التي يستعملها ضد الثورة الجزائرية.

ومهما يكن فإن هذه القناعات السوفياتية ومع مرور الوقت طرأ عليها تغير فقد تطورت الأوضاع في الجزائر ذلك أن ميزان القوة العسكرية سنة **1958** كان لصالح جيش التحرير الوطني الذي أصبح متحكم بصورة شبه كاملة في مناطق شاسعة من البلاد في الوسط والشرق من البلاد، منطقة القبائل الكبرى والصغرى في الشمال القسنطيني من جيل إلى الحدود التونسية مرورا بالقل وسهل عنابة جنوبا، جبال الأوراس النمامشة شرق.

فهذه القناعة الجديدة تولدت لدى قادة الكرملين وجاءت نتيجة عنف المعارك ضد العدو وكذلك شمولية الثورة لكل أنحاء التراب الوطني الجزائري كل ذلك أحدث تطورا إيجابيا وحاسما في المحيط الدولي.

من ذلك فإن العدوان الثلاثي على مصر قد أظهر النوايا الحقيقية للقوى الإستعمارية والأمبريالية والرأس المالية الغربية الهادفة إلى توسيع مناطق نفوذها في العالم للحصول

[1] - جريدة المجاهد العدد 78، 3 أكتوبر 1960، ص 2.

إمتيازات جديدة ذات طابع إستراتيجي وا ٍقتصادي تجاري كله هذه المحاولات الإستعمارية الغربية كانت بهدف إحداث متغيرات جديدة في الوضع الدولي والمنطقة العربية خصوصا.[1]

لقد كان لها تأثير كبير على توجهات السياسة الخارجية للإتحاد السوفياتي في الوطن العربي وا ٍتجاه مخططات الدول الغربية الرأسمالية، حيث سارع قادة الكرملين بتكثيف مساعداتهم للدول العربية خاصة سوريا ومصر حيث بقدر ما كان التطور السوفياتي في فهم القضايا العربية وتطلعات شعوبها في شعوب إفريقيا متطابقا مع روح العصر والمطالب العادلة لهذه الشعوب كان أيضا موقف الولايات المتحدة الأمريكية يتطور بإستمرار لصالح التحالف القوي مع فرنسا.

وكانت اللقاءات الرسمية التي تمت بعد ذلك ضمن مستويات العلاقات العربية السوفياتية فرصة التوضيح الموقف السوفياتي من حرب التحرير الجزائرية فقد صدر في موسكو عن الرئيس جمال عبد الناصر وخروتشوف بلاغ مشترك كان له صدى عميق في الوطن العربي ذلك أنه قد سجل موقفا للإتحاد السوفياتي نحو القضية الجزائرية لم يتوقعه أحد كما يعد قفزة كبرى قام بها الإتحاد السوفياتي نحو قضيتنا في ظرف أقل من عامين تقدمت روسيا في موقفها إلى حد الإعتراف بحق الشعب الجزائرية في الإستقلال وتأييده في مطالبته بحق تقرير المصير وتستنكر روسيا رسميا وحرفيا لحرب الوحشية التي تقوم بها فرنسا ضد الشعب الجزائري البطل ولذلك يمكن إعتبارها أفرزته الثورة الجزائرية من تفاعلات مؤثرة على مستوى النظام السياسي ديغول من جديد إلى الحكم في **1 جوان 1958** بوصفه رئيسا للحكومة وفي الصيف من نفس السنة[2] وضع دستورا جديدا جرى الإستفتاء عليه يوم **28 سبتمبر** ويتميز خاصة بمضاعفة سلطات رئيس الجمهورية وفي شهر ديسمبر **1958**

[1]- معمر العايب، العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية، 1942 . 62 أطروحة دكتورا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية قسم التاريخ، جامعة بلقايد تلمسان، 2008 -2009، ص 173.

[2] - محمد عباس، الثورة الجزائرية، نصر بلا ثمن 1954-1962، دار القصبة للنشر والتوزيع، 2007 ص

إنتخب رئيسا للجمهورية الخامسة وا ٍستلم مهامه الرسمية في جانفي **1959** وقد كانت المشكلة الأولى والأساسية التي واجهته في الفترة اللاحقة هي الحرب التحريرية الجزائرية التي تعامل معها بطريقته الخاصة كون سيرة الرجل وثقافته السياسية جعلته هو الصانع والمهندس الرئيسي للسياسة الفرنسية إتجاه حرب التحرير الجزائرية.

وهكذا تأكدت تدريجيا لدى الإتحاد السوفياتي ضرورة وحتمية نهاية وجود الإستعمار الفرنسي بالجزائر ففي ندوة صحفية عقدها الرئيس خروتشوف بنيويورك خلال ترأسه وفد في الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة. صرح قائلا أن فرنسا تشن حربا إستعمارية صاحنة في الجزائر مستعملة الطائرات والمدافع والدبابات وقنابل النابا لم وغيرها من وسائل الإبادة ضد الجزائريين، الذين يكافحون منذ سنوات بكل شجاعة وبطولة من أجل حرية وطنهم وا ٍستقلاله.

لقد قتلت فرنسا مئات الآلاف من الجزائريين ودمرت وأحرقت مئات المدن والقرى وقذفت بخمس السكان في المحتشدات. إن هذه الوضعية لا يمكن أن نسمح بإستمرارها ولا يمكن أن تدوم أكثر مما دامت.

إن هذا التوجه السياسي للجبهة ودكها لمعاقل العدو والإنتقدات العلنية للإستعمار الفرنسي من القادة السوفيات إنعكس على المستوى الشعبي والمنظمات الجماهرية الروسية التي لها علاقات مع البلدان العربية وكانت مناسبة يوم الجزائر الذي نظم يوم **14 سبتمبر 1959** بالعاصمة السوفياتية موسكو فرصة سامحة للمنظمات الشبابية والنسائية. منظمة الصداقة السوفياتية العربية. التي أصدرت بيان تندد فيه بالقمع الإستعماري وجرائمه وبالممارسات المخزنة والرهيبة التي يمارسها.[1]

[1] - روسيا وفرنسا والجزائر، المجاهد، عدد 44، الصادر بتاريخ 14 جوان 1959.

وأكد البيان أن شعوب الإتحاد السوفياتي لديها قناعة بأن الثورة الجزائرية بتضحياتها وبطولاتها ستحقق هدفها في الحرية والإستقلال(1)

فالمواقف المؤيدة لحرب التحرير الجزائرية أخذت تلقي دعما أكثر من الإتحاد السوفياتي مع نهاية الخمسينات وبداية الستينات حيث بدأت معطيات جديدة على أرض الواقع منها إعتراف الجنرال ديغول نفسه بحق تقرير المصير للشعب الجزائري والشروع في بداية مفاوضات " مفاوضت إيفيان "[2]وميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لسنة **1958** الذي يعتبر حدث ومنعطفا بارزا لكفاح الشعب الجزائري وتطور القضية الجزائرية حيث إعترف الإتحاد السوفياتي بالحكومة المؤقتة الجزائرية في **3 أكتوبر 1960** بعد زيا ة الرئيس فرحات عباس إلى الإتحاد السوفياتي في **2 أكتوبر 1960**وهذا ما أكده الر ئيس السوفياتي خروتشوف قائلا إجتماعي بوفد الحكومة المؤقتة الجزائرية دليل على وجودها الحقيقي إنها أمر واقع، أن الجنرال ديغول يعد معترفا بها مادام قد تفاوض مع مبعوثيها أما لإعتراف القانوني فقد تم **19 مارس 1962** في برقية أرسلها الرئيس خروتشوف إلى رئيس الحكومة للمؤقتة يوسف بن خد ّة

إن مساعدة هذا البلد للثورة على المستوى المادي هام جدا لم يدخر جهدا في تقديم الدعم وبأشكال متعددة متمثلة في المواد الغذائية والطبية والملابس إضافة إلى السلاح الذي وصل عن طريق جمهورية مصر العربية أما على المستوى السياسي والدبلوماسي فإنها كانت تؤيد الثورة الجزائرية وكانت تتخذ مواقف لصالح القضية الجزائرية ويضيف إلى ذلك سعد دحلب بأن الرئيس كوسعتي قد أكد الإلتزام بلاده بمواصلة تقديم مساعدات للثورة الجزائرية مساندتها ودعمها لمواصلة الكفاح التحررية الذي تخوضه بكل ثبات وقوة.

---

[1] - بين روسيا والجزائر، المجاهد، عدد 51 الصادر بتاريخ 21 سبتمبر 1959.

[2] - المجاهد عدد 79، الصادر بتاريخ 10 أكتوبر 1960.

رفضت دول الكتلة الشرقية منذ البداية الإعتراف بالحكومة وفضلت دعم الثورة الجزائرية ماديا دون الإعتراف الرسمي بحكومتها إلى غاية **1960** فبعد إعتراف الإتحاد السوفياتي بالحكومة، فقد تغير موقفها من القضية الجزائرية خاصة مع ظهور بوادر حل القضية من خلال القرارات الأممية والشروع في أول مفاوضات رسمية بين وفد الحكومة المؤقتة ووفد الحكومة الفرنسية.[1]

المطلب الثاني: الصين الشعبية

تعود بداية الإتصال بين الصين الشعبية وجبهة التحرير الوطني إلى مؤتمر باندونغ في أفريل 1955، ولكن العلاقات الرسمية بينهما إنطلقت في خريف 1958، بعد إنشاء الحكومة المؤقتة مباشرة عقب الإعتراف الصيني بالحكومة المؤقتة يوم 22 سبتمبر 1958م، حيث خص شون لاي، رئيس الوزراء الصيني حينئذ صحيفة المجاهد حيث قال فيها: " أقدم بكل صدق تهاني الخالصة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي أعلنت قيامها منذ قليل، إن الشعب الصيني لمسرور بإنشاء هذه الحكومة، شأنه في ذلك شأ، الشعوب العربية وشعوب العالم المحبة للسلام، في الفترة اللاحقة، تطورت العلاقات بين الصين والجبهة بشكل مطرد إلى غاية نهاية حرب التحرير.[2]

وقد إستبشر الرئيس فرحات عباس بهذا الإعتراف لما يكتسي من مغزى جيد الوقوف أهم الشعوب الآسيوية مع الشعب الجزائرية في قضية العادلة، بدا بالشعب الصيني الذي كان تعداده يومئذ 600 مليون نسمة، وما لبثت أن وجهت دعوة رسمية إلى الحكومة المؤقتة لزيارة الصين وقد تحمست صحيفة " المجاهد " لهذه الدعوة وصافة الصين " بقوة الغد ".[3]

---

[1]- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 366.

[2]- صالح بلحاج،الثورة الجزائرية و البلدان الاشتراكية مثال الاتحاد السوفياتي و الصين الشعبية ، مجلة المصادر، العدد 15، السداسي الأول، 2007، الكرامة للطباعة والنشر، الجزائر، ص 184.

[3]- محمد عباس، المرجع السابق، ص 594.

وأولى تلك الزيارات كانت في ديسمبر 1958، حيث بعثت الحكومة المؤقتة بوفد حكومي إلى الصين وكان هذا الوفد مكونا من ثلاثة أعضاءهم، بن خدة، وزير الشؤون الإجتماعية، ومحمود الشريف، وزير التسليح، وسعد دحلب مدير الإعلام، كان بن حدة يترأس الوفد وفي الحقيقة لم تعين الحكومة رئيس على الوفد، وكان محمود الشريف من حين لآخر يحتج على هذا.[1]

هذه الزيارة يمكن أن نصفها بأنها كنت زيارة " الأوليات " إن صح التعبير، إذ تخللتها أحداث ذات أهمية رمزية كبيرة، وقعت لأول مرة في التار يخ الدبلوماسي للجبهة في مطار بيكين، كان شون لاي بنفسه حاضرا، عزف نشيد قسما لأول مرة في مطار أجنبي وكان الجيش الصيني بالتالي أول جيش أجنبي قام بعزفه وشهد بن حدة وزملاءه لأول مرة العلم الجزائرية في مطار أجنبي.[2]

ويذكر سعد دحلب أنه قد بم إستقبالهم في المطار إستقبال رسميا يخص به عادة الرؤساء فقط، حيث قام بن حدة بإستعراض فرق الجيش الشرقية التي كانت في الإستقبال وقد كان في إستقبالنا أيضا تشون لاي نفسه.وصرح لنا الرئيس " ماو " أننا أول جزائريين يراهم في حياته وقد كنا فعلا أول وفد جبهة التحرير الوطني يزور الصين.[3]

وأجرى الوفد محادثات رسمية ترأسها عن الجانب الصيني شون لاي شخصيا، توجب بيان مشترك هو الأول من نوعه منذ تأسيس الحكومة المؤقتة، وعقب توقيع البيان قال رئيس الحكومة الصينية لضيوفه، سنبرهن في الأيام القادمة في مساعدة 600 مليون صيني للشعب الجزائري.[4] بعد ذلك عقد الوفد الخارجي الجزائري إجتماعا بمقر وزارة الشؤون الخارجية مع

---

[1]- سعد دحلب، المرجع السابق، ص 85.

[2]- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 187.

[3]- سعد دحلب، المرجع السابق، ص 86.

[4]- محمود عباس، المرجع السابق، ص 594.

نائب وزير التجارة الصينية، حيث طلب تقديم المساعدة بكل الإمكانيات العسكرية والدبلوماسية والضغط على الدول الإشتراكية للإعتراف بالحكومة المؤقتة ثم إنتقل الوفد الخارجي إلى معرض الصناعات الصينية.[1]

ويذكر سعد دحلب أنه بعد الإصغاء المتمعن لبياننا وتشكراتنا على الدعم والمساعدة التي كانت تمدنا بها الصين رد علينا الرئيس " ماو " بنبرة طبيعية لم تكن تفارقه أبدا " أننا نشكركم بدورنا على إعترافكم بحكومتنا لأن العديد من الدول لم تعترف بنا.[2]

أما بخصوص إعتراف الإتحاد السوفياتي بالحكومة المؤقتة قد برر ماو الموقف السوفياتي بقوله: " الإتحاد السوفياتي يعمل في إطار الشرعية الدولية بينما نحن نعمل في الإتجاه المعاكس، ثم عن المناطق المحررة في الجزائر وأيدنا بنصائحه فيما كان علينا أن نقوم به من أعمال فيها...إلخ[3]

يقول دحلب أنها كانت رحلة متمتعة للغاية وقد إستفدنا وتعلمنا الكثير من القادة الصينين و على وجه الخصوص الوزير الأول " تشو ت لاي " ولم أشعر أبد ا من قبل أمام أي رجل بنفس المشاعر عن الود الذي كان يكنها لي هذا الأخير، ولربما فقط من طرف الرجل الذي كان لا يقابله في القمة الملك فيصل فقد كانا يبعثان في النفس الثقة إلى حد أن يعد الحديث يحس المرء، وكأنه قد بعث إلى الحياة من جديد.

كانت تلك في الفترة التي عزل فيها " ليو شاوتي " الذي كان أنذاك رئيس للجمهورية، والتي قرر فيها الرئيس " ماو " تخصص كل إهتمامه بالحزب: وبالتالي فقد كانت أمام

---

[1] - بن خدة، تقرير الزيارة إلى الصين، المصدر السابق، د.ص

[2] - دحلب سعد، المرجع السابق، ص 85.

[3] - نفسه، ص 85.

المسؤولين الصينيين مشاكل داخلية عويصة يجب حلها. ورغم هذا كان إهتمامهم بنا تما غير منقوص، ومع ذلك فقد حضينا بإهتمام الكامل والتام.[1]

وأهم ما نتجت عنه هذه الزيارة هو البيان المشترك الصيني الجزائري والذي يعد أول بلاغ مشترك توقع عليه الحكومة الجزائرية مع دولة أجنبية، وقد أكد قادة الصين من خلال موقفهم هذا أنهم يودون جعل نضال الجز ائر رمزا للكفاح التحرري في البلدان الآفرو-أسيوية.[2]

هذا وقد أعلنت حكومة الصين الشعبية عن إستعدادها لمساندة الشعب الجزائري في كفاحه ضد الإستعمار بجميع أنواع المساعدة والتأييد وقد إعتبرت الصحافة الصينية وصول الوفد الجزائري أهم حادث في ذلك اليوم، وقد إستنتجت الأوساط الغربية من حضور سفراء الإتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية لإستقبال الوفد الجزائرية رغم عدم إعتراف حكوماتهم بالحكومة الجزائرية أن ذلك يدل على الإهتمام الكبير الذي توليه موسكو لجبهة التحرير الوطني، كما إستنتجوا من حضور وزير الدفاع الصيني الذي هو أهم شخصية كانت أنذاك بالصين، أن قادة الصين يردون أن يجعلوا من الجزائر هو رمز الكفاح التحرري في البلدان الأفريقية والأسيوية.[3]

ثم توالت زيارة الوفود الجزائرية إلى الصين الشعبية، وكان ثاني هذه الزيارات هي زيارة وفد عسكري ضمن مجموعة من ضباط جيش التحرير هم الكولونيل صادق، عمر أو صديق، الرائد سلمان، الرائد عز الدين، محمد علاهم، وا إبراهيم شفعة، ترأس الوفد عمر أو صديق كاتب الدولة في الحكومة المؤقتة وكان هذه الزيارة في 30 مارس 1959.[4]

---

[1]- سعد دحلب، المرجع السابق، ص 87.

[2]- جريدة المجاهد، ع 34، المصدر السابق، (د .

[3]- جريدة المجاهد، المصدر السابق: 30-5-1960

[4]- صالح بلحاج، المصادر، ص 186.

وكان أهم حدث خلال رحلة الوفد الجزائرية هو حضورهم الاسبوع الجزائري بالصين لمناصرة الثورة الجزائرية، لقد كانت هذه المناسبة تنظم دوريا وبإستمرار من طرف الصينيين حزبا وحكومة وتتضمن معارض ومظاهرات تأييدا لكفاح الجزائر، وفي هذه المناسبة تجمع التبرعات.[1]

جاءت هذه الزيارة تلبية لدعوة رسمية بإسم الحكومة الصينية، من نائب رئيس الحكومة ووزير الدفاع، ودامت هذه الزيارة أسبوعين كاملين حيث درست فيها تجارب قادة الصين وجيشها وشعبها في الحرب الثورية التي خاضها الشعب الصيني ضد الإستعمار، وا ٍمكانية الإستفادةمن خبرات القادة الصينية وتجاربهم في تطوير الكفاح الثور ي الجزائري ضد الإستعمار الفرنسي.[2]

فمن خلال هذه الزيارة تسلم الوفد الجزائري، معدات وتجهيزات عسكرية وطبية كما كانت الصين تنظم دوريا بإستمرار هادف تظاهرات ثقافية على غرار الأسبوع الجزائري بالصين وهذا لمناصرة الثورة الجزائرية.[3]، لقد تضمن الدعم الصيني للجزائر خلال هذه الزيارة تغطية مالية وتجهيزات عسكرية مباشرة بما فيها 12 مليون دولار، سنة 1959، وحدها سلمت الصين للجزائر 2 مليون فرنك فرنسي.

ومن بين أهداف هذه الزيارة أيضا هي دراسة تجارب قادة الصين وجيشها وشعبها بصفة عامة من الحروب التحريرية وا ٍمكانية الإستفادة من خبرات القادة الصينيين.[4]

---

[1] - إسماعيل دبش،المرجع السابق: ص 149.

[2] - عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 180.

[3] - الطاهر جيلي، شيكات الدعم اللوجيسمي للثورة التحريرية (994-1962) اطروحة دكتوراه ، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة تلمسان، 2008-2009، ص292،293 .

[4] - إسماعيل دبش، المرجع السابق: ص 147.

وفي شهر سبتمبر وأكتوبر 1959 بمناسبة العيد العاشر للثور ة الصينية زار وفد مصغر أيضا قاده بن يوسف بن خدة وتوفيق المدني.[1] حيث يتحدث توفيق المدني عن مشاركته في هذه الزيارة، فيذكر أن الوفد وصل في 26 سبتمبر 1959 إلى بكين التي كانت تعج بالأفراح الشعبية للترحيب بالوفد الجزائري الذي كان في إنتظاره نائب وزير الخارجية وكانت مسيرة الوفد في بكين تيسر وفق برنامج عملي محكم، فاول يوم كان فيه زيارة معرض لأثار الفحم ثم إقامة إجتماع شعبي في دار الشعب التي تتسع ل 10 آلاف شخص تحت رئاسة ماو.[2]

وفي أفريل وماي 1960 قاد وزير الخارجية كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف وفدا حكوميا إلى بكين وموسكو[3]، وتمهيدا لهذه الزيارة إجتمع وزير الخارجية بسفير الصين في القاهرة ومن المسائل التي أثيرت بالمناسبة:

- إمكانية تسليم الدعم الصيني عبر المغرب، نظرا لحاجة الجبهة العربية الكبيرة إلى الأسلحة.
- ترحيل بكين بفتح بعثة للحكومة المؤقتة لديها متى تشاء وتمت زيارة كريم في مايو وأسفرت عن نتائج هامة تطرق إليها كريم في تقرير لمجلس الثورة يكشف عن: تعهد رسمي من بكين بمد الثورة الجزائرية بجميع الوسائل التي تعزز قدراتها النضالية.
- إبرام إتفاقية حول المساعدة المالية بالعملة الصعبة والدعم العسكري، والتقني ،وحظي الوفد الجزائري بمقابلة الزعيم الصيني ما و تسي تونغ الذي عبر عن قناعته بأن الجزائر ستحصل على إستقلالها لكنه أبدى بالمناسبة تخوفه على

---

[1] - صالح بلحاج، المصادر، ص 186.

[2] - أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج2،ط2، المؤسسة الوطنية للفنون، الجزائر، 1988، ص 397.

[3] - صالح بلحاج، المصادر، ص 186.

مستقبل جبهة التحرير لأنها تجمع بين إتجاهات متناقضة حسب قوله وكان رأيه أن استمرار الجبهة بعد الإستقلال مرهون على فتح آفاق سياسية جديدة.[1]

فقد قرر كريم بلقاسم أن يدشن زيارته كوزير للخارجية بجولة إلى الإتحاد السوفياتي والصين والفيتنام وكوريا الشمالية حيث كانت النتائج و الإستقبالات مغايرة تماما وكان إستقبال حار كالعادة من حوالي مليون صيني من أعلام وورود وتصفيق وعزف قسما وا ٍستقبال كذلك من كل الشخصيات البارزة في الصين وزير الخارجية ، و رئيس الوزراء شو لاي وقيادات الجيش وأيضا ماو الذي إستقبل كريم ورفقائه في مسقط رأسه يوم 17-05-1960 وقدم لهم مساعدة مالية تقدر بمليارين كما في عام 1959 وأسلحة ومواد غذائية قائلا لهم بأنها ستكون حسب إحتياجاتهم

استقبلهم الزعيم الصيني بمنتهى البساطة دون أي بروتوكول في جو أليف تماما وتحدث إليه بعد نزع سترته وبقي في قميصه حدثهم عن التحرير وعن المساعدة الصينية دون إثارة القضية الأيديولجية التي كانت تمزق العالم وقتئذ وهو ما جعل أعضاء الوفد الجزائري يؤكدون هذه المرة أيضا أنهم لم يقابلوا أي مقابل إيديولجي وفي كل مرة كانت الصحافة الدولية تتحدث عن حفاوة الإستقبال الصيني وتقوم بنشر صور أعضاء الوفد الجزائري كل جرائد العالم تقريبا كانت تقوم بذلك ما عدا الفرنسية [2] وكان من أبرز هذه الزيارة هو البيان المشترك الذي تم توقيعه في بكين في 19-05-1960 ولا شك أن هذا البيان الرسمي الثوري والصداقة مع الصين الشعبية كثير من القلل لدى الدوائر الإستعمارية الغربية والإمبريالية .

كما أن الحجم السكاني الكبير للصين كان له تأثير إيجابي على رفع معنويات قوى التحرر بالجزائر كما عبر عنه رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس خلال هاته الزيارة

[1] - محمد عباس،المرجع السابق، ص 598.
[2] -صالح بلحاج ،المصادر ،الجرجع السابق ،ص 187.

عندما وصف إعتراف الصين بالحكومة الجزائرية بأنه إعتراف ضخم، بالدولة تمثل ربع سكان العالم حيث وجد السيد فرحات عباس إستقبالا خاصا ومتميزا جماهريا ورسميا ضم أعلى هرم القيادة الصينية وعلى رأسها ماو ستي تونغ ، هذا الأخير الذي أكد لفرحات عباس تدعيم الصين المطلق لحرب التحرير الجزائرية وبنفس اللغة كانت كلمات تشون لاين الرجل الثاني في القيادة الصينية لدى إستقباله للوفد الجزائري بمطار بكين، قال أن الثورة الجزائرية وراءها 650 مليون صيني إلى جانب كفاحها التحرري العادي[1]

حيث وقعد الوفدان على بيان مشترك للحكومتين تمثل هذا البيان في دعم الشعوب والمقاطعات المستعمرة أو شبه المستعمرة في نظالهم من أجل الإستقلال والتحرر وتوهوا إلى ضرورة تكوين جبهة متحدة ضد الإستعمار والإمبر يالية للحفاظ على إستقلال الدول السياسي والإقتصادي، كما هنؤا الدول الإفريقية التي حصلت على إستقلالها حديثا ورحبوا بدعمهم وتقويتهم للصداقة والتضامن الذي وقعه عن الجانب الصيني الوزير الأول تشو أون لاي، وعن الجانب الجزائري كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة الجزائر ية المؤقتة، حيث تعد دعما سياسا ومعنويا قويا لحكومة الجزائر المؤقتة في نضالها من أجل تحقيق الإستقلال الوطني والحكم الذاتي.

كما أن الصين قد راعت في هذا البيان المشترك أن تتعامل مع الحكومة الجزائرية المؤقتة على أن لها كافة الصلاحيات والحقوق السياسية كحكومة لها معها علاقات دبلوماسية، على الرغم من عدم وجود تمثيل دبلوماسي جزائري للحكومة المؤقتة في العاصمة الصينية رغم إعتراف حكومة بكين بحكومة الجزائر[2]

[1]- إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 146 .

[2]- كوثر بوساحية، العلاقات الجزائرية– الصينية 1958 - 1978، مذكرة لنيل شهادة ماستر، 2017، جامعة الشيخ العربي التبسي، ص 49، 50.

أما بالنسبة للوفد الجزائري الرابع الذي زار الصين في عام 1960، كان برئاسة رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس بدعوة من الوزير الأول الصيني شوان لاي في الفترة من 29 سبتمبر إلى 06 أكتوبر 1960، حيث زار رئيس الحكومة المؤقتة الصين لحضور إحتفالات الذكرى الحادية عشر لقيام جمهورية الصين الشعبية في أكتوبر 1960 وكان في إستقباله وفد برئاسة شوان لاي شخصيا و قد صرح بالمناسبة رئيس الحكومة فرحات عباس قائلا: أن الشعب الجزائري سعيد أن تكون الصين من بين أصدقائه الأقوياء.[1]

وكانت زيارة فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة لتوطيد علاقات التضامن الأفرو آسيوي وأكدوا على إستمرار نضالهم المشترك ضد الإستعمار والإمبريالية وقد تعلن الطرفان دعمهما القوي للشعب الكونغولي، والشعب الكوبي، وكذلك الدول الأخرى التي تتضامن من أجل حماية إستقلالها الوطني كما أن الطرفين قد آدانوا دعم دول حلف الناتو خاصة الو. م.أ على دعمهم للحكومة الفرنسية[2] .

وعاد الرئيس الجزائري متفائلا كما تشير إلى ذلك تصريحاته أن مساعدة الصين ستغير ظروف كفاحنا ولم يتردد في إستخلاص نتائج دعم الكتلة الشرقية عموما، على صعيد العلاقات الدولية بقوله: (لا مجال للحياد بين معسكر يساعدنا و الاخر يحاربنا)مضيفا في نفس السياق ان تدويل القضية الجزائرية اصبح امراواقعا و الجدير بالذكر في هذا الصدد، أن الرئيس ديغول حاول مقايضة تخلي بكين عن دعم الثورة الجزائرية بالإعتراف بالحكومة الصينية لكن الثائر الكبير ماو ورفقائه لم يولوا كثير الإهتمام لهذا العرض[3].

[1] - محمد عباس، المرجع السابق، ص 599.

[2] - كوثر وساحية، المرجع السابق، ص 49.

المطلب الثالث: الفيتنام

تميزت المقاربة الفيتنامية للثورة الجزائرية بالكفاح المسلح المشترك ضد إستعمار مشترك وبالتأثير المتبادل لتدعيم إرادة الشعبين في الإستقلال والتحرر، حيث خضعت الفتنام لمدة حوالي 100 سنة للإستعمار الفرنسي (1858-1954)[1]

ولم ينتهي هذا الإستعمار إلا بثورة شعبية مسلحة توجت بمعركة ديان بيان فو التاريخية سنة 1954، التي حقق فيها الشعب الفيتنامي إنتصارا عظيما على فرنسا ليتشكل هذا الإنتصار عاملا هاما وحافزا لتشجيع تفجير الثورة الجزائرية مما جعل العلاقة الفيتنامية بالثورة الجزائرية تكون أكثر قوة هو إستمرار الحرب الفيتنامية ضد القوى الإستعمارية الجديدة التي حلت محل فرنسا، والمتمثلة في ا لولايات المتحدة الأمريكية، فوجه التقارب هنا أن كل من الشعبين الجزائري والفيتنامي خاض مواجهة ضارية ضد القوى الكبرى وترسانتها القوية أو ما يعرف بالحلف الأطلسي، كل هذا كان عاملا حاسما في دفع العلاقة الجزائرية الفيتنامية نحو تضامن متميز.[2]

وتعتبر الفيتنام من الدول الأولى التي إعترفت بالحكومة المؤقتة وكان ذلك بتاريخ

26 سبتمبر 1958 حيث وجه الرئيس قان دونغ رسالة إلى الرئيس فرحات عباس جاء فيها: " لي الشرف بأن أشعركم أن حكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية قد قررت الإعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بصفها الحكومة الوحيدة القانونية والممثلة الشرعية لشعب الجزائر.[3]

---

[1] - إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 155.

[2] - المرجع نفسه، ص 156.

[3] - مصطفى طلاس، بسام العسلي، المرجع السابق، ص 374.

وكان التأييد الفيتنامي للثورة الجزائرية على المستوى الجماهيري متمثلا في مظاهرات وتجمعات التأييد والتبرعات، وا ٍصدا ر لوائح تؤكد على وجوب إستقلال الجزائر، ومن ذلك ما نجده في هانوي سنة 1958، حيث نظم تجمع جماهيري، ضم أربعين ألف شخص، صادقوا على لائحة يطالبون فيها بأن تعترف فرنسا حالا بإستقلال الجزائر التام وأن تضع حدا للحرب بواسطة المفاوضات.

ويتضح ذلك أن فيتنام الديمقراطية قد إعترفت بشكل قانوني بالحكومة المؤقتة الجزائرية وشرعية ممارستها الدبلوماسية على المستوى الدولي إبتداءا من **26 سبتمبر 1958** وتجسد هذا الإعتراف في الواقع بزيادة الدعم المادي والوقوف إلى جانب القضية الجزائرية في دورات الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية، والرد على الحملات الدعائية لأجهزة الإعلام الغربي. وتذكر المجاهد في هذا الإطار، أن الجنرال جياب رد عن سؤال كثيرا ما وجهت الإنتقادات إلى جبهة التحرير الوطني لأنها تتمسك بإستقلال الجزائر الكامل، فما هو رأيكم في ذلك؟[1]

وكانت الزيارة التي قام بها وفد الحكومة المؤقتة لآسيا في **13 ديسمبر 1958** برئاسة بن يوسف بن خدة ، مناسبة لتوضيح وتوطيد قواعد التعامل في العلاقات الجزائرية الفيتنامية وكان هذا الوفد الجزائري الذي قام بزيارة الفيتنام الديمقراطية يتكون من بن يوسف بن خدة ومحمود الشريف،وا ٍستقبل إستقبالا خاصا من طرف القائد الفيتنامي هوشي منه، حيث كان موقف هذا الأخير من القضية الجزائرية هو التأييد المطلق للجزائر المكافحة من أجل حديثها وا ٍستقلالها.[2] وقبل مغادرة الوفد الجزائرية جمهورية الفيتنام وعودته إلى الصين لإستئناف محادثاته، أمضى بلاغا مشتركا مع حكومة هوشي منه، جاء فيه: " إن الفيتنام

[1] - أحمد بن فليس، السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية(1958 – 1962)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإنسانية، فرع العلاقات الدولي، جامعة الجزائر، 1985، ص 268، 269.

[2] - أحمد بن فليس، المرجع السابق، ص 270.

والجزائر، تعرض للإضطهاد الإستعماري وهما الآن ضمن العائلة الإفريقية الأسيوية الكبيرة التي تكافح ضد الإستعمار، وأن البلدين يتفقان على أن الإستقلال ليس حقا شرعيا للشعب الجزائري فقط، ولكنه أيضا يكتسي صبغة هامة فينظر العالم أجمع وخصوصا فينظر إفريقيا وآسيا، وان حكومة الجمهورية الديمقراطية للفيتنام تؤكد عزمها الصارم على إعانة الشعب الجزائري في كفاحه التحرري[1] ويذهب بن خدة في هذا الإتجاه حيث يؤكد على أهمية تلك الزيارة للفيتنام هذا البلد المكافح ضد الإستعمار والإمبريالية والهيمنة الأجنبية الذي أبدى قادته من خلال المقابلات التي أجريت معهم تفهما واضحا للقضية الجزائرية، ومن ثم كانت إعانتهم للثورة الجزائرية.[2]

ثاني زيارة أو محطة إلى الفيتنام ،كانت في **6 ماي 1960** تمثل وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في السيد كريم بلقاسم تلبية لدعوة الرئيس الفيتنامي هوشي منه، حيث لقي الوفد الجزائري إستقبالا بهيجا شارك فيه جميع الشعب الفيتنامي تعبير ا عن تضامنه مع الشعب الجزائري المكافح ضد الإستعمار وخلال هذه الزيارة أجرى الوفد الجزائري محادثات مع وفد الحكومة الفيتنامية بحثا فيها الطرفان قضايا الساعة في العالم، وقضايا المصالح المشتركة للبلدين[3]

كما أجرى الوفد الجزائري مع وفد الحكومة الفيتنامية محادثات جرت في جو ودي أخوي ، وكانت المحادثات تتعلق بالقضايا العالمية الهامة والقضايا التي تهم البلدين، وشارك في المحادثات من الجانب الجزائري السادة عبد الحفيظ بوصوف، وأحمد فرنسيس، وشارك من الجانب الفيتنامي السادة فانكي تواي نائب رئيس الحكومة، وهوانغ مين جيام وزير الثقافة

---

[1] - عبد القادر كربيلتدويل القضية الجزائرية وا إنعكساتها على المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1955، 1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2009، 2010، ص 86.

[2] - أحمد بن فليس، المرجع السابق، ص 270.

[3] - عبد القادر كرليل، المرجع السابق، ص 91.

والجنرال تسي تسان. رئيس القسم السياسي في الجيش الشعبي الفيتنامي، وقد عبر الوفد الفيتنامي عن إبتهاجه بالنجاح العظيم الذي حققه الشعب الجزائري بمقاومته البطولية، ويشتهر الشعب الفيتنامي بالجرائم الفظيعة التي يرتكبها الجيش الفرنسي.[1]

كما توضح جريدة المجاهد أن الشعب والحكومة الفيتنامية مستمرون في مساندة النظال البطولي الذي يقوم به الشعب الجزائري إلى النصر الأخير، وا ٍن الوفد الجزائري يعبر عن إرتياحه للنجاح العظيم الذي حققه الشعب الفيتنامي في بناء دولته، ويؤيد مطامح الشعب الفيتنامي في وحدته الوطنية حسب إتفاقيات جنيف على أساس السلم والديمقراطية وبدون تدخل من جانب الدول الإستعمارية، وا ٍن الوفدين الجزائري والفيتنامي يسجلان، بإرتياح مدى الصداقة التي تربط بين شعبيهما وتتعزز منذ سنوات ماضية، ويقرر الوفدان إتخاذ جميع التدابير لتعزيز هذه الصداقة لصالح الشعبين، ولصلح تضامن شعوب آسيا وا ٍفريقيا المناضلة ضد الإستعمار ومن أجل الإستقلال الوطني والسلم العالمي.[2]

[1] - الجزائر تمتن علاقات التضامن من الثوري مع الصين الشعبية، المجاهد،ص 09.

[2] - المجاهد: المصدر السابق، ص 09.

المبحث الثاني: في بعض دول أوروبا الشرقية

المطلب الأول: يوغسلافيا:

يتميز الموقف اليوغسلافي كثيرا عن بقية البلدان الإشتراكية الأخرى إتجاه الكفاح التحريري الذي تخوضه الجزائر ضد الإستعمار الفرنسي ،تحت قيادة جبهة وجيش التحرير الوطني، فيوغسلافيا المنطوية ضمن المنظومة الإشتراكية إلا أن النظام السياسي لهذا البلد تتحكم فيه خصوصيات نموذجية ناتجة عن تطبيق نظام التسيير الذاتي.[1]

وا ٍتبعت يوغسلافيا مواقف واضحة إتجاه الثورة الجزائرية تجلت في الدعم المستمر ماديا ودبلوماسيا وسياسيا وا ٍعلاميا لنصرة كفاح الشعب الجزائري وكانت المساعدات اليوغسلافية ذات أهمية، وفي هذا الشأن ليؤكد أحمد يزيد أن الثورة الجزائرية قد إختارت حلفاءها الطبيعيين الذين ساندوها بدون شرط أثناء مؤتمر باندونغ سنة 1955: يوغسلافيا وأندونسيا ومصر.[2]

إن يوغسلافيا كانت البلد الأوربي الذي ساعدنا ودعمنا سياسيا وماديا، ويؤكد فرحات عباس بشأن مواقف هذه الدول ومساندتها للكفاح البطولي ،الذي تخوضه جبهة وجيش التحرير الوطني الجزائري " بأن يوغسلافيا كانت تحتل مكانة خاصة ومميزة وهي أسبق الشعوب والحكومات إلى تأييد كفاحنا، إنطلاقا من تجربتها الثورية التحريرية وحرب العصابات التي خاضتها ضد ا لغزو الإستعماري وكانت المساعدات المادية المقدمة لثورتنا معتبرة وكذا الدعم اللوجستيكي من أسلحة وذخيرة وألبسة وغيرها.[3]

---

[1] - فتحي الدين، عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط2، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990، ص 323.

[2] - نفسه، ص 224.

[3] - جريدة المجاهد، عدد 101، الصادر بتاريخ 31 جويلية 1961.

أما الأخضر الإبراهيمي فيرى بخصوص مواقف هذه الدول الثلاثة ومساندتها للثورة الجزائرية بأنها كانت السند والمؤيد الحقيقي للكفاح التحريري الجزائري المدعمة بعتاد قوي في الميدان العسكر لجيش التحرير الوطني لمواجهة القوة الإستعمارية الفرنسية التي تلقي دعما لوجستيكيا قويا من منظمة حلف شمال الأطلسي. كما أن هذه الدول كانت أسبق الدول لتشكيل لجان شعبية لنصرة القضية الجزائرية، وا ٍبراز بطولات جيش التحرير الوطني وا ٍنتصاره عبر وسائل الإعلام.[1]

تعتبر يوغسلافيا من بين البلدان التي إتخذت مواقف متشددة من الإستعمار الفرنسي بعيدة عن توظيف لعبة المصلح السياسية والإستراتيجية مع فرنسا وسخرت ما لديها من إمكانيات ونفوذ من أجل مساندة القضية الجزائرية بما في ذلك نشاطاتها وعلاقاتها الخارجية ومواقف يوغسلافيا إتجاه القضية الجزائرية واضحة وداعمة للثورة الجزائرية ومنددة للقمع الإستعماري المسلط على الشعب الجزائري، ففي إحدى خطابات الرئيس اليوغسلافي **جوزيف تيتو**[2] يتضح لنا ذلك بكل وضوح حيث قال " إن وجوه الفرنسيين أصبحت تحمل قاذورات يصعب جدا تنظيفها "[3] وتلقت الجزائر دعما ثابتا من يوغسلافيا وقام الصليب الأحمر اليوغسلافي بتقديم مواد غذائية لمصلحة اللاجئين الجزائريين وأدوية وعناية صحية للجرحى من جيش التحرير الوطني ومستشفيات ومراكز طبية، وفي مجال الدعاية قامت يوغسلافيا بعدة أعمال لصالح الثورة الجزائرية كطبع مجموعة المجاهد في ثلاثة أجزاء.[4]

---

[1] - المجاهد عدد 78، 3 أكتوبر 1960، ص 2.

[2] - بطل قومي وثوري ورجل دولة يوغسلافي، انضم للحزب الشيوعي اليوغسلافي سنة 1920 ثم أصبح عضو في اللجنة المركزية، للحزب الشيوعي إنتخب رئيسا للجمهورية عام 1953.

[3] - الطاهر جبلي، شبكات الدعم اللوجيستي للثورة التحريرية، 1954-1962، مذكرة دكتوراه قسم التاريخ، كلية العلوم والآداب، تلمسان، 2008، 2009، ص 290.

[4] - نفسه، ص 290.

كما أنتجت مصلحة السينما اليوغسلافية العديد من الأفلام الوثائقية التي تعمل على التعريف بالقضية الجزائرية.

وتبرز شرعية النظام التحرري في الجزائر، وقامت بتكوين وتدريب العديد من المصورين والسنمائيين إضافة إلى تموين جبهة التحرير الوطني بالسلاح إلا أن بعض البواخر اليوغسلافية تعرض لها الفرنسيين السبب الذي أدى بهذه البواخر إلى عدم الوصول إلى حيث كانت يجب أن تصل مثل السفينة سلوفينيا، التي كانت تنقل شحنة سلاح من أوروبا إلى مراكز إنزال الإمدادات في الريف المغربي لن البحرية الفرنسية إعترضتها وتمت قيادتها إلى مرفأ وهران[1] وكان وراء وقوف يوغسلافيا بجانب الثورة الجزائرية العديد من العوامل أهمها:

أن يوغسلافيا كان مثل الجزائر الإستعمار المباشر وهيمنة الدول الأوربية الكبرى وقاوم الشعب اليوغسلافي الوجود الإستعماري في أرضه حتى حقق الإنتصار في **15 ماي 1945** وهناك تشابه كبير لين المقاومتين في الجزائر ويوغسلافيا حيث تبنت يوغسلافيا العمل المسلح والمقاومة الشعبية ضد الإبادة الجماعية التي مورست ضد الشعب اليوغسلافي من طرف جيش دول المحور، إضافة لشعبية الثورتين حيث كان جيش المقاومة اليوغسلافي يسمى جيش التحرير اليوغسلافي[2]بقيادة منظمة تسمى جبهة التحرير الشعبية اليوغسلافية وهناك مجلس التحرير الشعبي المنبثق عن اللجنة التنفيذية وهذه المظاهر تعتبر مشابهة مع سير تنظيم الثورة الجزائرية ومنذ إندلاع الثورة الجزائرية ودعت الدول المستقلة الإفريقية والآسيوية للتكتل لمو اجهة لعبة الصراعات في تلك الفترة المعروفة بالحرب الباردة بين القوى الكبرى في العالم[3]

---

[1] - إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 184.

[2] - نفسه، ص 184.

[3] - مريم الصغير، المرجع السابق، ص 382.

كما تعد يوغسلافيا ضحية توازن المصالح الإستراتيجية بين القوى الكبرى في العالم .
كما تعد يوغسلافيا ضحية توازن (المصالح الإستراتيجية) الإستراتيجي والسياسي بين فرنسا والإتحاد السوفياتي.

كانت يوغسلافيا ضحية اللعبة الدولية بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية لكنها إختارت عدم الإنحياز لأي من الكتلتين، والدعم الذي قدمته يوغسلافيا مبدئيا للقضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة سنة **1958**، ليس إلا تلبية للموقف الذي إتخذته يوغسلافيا بمجرد أن أحيلت القضية أمام هذه المنظمة العالمية. وهذه بعض المواقف التي تثبت الدعم اليوغسلافي اللجزائر، ففي المؤتمر السابع للحزب الشيوعي كان الوفد الجزائرية حاضر عن جبهة التحرير الوطني، ولقي ترحيب حارا من طرف المؤتمرين والرأي العام اليوغسلافي وا ٍستغل الوفد الجزائري فرصة هذا الإجتماع لإلقاء كلمة عن الثورة وأهداف الكفاح المسلح في الجزائر.

كما نشرت كل الصحف خطاب السيد يوسف بن خدّة وشرحت المقصود من ثورة التحرير الجزائرية التي تهدف إلى إنشاء نظام ديمقراطي وتحقيق التقدم الإقتصادي والإجتماعي وأظهر الشعب اليوغسلافي تعليقه على نجاح الثورة الجزائرية من خلال التقرير الذي قرأه الماريشال تيتو والذي أكد فيه كل محاولة لإيقاف تيار التحرر عند الشعوب المضطهدة لابد أن تؤدي إلى إستخدام الوسائل المسلحة من طرف الشعوب الخاضعة للإستعمار.[1]

تتمتع أيضا بسمعة كبيرة في شمال إفريقيا لأن دعمها الكامل والواضح رافق إستقلال كل من تونس وليبيا والمغرب كدول تتمتع بالسيادة.

[1] - فتحي سعيدي، شهادة صحافي يوغسلافي عن حرب الجزائر، موفم للنشر، ص 313.

المطلب الثاني: تشيكوسلوفاكيا

تعتبر تشيكوسلوفاكيا من بين الدول الأولية التي إعترفت بالحكومة المؤقتة الجزائرية وكان ذلك في **25 مارس 1961**.[1]

وذلك عندما وضلت برقية من رئيس تشكوسلوفاكيا إلى الرئيس فرحات عباس، يعبر له فيها عن تأييد الشعب التشيكوسلوفاكي الذي يتابع كل صغيرة وكبيرة من كفاح الشعب الجزائرية من أجل الإستقلال والتحرر وهو مؤمن كل الإيمان بأن النصر سيكون حليف القضية الجزائرية ما دامت قضية عادلة.

إضافة إلى هذا الدعم المعنوي حضي الشعب الجزائري بدعم مادي تمثل في 301، من الملابس والأحذية والأدوية[2] هذا ما دعمت تشيكوسلوفاكيا القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة حيث صوتت لصالح القضية الجزائرية، مؤكدة أن واجب الأمم المتحد منح تأييدها الكامل للشعوب التي تقاوم السيطرة الإستعمارية، كما أنه في الذكرى السادسة للثورة الجزائرية إنعقد في تشيكوسلوفاكيا إجتماع كبير نظمه طلبة ألقيت فيه عدة خطابات، ثم صادق الحاضرون على لائحة تساند الشعب الجزائري في كفاحه من أدل الإستقلال، وجهود الحكومة الجزائرية من أجل تنظيم إستفتاء تحت رقابة الأمم المتحدة، كما وجهت سكرتارية النقابات العمالية إلى العمال الجزائريين برقية تضامن تدين الحرب الإستعمارية، التي تحول بين الشعب الجزائري وحقه في تقرير المصير[3] هذا بالإضافة إلى دعمها ماديا الذي تمثل في السلاح أي صفقة السلاح التي تمت عن طريق مصر حيث يقول وكيل وزارة الخارجية التشيكية بأن تعامل تشيكوسلوفاكيا ومصر ليس أمر جديدا عليهم وا ٍستدراك قائلا أنهم على

---

[1]- إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 254.

[2]- مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2009، ص 391.

[3]- يوطهير يويكو، مواقف المعسكرين الشرقي والغربي من الثورة الجزائرية (1954-1962)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المعاصر، جامعة بسكرة، 2016-2017، ص 57.

علم تام بأن الصفقة المراد إبرامها معهم سوف تتجه إلى الجزائر، ورغم حرصهم على عدم التورط في أية مشاكل مع السلطات الفرنسية إلا أنهم قرت إتمام الصفقة مع الإلتزام بشرط واحد هو ألا يتم الشحن بواسطتهم إلى الجزائر وا ٍنما يتم أولا إلى ميناء مصري ومن ثم يكون للقاهرة الحق في التصرف كما تشاء.[1] هذا وقد أبدت الجمهورية التشيكوسلوفاكية عن رغبتها في إقامة علاقات رسمية مع الجمهورية الجزائرية في الحاضر والمستقبل. لا يعني شيئا آخر عند الإعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة، وأكد وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا السيد " دالاك داويد " هذا الإعتراف قائلا: جرى مؤخرا توقيع بروتوكول بين جمهورية تشيكوسلوفاكيا الإشتراكية والجمهورية الجزائرية، الأمر الذي ينطوي على إعتراف واقعي من جانب جمهورية تشيكوسلوفاكيا الإشتراكية فالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[2]

هذا وقد إستقبلت تشيكوسلوفاكيا أكثر من مرة بعثات رسمية تمثل الحكومة المؤقتة الجزائرية، كما أنها قد إتخذت موقف أكثر تقدما من خلال البروتوكول الجزائرية التشيكي الذي تم التوقيع عليه في بلاغ في **25 مارس 1961** حيث ورد فيه " بأن حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة وحكومة الجمهورية التشيكوسلوفاكية الإشتراكية رغبة منهما في إيجاد ظروف ملائمة لتنمية العلاقات الإقتصادية بين الجمهورية الجزائرية وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الإشتراكية على أساس المساواة والمنافع المتبادلة.[3]

---

[1]- فتحي الديب، المرجع السابق، ص 323.

[2]- محمد بجاوي، المرجع السابق، ص 236، 237.

[3]- الشاذلي زقادة،الحرب الباردة وا ٍنعاكساتها على الثورة التحريرية الجزائرية 1962، 1954، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2001، 2002، ص 120.

المطلب الثالث: المجر

تعد دول المجر إحدى دول المعسكر الإشتراكي التي لعبت دورا هاما لتقديم المساعدات الإنسانية للاجئين الجزائريين وجمع تبرعات المالية لصالح الثورة الجزائرية، وساهمت في تعريف بجرائم الإستعمار الفرنسي وتفاعل الرأي العام المجري تفاعلا كبيرا مع مجريات أحداث الثورة وسار إرتباطه بالثورة الجزائرية إرتباطا عضويا مناصرا لها[1].

فقدمت المجر للثورة الجزائرية 641 صندوق من المواد الغذائية، 184 كيس أرز، 2721 كلغ من الأغذية والأحذية والملابس، وقام الشعب المجري بحملة واسعة من التبرعات لصالح اللاجئين والعمال الجزائريين، وكانت الصحف المجرية قد مهدت للحملة بنشر تفاصيل إضافية عن ظروف الحياة التي يعيشونها اللاجئون الجزائريون، كما نشرت المجلات تفاصيل إضافية عن ظروف الحياة القاصية التي يعيشونها اللاجئون الجزائريون[2].

ونظمت هذه الحملة تحت رعاية الصليب الأحمر المجري وساهم فيها الشعب المجري خصوصا لعمال المجريين وأكد الطلبة الجزائريين في المجر أن الشبان والنساء والشيوخ لمجريين وكانوا يبكون تأثرا بكلام الخطباء عن الثورة الجزائرية والذين كانوا يشرحون لهم الوضعية الخاصة التي يعيشها الجزائريون مدافعون عن أرض الوطن[3].

وتناولت كلمة النائبة البرلمانية المجرية في إحدى الإجتماعات الشعبية التعريف بالثورة الجزائرية وشرحت للحاضرين الأطوار التي مر بها الكفاح الشعب الجزائري منذ

[1] - الطاهر جبلي، مرجع سابق، ص 289.
[2] - الطاهر جبلي، المرجع نفسه، ص 289.
[3] - الطاهر جبلي، مرجع سابق، ص 289.

الإحتلال الفرنسي إلى غاية أول نوفمبر 1954 وحققت هذه الحملة نجاحا كثيرا لصالح القضية الجزائرية[1].

وفي نفس الإطار نظمت دولة المجر أيام وأسابيع تضامنية مع الشعب الجزائري وأدى الصحفيين المجريين دورا بارزا في التعريف بالقضية الجزائرية داخل المجر من خلال التحريات والتحقيقات التي قام بها دون أن ننسى الدور الذي لعبته الحركة الأدبية المجرية التي كانت لها مواقف مساندة للثورة الجزائرية[2]

ونذكر على سبيل المثال أحد الشخصيات الأدبية المجرية التي كانت لها مواقف مساندة للكفاح الجزائري الشاعر المجري (Gezo Kepes) كما تم إستقبال فريق جبهة التحرير الوطني في المجر بعد أن قدمت له دعوى من المجلس الوطني للنقابات المجرية وحقق خلالها نتائج إجابية ودعاية قوية لصالح الثورة الجزائرية[3].

نستخلص مما سبق أن معظم مواقف المعسكر الشرقي كانت مساندة للقضية الجزائرية كونها حركة تحررية لكن الإتحاد السوفياتي عرف تذبذب كبير في مواقفه من القضية الجزائرية لحرصه على الجمع بين الرغبة في مراعاة فرنسا والرغبة في دعم جبهة التحرير الوطني والتي طغت في المصالح والحسابات السياسية على مبادئه الإيدولوجية المدعمة لحركات التحرر[4].

1 - جريدة المجاهد، العدد 42، 18 ماي 1959، ص 02.
2 - جريدة المجاهد، العدد 42، 18 ماي 1959، ص 02.
3 - الطاهر جبلي، المرجع نفسه، ص 289.
4 - جريدة المجاهد (العدد 100، 17 جويلية 1961)، ص 08.

كان إنشاء الحكومة المؤقتة ضروريا نظرا لتطوير المسألة الجزائرية على المستوى الدولي وما تحظى به من تأييد في المحافل الدولية، وقد تحول تأييد الدول العربية و الأفرواسياوية إلى الاعتراف بها و إقامة علاقات دبلوماسية معها،و هذا الاعتراف هو بمثابة نصر دبلوماسي للثورة الجزائرية حيث قامت بالضغط على فرنسا لإجراء مباحثات حول ظروف و ضمانات تطبيق حق تقرير المصير و أمام النشاط الدبلوماسي الناجح و ضربات الثورة المسلحة لم يكم أمام فرنسا سوى الخضوع للتفاوض.

خاتمة

خاتمــة:

من خلال ما سبق توصلنا إلى مجموعة من الإستنتاجات أهمها:

- قضية دعم الثورة الجزائرية، فرضت نفسها كحتمية لا يمكن تجاهلها على الساحة العالمية.
- لقيت الثورة الجزائرية الدعم والمساندة من طرف دول المعسكر الشرقي خاصة (الصين والإتحاد السوفياتي) اللذان لم يبخلا عنها بشئ سواء من دعم مادي، إعلامي.
- إعتبرت فرنسا الدعم الدولي للثورة الجزائرية مماس بممتلكاتها وا ٍختراق لشؤونها الداخلية الأمر الذي دفعها إلى القيام بجرائمها كإقامة المناطق المحر مة وتسليط أبشع أنواع التعذيب على الشعب الجزائري من أجل علزله عن الثورة وعن العالم الخارجي.
- ا ِستطاعت الجبهة من خلال تحركاتها الحثيثة سواء على مستوى البلدان أو الزيارات كسر الحصار الفرنسي وأن تقضي على فكرة الجزائر ملك لفرنسا.
- يعتبر تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أهم عمل دبلوماسي قامت به جبهة التحرير الوطني والتي عملت من خلال هذا التأسيس على تطوير التمثيل الدولي للثورة وا ٍقناع الرأي العام بوجود طرق قادر على التفاوض مع فرنسا.
- ا ِستطاعت الحكومة المؤقتة من خلال نشاطها الدبلوماسي الخارجيا ِتجاه الدول الأفرو آسيوية كسب وزيادة الدعم الدولي للثورة من خلالا ِستمراريته.
- إن هذه الحكومة لم تتأسس على منوال الحكومات الأخرى في (ذات طبيعة مزدوجة) لعبت دور كبير في إدارة شؤون أرضها والتعريف بالقضية الجزائرية وتمثيل الجزائر في الخارج.

- تمكنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من تحقيق مكتسبات هامة حيث إستطاعت من خلال نشاطها الدبلوماسي من كسب أصدقاء جدد إلى جانب القضية الجزائرية وتفعيل الصحة الدولية لصالح هذه القضية.
- إن تدويل القضية الجزائرية حقق دعما لجبهة التحرير الوطني، وأن العمل الخارجي عزز العمل الداخلي والتأثير الدولي الذي أحدثته الثورة وفاعلية دبلوماسيتها و نجاحها هو نتيجة لنضالها المتكامل داخليا و خارجيا
- رغم ما حققته الحكومة المؤقتة من انتصارات في المحافل الدولية وكسبها لتأييد أكبر الدول الغربية والعربية وحصول ممثليها على مساعدات مختلفة من عدة دول وشخصيات عالمية مميزة، ورغم مواجهتها لسياسة الاستعمارية الديغولية إلا أن هذا لا يمنعننا من ذكر بعض الهفوات التي وقعت فيها وبعض النقائص التي عانت منها، وأن لا نغفل أو ننسى تلك المؤامرات التي حيكت ضدها سواء من الداخل أو الخارج، إلا أنها تمكنت من التخلص منها واجتياز عقباتها رغم ما أحدثته من فتن وما سببته من حدوث انشقاقات داخلها.
- استطاعت الحكومة المؤقتة من خلال نشاطها السياسي الخارجي اتجاه الدول العربية والأفر آسيوية استمرار وزيادة الدعم الدولي للثورة.
- إتبعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سياسة دولية إختلفت بإختلاف موقع الدول ومواقفها من الثورة الجزائرية، حيث نجد أنها ركزت على حلفائها الطبعيين مثل دول المشرق والدول الأفرو آسيوية دون أن تهمل دول الغربية والشرقية وذلك من أجل عزل فرنسا وا بعادها عن حلفائها والدعم الذي تتلقاه منهم.
- ساعدت سياسة هذه الحكومة في تدويل القضية الجزائرية و بفضل ممثليها تمكنت من كسب دعم الدول الاشتراكية دون ان تتخلى عن مبدأها و هو الحياد و عدم

الدخول في الصراع الايديولوجي بين الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفياتي و الكتلة الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الامر يكية.

- يعتبر تأسيس الحكومة المؤقتة أهم عمل ديبلوماسي قامت به جبهة التحرير الوطني و التي عملت من خلال هذا التأسيس على تطوير التمثيل الدولي للثورة اوٍقناع الرأي العام بو جود طرق قادرة على التفاوض مع فرنسا.

الملاحق

الملحق رقم (01)

أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ الأولى

بعد مؤتمر الصومام في شهر أوت 1956 ، تشكلت لجنة التنسيق و التنفيذ الأولى لجبهة التحرير الوطني الجزائري ، و هي تتكون من القادة الاتية أسماؤهم:

1-عبان رمضان.....مكلف بالتنسيق بين الولايات و بين الداخل و الخارج

2-بن يوسف بن خدة.....مكلف بالاعلام و الاتصال بالمنظمات

3-العربي بن مهيدي.....مكلف بالعمل الفدائي داخل المدن

4-سعد دحلب.....مسؤول عن صحيفة"المجاهد" و الدعاية

5-بالقاسم كريم.....مكلف بالعمل العسكري

المصدر: صالح فركوس تاريخ الجزائر، ما قبل التاريخ إلى غاية الإستقلال، دار العلوم، الجزائر، 2005، ص 511.

الملحق رقم (02)

أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية

بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة بالقاهرة في شهر أوت من عام 1957 ،

تشكلت لجنة تنسيق و تنفيذ ثانية لجبهة التحرير الوطني الجزائري تتكون من 9

أعضاء هم :

1-عبان رمضان

2-عباس فرحات

3-لخضر بن طوبال

4-عبد الحفيظ بوصوف

5-محمود شريف

6-محمد الأمين دباغين

7-كريم بلقاسم

8-عبد الحميد مهري

9-عمر أوعمران .

المصدر: نفسه ، ص 511

الملحق رقم (03)

لجنة التنسيق و التنفيذ الثالثة

في شهر أفريل من عام 1958 تشكلت لجنة تنسيق و تنفيذ ثالثة و هي تتكون من :

1-كريم بلقاسم ، مسؤول عن جيش التحرير الوطني الجزائري

2-عبد الحفيظ بوصوف ، مسؤول عن الاتصالات و الاستخبارات

3-لخضر بن طوبال ، مسؤول عن جبهة التحرير الوطني الجزائري

4-عمر أوعمران ، مسؤول عن التسليح

5-محمود الشريف ، مسؤول عن المالية

6-فرحات عباس ، مسؤول عن الاعلام

7-محمد الأمين دباغين ، مسؤول عن العلاقات الخارجية

8-عبد الحميد مهري ، مسؤول عن الشؤون الاجتماعية

المصدر: نفسه ، ص 512 .

الملحق رقم (04)

أعضاء الحكومة المؤقتة الأولى للجمهورية الجزائرية

في يوم 19 سبتمبر 1958 قررت لجنة التنسيق و التنفيذ لجبهة التحرير الوطني الجزائري تشكيل أول حكومة جزائرية مؤقتة في القاهرة ،

و تتكون هذه الحكومة من:

1-رئيس مجلس الحكومة.....فرحات عباس

2-نائب رئيس الحكومة و وزير القوات المسلحة.....كريم بلقاسم

3-نائب رئيس الحكومة (في السجن).....أحمد بن بلة

4-وزراء الدولة (المسجونين في فرنسا).....حسين ايت أحمد

بيطاط رابح

محمد بوضياف

محمد خيضر

5-وزير الشؤون الخارجية.....محمد الأمين دباغين

6-وزير التسليح و التموين.....محمود الشريف

7-وزير الداخلية.....لخضر بن طوبال

8-وزير الاتصالات و الاستخبارات.....عبد الحفيظ بوصوف

9-وزير شؤون شمال افريقيا.....عبد الحميد مهري

10-وزير الشؤون الاقتصادية و المالية.....أحمد فرنسيس

11-وزير الاعلام.....محمد يزيد

12-وزير الشؤون الاجتماعية.....بن يوسف بن خدة

13-وزيرالشؤون الثقافية.....أحمد توفيق المدني

14-كتّاب الدولة (المحاربون في الجبال).....الأمين خان

عمر أوصديق

مصطفى سطمبولي

المصدر: عمار بوحوش ، التاريخ ، المرجع السابق ، ص ص 584-585 .

الملحق رقم (05)

أعضاء الحكومة المؤقتة الثانية للجمهورية الجزائرية

في يوم 18 جانفي 1960 تشكلت حكومة مؤقتة ثانية و ذلك بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس من 16 ديسمبر 1959 الى 18 جانفي 1960 ، و تشكلت هذه الحكومة من القادة الاتية أسماؤهم :

1-رئيس مجلس الحكومة.....عباس فرحات

2-نائبه و وزير الشؤون الخارجية.....كريم بلقاسم

3-نائب رئيس مجلس الحكومة (مسجون بفرنسا).....أحمد بن بلة

4-وزير دولة.....محمدي السعيد

5-وزراء الدولة (مسجونين بفرنسا).....حسين ايت أحمد

رابح بيطاط

محمد بوضياف

محمد خيضر

6-وزير الشؤون الاجتماعية و الثقافية.....عبد الحميد مهري

7-وزير الاتصالات و الاستخبارات.....عبد الحفيظ بوصوف

8-وزير الشؤون المالية و الاقتصادية.....أحمد فرنسيس

9-وزير الاعلام.....محمد يزيد

10-وزير الداخلية.....لخضر بن طوبال

و كما يلاحظ فانّ المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد قرّر الغاء وزارة القوات المسلحة و تعويضها ب"اللجنة الوزارية للحرب" التي تتكون من كريم بلقاسم ، عبد الحفيظ بوصوف ، و لخضر بن طوبال.

ثم انّ الحكومة المؤقتة عينت "قيادة الأركان العامة" التي وضعت تحت تصرف "اللجنة الوزارية للحرب" و تشكلت قيادة الأركان من العقيد هواري بومدين ، قايد أحمد ، علي منجلي.

المصدر: نفسه ، ص ص 585-586 .

10-وزير الشؤون الخارجية.....سعد دحلب

11-وزير التسليح و الاستخبارات.....عبد الحفيظ بوصوف

12-وزير الاعلام.....محمد يزيد

المصدر: نفسه ، ص 587 .

الملحق رقم (06)

الحكومة المؤقتة الثالثة للجمهورية الجزائرية

في الفترة الممتدة من 9 الى27 أوت 1961 اجتمع أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس، و قرروا تشكيل حكومة مؤقتة ثالثة تتكون من القادة الاتية أسماؤهم:

1-رئيس مجلس الحكومة و وزير المالية و الشؤون الاقتصادية.....بن يوسف بن خدة

2-نائب رئيس الحكومة و وزير الداخلية.....كريم بلقاسم

3-نائب رئيس الحكومة (في السجن).....أحمد بن بلة

4-نائب رئيس الحكومة (في السجن).....محمد بوضياف

5-وزير الداخلية.....لخضر بن طوبال

6-وزير دولة.....محمدي سعيد

7-وزير دولة (في السجن).....حسين ايت أحمد

8-وزير دولة (في السجن).....رابح بيطاط

9-وزير دولة (في السجن).....محمد خيضر

10-وزير الشؤون الخارجية.....سعد دحلب

11-وزير التسليح و الاستخبارات.....عبد الحفيظ بوصوف

12-وزير الاعلام.....محمد يزيد

الملحق رقم (06)

صورة رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فرحات عباس

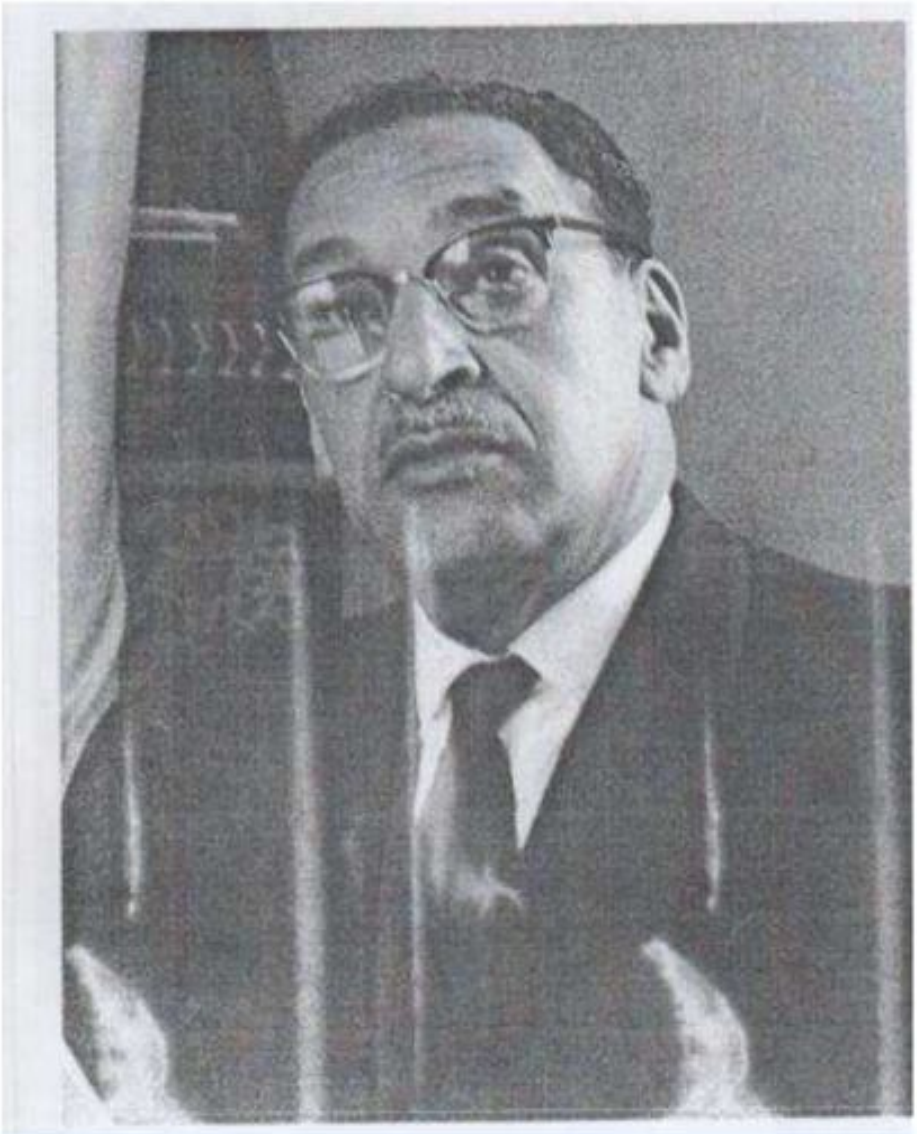

المصدر: كواسي محمد، الكواس، تر جلالي خلاص، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 132.

الملحق رقم (07)

جدول البلدان التي إعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

GPRA

الرقم	إسم البلد	تاريخ الإعتراف	طبيعة الإعتراف
1	العربية السعودية	20 سبتمبر 1958	قانونية
2	بلغاريا	29 مارس 1961	واقعية
3	الصين الشعبية	22 سبتمبر 1958	قانونية
4	الكونغو	19 فيفري 1961	قانونية
5	كوريا الشمالية	20 سبتمبر 1958	واقعية
6	غانا	10 جويلية 1959	قانونية
7	غينيا	30 سبتمبر 1958	قانونية
8	أندونسيا	27 سبتمبر 1958	قانونية
9	العراق	19 سبتمبر 1958	قانونية
10	الأردن	20 سبتمبر 1959	قانونية
11	لبنان	15 جانفي 1959	قانونية
12	ليبريا	7 جـــوان 1960	قانونية
13	ليبيا	19 سبتمبر 1958	قانونية
14	مالي	14 فيفري 1961	قانونية
15	مراكش	19 سبتمبر 1958	قانونية
16	منغوليا الشعبية	15 ديسمبر 1958	قانونية
17	ج.ع.م	21 سبتمبر 1958	قانونية
18	السودان	22 سبتمبر 1958	قانونية
19	تشيكوسلوفاكيا	25 مارس 1961	واقعية
20	توغو	17 جوان 1960	قانونية
21	تونس	19 سبتمبر 1958	قانونية
22	الاتحاد السوفياتي	3 أكتوبـــر 1960	واقعية
23	فيتنام	26 سبتمبر 1958	قانونية
24	اليمن	21 سبتمبر 1958	قانونية
25	يوغوسلافيا	12 جوان 1959	واقعية

المصدر : محمد بجاوي ، الدبلوماسية ، المرجع السابق ،ص 166 .

الملحق رقم (08)

النص الكامل للبيان الذي ألقاه الرئيس بن يوسف بن خدة باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم الثلاثاء 24 أفريل 1961 م

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
وزارة الشئون الخارجية
البعثة الجزائرية لدى الجمهورية العربية المتحدة.
مصلحة الاستعلامات

النص الكامل
للبيان الذي ألقاه الرئيس بن يوسف بن خدة
باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
(الثلاثاء 1961/10/24)

إن القمع العسكري والبوليسي المسلط على الشعب الجزائري، يشكل إبادة منظمة تزداد خطورتها تفاقما يوما بعد يوم. إن التنكيل بالشعب يتضاعف، بمرأى ومسمع من البوليس والجيش الاستعماريين، في حين أن التعذيب والاعتقالات، والإعدام .. تتواصل كما كانت من قبل.

إن هذا القمع يشتد مرة أخرى، بشكل لم يسبق له مثيل .. ففي فرنسا يقتل الوطنيون الجزائريين ويلقى عليهم القبض ويطردون، كل ذلك لأنهم عبروا بصفة سلمية عن إرادتهم في

تعبر عن تلاحمهم وعن عزمهم على معارضة إجراءات التفرقة العنصرية التي تسلط عليهم.

ثم هناك الوزراء الجزائريون الخمسة المسجونون في برج ... الذين يتعرضون لإجراءات استفزازية مهينة، ولكن كل المعتقلات والسجون الكثيرة لا يمكن إلا أن، تحمل وتحتمل، تعبر عن عندما يتأكد في ذهن الشعب أنه في الطريق الصحيح، وأن الهدف الذي يسعى من أجله يكاد يشيء يقترب من التحقيق والانتصار.

في فترة الكفاح هذه التي يشهدها الكفاح ضد الاستعمار، لم يعد هناك وجوب التدليل على مدى القوة الخارقة التي تتمتع بها الحركات التحريرية الوطنية، إن الاستقلال الآن أمر مسلم به في جميع أنحاء العالم، كضرورة تاريخية من ضرورات هذا العصر.

إنه لم يعد هناك أي جدال في الاستقلال .. فالشعوب المستعمرة أصبحت تناله الواحدة تلو الأخرى.. فلماذا بالنسبة للجزائر ؟ .. هل يمكن أن تبقى الجزائر مدة أخرى طويلة خارج التحرر تعام في أفريقيا والعالم؟ .. في حين أن شعبها يعد من الشعوب التي ساهمت بأكبر قسط في تحقيق هذا التطور .. هل يمكن أن تترك الحرب التي تدخل عامها الثامن تتواصل إلى ما لا نهاية ؟ هل يعقل الاستسلام للنتائج الخطيرة المترتبة بدون

انقطاع من هذه الحرب ؟ في حين أن ظروف سلام سريع في متناول اليد، وأن فرنسا نفسها مقتنعة اليوم بأن قضيتنا عادلة ومعقولة، وبأن استقلالنا ليس فقط ممكنا، ولكنه الحل الحقيقي الكامل للنزاع.

هناك تطور لا يمكن أن لا نوليه حق قدره .. متأكدون بأن هذا التطور يمكنه منطقيا أن يسرع بنهاية الحرب، ويمكن للسلام من أن يستتب في أقرب وقت.

منذ سنتين، عرضت فرنسا الرجوع إلى الحل عن طريق تقرير المصير.. أي الرجوع إلى حكم الشعب، وأن اختيار مثل هذا الإجراء يؤكد الإقلاع عن الخرافة القديمة القائلة بأن "الجزائر فرنسية" .. كما يمثل خطوة حاسمة نحو حل أكثر واقعية للمشكل الجزائري.

لقد كانت غاية هذا الإجراء الأساسية هي حسم النزاع القائم بيننا وبين فرنسا من جذوره عن طريق الاستشارة الشعبية.. أن حكم الشعب الجزائري واختياره بالنسبة إلينا أمر مفروغ منه .. واستشارة حرة بالمعنى الحقيقي لا يمكن إلا أن تؤدي إلى تأكيد هذا الاختيار : الاستقلال.

أما فرنسا، فإنها قد سجلت تفضيلها (الحل المشاركة) ولم تتوقف معارضتها الصارمة للاستقلال الذي صورته كاستقلال انفصالي لا يتفق أساسا مع كل تعاون بينها وبين الجزائر.

ولكن معطيات المناقشة تطورت بعد ذلك جذريا :

1 تسلم الحكومة الفرنسية منذ الآن بأن الجزائر ستكون حتما مستقلة.. أن رئيس الدولة الفرنسية، هو الذي اكد أخيرا بأن فرنسا لا يخاسرها أدنى شك في نتيجة لاستشارة الشعبية حين قال :"أن الجزائريين يصوتون من اجل دولة مستقلة ذات سيادة".

2 ومن جهة اخرى لم تعد الحكومة الفرنسية تضع استقلال الجزائر، او تعتبره حلا يائسا يحول دون اي تعاون بين البلدين .. بل، حلا معقولا، يمكن أن يبنى على اساسه امل في علاقات جديدة مثمرة بين الجزائر وفرنسا.

، هكذا تقاربت وجهات النظر، الفرنسية والجزائرية، حول مسالة اساسية تتعلق بمستقبل الجزائر .. مما يعطي للمفاوضات مقومة اسسا اكثر دقة، واكثر ضمانا مما سبق.

، في هذا الاطار يمكن أن نتساءل عما إذا لم يحد الحل عن طريق تقرير المصير قد فات اوانه ؟ وهل لا يوجد طريق جديد اخر، ايسر للوصول الى ايقاف الحرب ؟

نحن نعتقد فيما يخصنا، انه من الممكن اليوم ايجاد حل سريع للنزاع، وانه يوجد للوصول الى هذا الحل منهاج يساعد على اختصار الزمن والاقتصاد في التضحيات .. كما

يسمح بإقامة سلام عاجل. هذا المنهاج يقضي بفتح مفاوضات قصد البحث عن اتفاق حول المبدأ، متعلق بترتيب وتاريخ إعلان الاستقلال وكذلك، عن الاتفاق على وقف إطلاق النار. ثم تفتتح مفاوضات جديدة، وتكون غايتها تحديد العلاقات الجديدة بين الجزائر وفرنسا، وكذلك الضمانات للمستوطنين الأوروبيين في الجزائر.

إنه ليس في نيتنا الرجوع عن الطريقة التي وافقنا عليها منذ عامين، ولكن الأهم هو أن نستخرج نتائج التطورات الأخيرة التي وصل إليها المشكل الجزائري. وهذا لصالح السلام.

إن المشكل القائم، ليس جدالا قانونيا، وإنما هو مشكل سياسي لا يمكن حله إلا في نطاق مفاوضات مباشرة وفعالة. إن الشيء الموضوع في الميزان في الوقت الراهن، ليس قضية شكلية، بل حياة ومستقبل شعب.. بل السلام الذي تأخر تحقيقه والذي يتوق إليه شعبانا، بنفس القوة ونفس الحماس.

لقد حان الوقت لتسجيل مسألة إزالة الاستعمار من الجزائر في جدول الأعمال .. لقد شاهدنا أن تصفية الأنظمة الاستعمارية قد أثارت مشاكل عويصة، وعددا من الصعاب الجدية. ولكن ما هي قيمتها بالنسبة للأخطار العميقة غير المنتظرة التي يثيرها تواصل الحرب ؟

المصدر: يحي بوعزيز، الثورات، المرجع السابق، ص 173-178.

الملحق رقم (09)

خطاب رئيس وزارة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بن يوسف بن خدة في مؤتمر الدول أو حكومات البلاد غير المنحازة ببلغراد في سبتمبر 1961

سيدي الرئيس،

إن إشاح الطريق أمام التاريخ، وبذل الجهود اللازمة للوصول إلى الوسائل الكفيلة التي من شأنها أن ترقى بالبشرية عن طريق تجنيبها ويلات الكوارث، تلك هي أهداف اللقاء الذي يسرنه لنا الضيافة الأخوية لشعب يوجوسلافيا وحكومته وعلى رأسها الرئيس جوزيب بروز تيتو.

إن أتقدم بالشكر لجميع الذين ساهموا في تنظيم وإعداد هذا المؤتمر، كما أننا نعترف بفضل الذين مجدوا كفاح شعبنا وتضحياته، حين عملوا بصورة فعالة على أن تشترك بلادنا في هذا المؤتمر.

لقد سبق أن علا صوت شعبنا في مؤتمر باندونج، والذي ساعد بما كان له من آثار تردد صداها في أرجاء العالم وبما أثار من ألوان الحماسة على دفع حركات التحرر الوطني إلى الأمام، كما ساعد على توطيد الاستقلال في بلاد عديدة كانت مستعمرة فيما مضى.

وخلال ذلك الحين، تطور الموقف تطورا كبيرا على أثر لجوئه في التعجيل بتصفية الاستعمار، بينما لا يزال الاستعمار حتى في انتفاضته الأخيرة، ولا يزال فيما مضى.

وخلال ذلك الحين، تطور الموقف تطورا كبيرا على أثر لجوئه في التعجيل بتصفية الاستعمار، بينما لا يزال الاستعمار

حتى في انتفاضاته الأخيرة، ولا يزال تفاقم النزاع بين الدول الكبرى يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين.

إنه يتعين على مؤتمرنا أن يدرس دراسة عميقة المشاكل القائمة في هذا العالم الدائم التطور، ليشق طريقا نحو تحقيق السلام على أساس حرية جميع الشعوب والمساواة بينها.

سيدي الرئيس :

إن سياسة عدم الانحياز بالنسبة لشعبنا نحن الذين نحيا في حالة حرب، وتكافح في عزم وإصرار من أجل الحرية والسلام، ونقاسي الأمرين من الويلات الفتاكة التي تنجم عن السيطرة الاستعمارية.. سياسة عدم الانحياز هذه لتعبر تعبيرا صادقا عن آمالنا العميقة. ولا يمكن تصور أن ثمة بلدا يمكن له أن يفخر بأنه ينتهج سياسة عدم الانحياز دون أن يقف بكل قواه بجانب الشعوب التي تكافح في سبيل الحصول على استقلالها. كذلك لا نعتقد أن بلدا من البلاد يمكنه أن يناضل من أجل تحرره من السيطرة الاستعمارية دون أن يضع حركته هذه داخل الإطار الاستقلالي الحيوي لمبدأ عدم الانحياز.

إن هذه السياسة بالنسبة لنا، نحن الذين نقوم بحرب في عالم تمزقه المتناقضات، وإن كان هذا العالم توّاقا إلى التقدم، هذه السياسة تتضمن جانبا إيجابيا يدعو إلى الاستقلال والتطور الحر

والضمان الأكيد لاستقلال الشعوب ولرقي الإنسانية. ولقد عرضت أمام هذا المؤتمر اقتراحات بناءة نعتقد أنها جديرة بأن تكون موضع مناقشة جدية.

إن الدول غير المنحازة التي تمثل جزءا كبيرا من البشرية لا يمكنها أن تقوم بدور المتفرج فقط في سير الأحداث التي تهدد تهديدا مباشرا حياتهم وحريتهم.

كما لا يمكننا أن نرضى أن تتخذها الدول الكبرى فقط ارتكاز تدعم به مركزها لذلك، فمن الضروري أن تتاح الفرصة لبلادنا كي تتدخل بصورة فعالة في توجيه الشؤون الدولية، سيما فيما يتعلق بهيئة الأمم المتحدة التي يجب أن تنعكس على تنظيمها وفقا للأوضاع التي حدثت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فنحن نرى أن بعض الدول -وعلى الأخص فرنسا- تلك الدول التي ضمنت حصاداتها عند توقيع أي جزاء عليها، تبدي إزاء الأمم المتحدة استهتارا من شأنه الإقلال من هيبة وسلطة هذه المنظمة. وإن إعادة تنظيمها طبقا لمعايير جديدة يتيح تمثيلا أكثر عدالة للدول الناشئة التي لا تنتمي إلى معسكر من المعسكرات، وبذلك ستكون المنظمة الدولية قادرة على أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتحمل الدول على احترام مبادئ ميثاق الأمم وتطبيق قراراتها، وكذلك احترام السلام والأمن الدولي واستقلال الشعوب.

[illegible]

نعتقد اعتقادا جازما أن هذا هو الشرط الأول لتحقيق سلام دائم.

ومع ذلك، فإن كلمة السلام العالمي ستظل لفظا أجوف طالما أنه لم يتم القضاء على النظام الاستعماري وعلى رواسبه في البلاد التي حصلت حديثا على استقلالها.

إن المشكلة الآن لا تنحصر في أن نقنع أنفسنا بضرورة الكفاح ضد الاستعمار، إنما هي على الأصح العمل على الوصول إلى الطرق الملائمة المجدية لتعزيز التضامن الفعال ومساعدة الشعوب المكافحة.

لقد انسحب الاستعمار من بعض المناطق في العالم ليضعف حركات التحرير الوطنية ويشيع الانقسام في صفوفها ويحصر النار في نطاق معين.

وفي مناطق أخرى لم يغير الاستعمار من أساليبه التقليدية في الحرب والإبادة والتفرقة العنصرية البغيضة، ففي أنجولا وفي إيرين الغربية وفي الموزمبيق وفي جوا وفي فينيا المسماة بالسر تغالية وفي كينيا وفي روديسيا وفي جنوب أفريقيا تواصل الحركة الوطنية هجماتها ضد قلاع الاستعمار، وذلك على الرغم مما تتعرض له هذا الكفاح من ظروف قاسية وقمع وحشي.

وأخيرا قام الشعب التونسي وحكومته بنضال باسل لتحقيق الجلاء عن قاعدة بنزرت. وأني أعلن من فوق هذه المنصة إلى كل الذين يكافحون الآن ضد السيطرة الأجنبية، مؤكدا لهم أن

الشعب الجزائري وحكومته متضامن معهم تضامنا فعالا غير مشروط.

ازاء تشديد المقاومة المسلحة في الجزائر، وما تقوم به الجماهير يوميا هناك من أعمال مجيدة، تحاول الحكومة الفرنسية أن تخفي وسائلها وأساليبها تحت ستار الاستعمار الجديد. لكن بالرغم من الحرب التي شنتها طيلة سبعة أعوام وبالرغم من حشد ثمانمائة ألف جندي فرنسي في الجزائر، فإن فرنسا لم تتمكن من أن تفرض على شعبنا أي حل بالقوة، ولم تفلح في النيل من وحدة هذا الشعب ومن عزمه على متابعة الكفاح حتى النصر التام، مما حمل فرنسا على الاعتراف بحق شعبنا في تقرير المصير : ولكن مضت سنتان على اعترافها بهذا الحق، سنتان لم تدّخر خلالها فرنسا وسعا لتجريد هذا الحق من كل قوة ايجابية، ولكي تقبل فرنسا أن تمارس حق تقرير المصير فانها تشترط أن تقيم في بلادنا جيوشا خاضعة للسيادة الفرنسية، وقواعد عسكرية، كما أنها تطالب بمنح الأوروبيين امتيازات خاصة تمكنهم من الهيمنة على الجهاز الاقتصادي والسياسي للبلاد، وتضمن وجود دولة داخل الدولة.

وأكثر من ذلك، تريد فرنسا أن تسلب من الجزائر صحراءها التي تمثل أربعة أخماس ترابنا الوطني، ان مثل هذه المطالب لا يمكن أن تسهل ايجاد حل سلمي للمشكلة الجزائرية

حصل إليه عن طريق التفاوض، بل هي تساعد على إطالة الحرب التي سبق أن هددت مرارا السلم العالمي وأدت بفرنسا إلى القيام بعدوان على السويس وعلى حدود تونس والمغرب. إن شعبنا لن يتخلى أبدا عن وحدة أراضيه أو سيادته على الصحراء. ففرنسا تريد من وراء تقسيم الجزائر الاستيلاء على ثروات الصحراء والإبقاء على حقل لتجاربها النووية وامتلاك قنعة استراتيجية للإبقاء على سيطرتها على أفريقيا ونحن سنتوقف في الصحراء، لا أمام شعبنا فقط بل أيضا أمام جميع شعوب القارة الأفريقية- أن اضمن وسيلة تساعد على تفرج القضية الجزائرية هي تضامنا لإحباط مخاورات الاستعمار، وسوف تعمل الحكومة الجزائرية، من ناحيتها، على تجنيد جميع إمكانياتها للحصول على استقلال حقيقي يستند إلى وحدة الشعب ووحدة الأراضي، كما أنها ما تزال على استعداد لاستئناف المفاوضات مع الحكومة الفرنسية طالما كانت هذه الحكومة مستعدة لأن تضمن المستوى الإيجابي للتصفية الضرورية للاستعمار.

سيدي الرئيس

يجب أن تدفعنا جهودنا في سبيل القضاء على التوتر الدولي إلى العمل بطريقة سجدية للقضاء على جميع مصادر التوتر، وفي مقدمتها الاستعمار.

ولا يجب أن تنسينا الحرب الباردة ألوان الحروب المحلية التي تدور في بعض البلاد، بل يجب على المؤتمر الجواد أن يبحث الوسائل الفعالة لمساعدة الشعوب المستعمرة على التحرر ومن بينها شعب الجزائر، وسوف تأتي الرحلة التي تقدم قريبا اقتراحات ملموسة فيما يتعلق بهذا الأمر.

إن إعلان الاعتراف بالحكومة الجزائرية الذي أدلى به خلال هذا المؤتمر صاحب السمو الملكي الأمير سازدار محمد داوود باسم حكومة أفغانستان، إنما هو كسب إيجابي عظيم لكفاح شعبنا، ونحن نشكره على ذلك شكرا حارا، ونأمل أن يزداد عدد الحكومات التي تعلن اعترافها بنا، لما في ذلك من مصلحة أكيدة لحرية الشعوب والسلام.

سيدي الرئيس

إن المحن التي نعيشها قد أكسبتنا فهما واضحا لما يعود به علينا تقدم الشعوب الأخرى، وإنا لنجنيه هذه الشعوب نتيجة كفاحنا وكفاح البلاد المستعمرة، إن تعاوننا الإيجابي في بناء مستقبل سلمي لجميع الشعوب، والدفاع عنه، سوف يزداد قوة يوما بعد يوم ... وسوف تستمر الجزائر – بعد أن تتخلص من نير الاستعمار ... ستستمر في سياستها غير المنحازة، وتعمل على تنمية علاقاتها مع جميع الشعوب التي عاونتها في كفاحها، بما فيها الشعب الفرنسي، لأن هدفنا الرئيسي في معركتنا ضد

تخلف الاحتلال اليوم وهي معركتنا من أجل بناء وطن الغد هو تسلام وتحرير الإنسان.

أشكركم يا سيدي الرئيس.

المصدر : نفسه، ص ص164-171.

الملحق رقم (10)

اجتماع أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في سبتمبر 1958 . الى جانب فرحات عباس يوجد من اليسار الى اليمين : محمدي السعيد ، عبد الحفيظ بوصوف ، كريم بلقاسم، أحمد فرنسيس ، لخضر بن طوبال ، عبد الحميد مهري

المصدر: محمد كواسي، المرجع السابق، ص 132.

الملحق رقم (11)

الوفد الجزائري في مهرجان الشباب بموسكو

المصدر : نفسه ، ص133.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

1. على كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناظل السياسي إلى القائد العسكري، 1965، 1962، ط1، دار القصبة، الجزائر، 2011.
2. عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، دار الحكمة، الجزائر، 2010.
3. محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، ط1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005.
4. كواسي محمد، الكواس، تر جلالي خلاص، دار القصبة، الجزائر، 2007.

المراجع:

الكتب:

5. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ، مرحلة الثورة 1962،1954، ط1، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار الغرب الإسلامي ،بيروت،2007.
6. أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج2،ط2، المؤسسة الوطنية للفنون، الجزائر، 1988.
7. إديرس خضير: البحث في تاريخ الجزائر الحديث، 1830-1962، ج 2، دار الغرب، الجزائر، 2003، ص267-268.
8. إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية إتجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 179-1980.
9. بسام العسلي: جهاد الجزائر ، جبهة التحرير الوطني الجزائر ،ط1، دار النقاش، لبنان،1984.

10. تطور الدبلوماسية الجزائرية من 1830-1962، الدبلوماسية الجزائرية 1830، 1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،.
11. الذكرى الخمسون لتأسيس الحكومة ا لمؤقتة للجمهورية الجزائرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
12. سعد حلب: المهمة منجزة من أجل إستغلال الجزائر، الجزائر.
13. العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر 1942-1992، الجزء الثاني، دار هومة، الجزائر.
14. عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغايته 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1997.
15. عمارة عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.
16. فتحي الدين: عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط2، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990.
17. فتحي سعيدي، شهادة صحافي يوغسلافي عن حرب الجزائر، موفم للنشر.
18. محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، وزارة المجاهدين.
19. محمد عباس، الثورة الجزائرية، نصر بلا ثمن 1954-1962، دار القصبة للنشر والتوزيع، 2007
20. محمد مهري، ومضات من دروب الحياة، مؤسسة الشروق الجزائرية، 2002.
21. مريم الصغير : البعد الإفريقي للقضية الجزائرية 154-1962، دار السبيل للنشر، 2009 .
22. مريم الصغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2009.

23. مولود قاسم نايبت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر، دار الأمة، للطباعة والنشر، الجزائر، 2007.
24. يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2،ط2، منشورات المتحف الوطني للماهد، الجزائر،1996.

الجرائد

25. بين روسيا والجزائر، المجاهد، عدد 51 الصادر بتاريخ 21 سبتمبر 1959.
26. جريدة المجاهد (العدد 100، 17 جويلية 1961).
27. جريدة المجاهد، عدد 101، الصادر بتاريخ 31 جويلية 1961.
28. الجزائر تمتن علاقات التضامن من الثوري مع الصين الشعبية، المجاهد.
29. روسيا وفرنسا والجزائر، المجاهد، عدد 44، الصادر بتاريخ 14 جوان 1959.
30. السياسة الروسية وحرب الجزائر، المجاهد، عدد 19 الصادر بتاريخ 1 مارس 1958.
31. المجاهد عدد 52 الصادر بتاريخ 5 أكتوبر 1959.
32. المجاهد عدد 65، الصادر بتاريخ 4 أفريل 1960.
33. المجاهد عدد 78، 3 أكتوبر 1960.
34. المجاهد عدد 79، الصادر بتاريخ 10 أكتوبر 1960.
35. المجاهد، أسس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ومبادئها، لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطنيين، العدد 40، 10 أكتوبر 1958..
36. المجاهد، عدد 78، الصادر بتاريخ 3 أكتوبر 1960.
37. نايت بلقاسم **(مولود قاسم)**، مقابلة بتاريخ 20 أفريل 1988، جريدة المجاهد العدد 78، 3 أكتوبر 1960.

المجلات

38. صالح بلحاج، مجلة المصادر، العدد 15، السداسي الأول، 2007، الكرامة للطباعة والنشر، الجزائر.
39. عبد القادر خليفي: المؤتمرات الأفروآسيوية والقضية الجزائرية، مجلة المصادر، العدد 8 المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
40. الغالي غربي، إستراتيجية الفرنسية بعد مؤتمر الصومام (1956-1957)، مجلة الرؤية، ع3، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر.
41. فوزية بوسباك، الثورة الجزائرية في المحافل الدولية، مجلة الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهد، العدد الثالث، الجزائر،1955.
42. قضية الجزائر أمام سياسة المعسكرات الدولية، المجاهد، عدد 21، المصادر بتاريخ 1 أفريل 1958.

المذكرات والأطروحات

43. أحمد بن فليس: السياسة الخارجية للثورة الجزائرية، الثوابت والمتغيرات 1954-1962، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2002.
44. أحمد بن فليس: السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية(1958 – 1962)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإنسانية، فرع العلاقات الدولي، جامعة الجزائر، 1985.
45. الشاذلي زقادة:الحرب الباردة وا إنعاكساتها على الثورة التحريرية الجزائرية 1962، 1954، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2001، 2002.
46. الطاهر جبلي، شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية، 1954-1962، مذكرة دكتوراه قسم التاريخ، كلية العلوم والآداب، تلمسان، 2008، 2009.

47. العايب سليم: الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظنة الاتحاد الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. كلية الحقوق باتنة 2010-2011.
48. عبد القادر كربيل تدويل القضية الجزائرية وا إنعكساتها على المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1955، 1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2009، 2010، ص 86.
49. عطاالله فشار: دور الدبلوماسية في إنتصار الثورة الجزائرية، إشراف ضيف الله عقيلة، رسالة الماجستير كلية العلوم الانسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001.
50. كوثر وساحية: العلاقات الجزائرية– الصينية 1958 - 1978، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة الشيخ العربي التبسي، 2017.
51. معمر العايب، العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية 1942-1962، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، 2008-2009.
52. يوطهير يويكو: مواقف المعسكرين الشرقي والغربي من الثورة الجزائرية (1954-1962)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المعاصر، جامعة بسكرة، 2016-2017.

المراجع باللغة الأجنبية:

53. Mouhamed harbi, Le F.L.N Mirage et realilé.Op.Cit-.
54. Le monde, 50 octobre 1995.